



# تقييم آثار التشريعات

الإصدار الأول (دليل إرشادي)

رجب 1445 هـ - يناير 2024 م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



إن المملكة تسير وفق خطوات جادة نحو تطوير البيئة التشريعية، من خلال استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وترسّخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان وتحقّق التنمية الشاملة، وتعزّز تنافسية المملكة عالمياً.

صاحب السمو الملكي  
الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد  
رئيس مجلس الوزراء



5

الفصل الأول: مقدمة

13

الفصل الثاني: آلية تطبيق دراسة أثر التشريعات

23

الفصل الثالث: تحديد المشكلة وتعريفها

37

الفصل الرابع: تحديد الأهداف والخيارات المتاحة لتحقيقها

48

الفصل الخامس: تحليل الخيارات

71

الفصل السادس: عرض النتائج والتوصيات

80

الفصل السابع: مراجعة التشريع وتقييم آثاره (التقييم اللاحق)

94

الفصل الثامن: حوكمة تقدير أثر التشريع

103

الفصل التاسع: الخاتمة

107

المراجع

# الفصل الأول

## مقدمة



**ولتحقيق هذه الاستدامة، وتعزيز الجودة والمعايير، فإنّه تم تطوير دليل استرشادي موحد تفصيلي لآلية دراسة الأثر التشريعي وهو ما يُعرف بـ: Regulatory Impact Analysis (RIA).**

**إن تبني آلية تقييم الأثر التشريعي تعد خطوة مهمة على المستويين الوطني والدولي سواء في الدول المتقدمة أو من خلال المنظمات الدولية المعنية بالتنمية، كالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.** ويأتي ذلك بسبب فائدته وتأثيره في عملية اتخاذ القرار، فكل قرار يُتخذ لا شك أنه يهدف إلى تحقيق غرض معين يُسعى من خلاله إلى حل مشكلة قائمة تحتاج إلى تدخل المشرع لسن القوانين والتشريعات التي تكفل حل المشكلة أو التقليل منها، لذا يسعى متّخذ القرار إلى النظر في الوسائل المختلفة المتاحة أمامه والعمل على الترجيح والمفاضلة فيما بينها، و اختيار الأنسب منها، بناء على مسوغات منطقية وعلمية، **وبهذا تتحقق خطوات تقييم الأثر التشريعي.**

## ١.١ دراسة تقييم أثر التشريعات



تشهد **المملكة العربية السعودية** نقلة نوعية ضخمة نحو **تحقيق رؤيتها الطموحة ٢٠٣٠**. وقد واجبت هذه النقلة تطورات وتغيرات تشريعية وتنظيمية واسعة النطاق لتوفير البنية التحتية القانونية التي يستلزمها تنفيذ هذه الرؤية.

**واستدامة هذه المكاسب الاجتماعية والاقتصادية** تتوقف على وجود منظومة لإدارة عملية التشريع قادرة على تطوير واستحداث التشريعات الازمة، مع قدرتها في الوقت نفسه على التقييم المستمر لأثار هذه التشريعات، فيتسنى لها تبني أي تعديلات يتطلبها التدخل التشريعي.

ولما كانت الجهات المسؤولة تقوم بدور فاعل في رسم هذا الإطار التشريعي ابتداء من اقتراح التشريع وانتهاء بصدوره ونشره، فقد أصبح من المطلوب إيجاد ما يكفل التنسيق في هذا الشأن من حيث الأهداف ومعايير الجودة، سواء بالنسبة إلى آليات تبني التشريعات أو آليات تطبيقها.

## ١.٢ تعريف تقييم الأثر التشريعي



### تقييم الأثر التشريعي يراد به

تطبيق منهجية تفصيلية لتحليل الآثار المتوقعة لتبني أو تعديل تشريع معين، وتقدير ما إذا كان هذا التشريع سيحقق الغرض منه بطريقة تتفق وتلائم الحاجة التي دفعت إلى إصداره ابتداء.

**وتأتي الحاجة إلى مثل هذه المنهجية التفصيلية**، من حقيقة واقعة هي أن لكل تشريع في مجتمعٍ ما آثاراً متعددة ومترابطة ومتداخلة في ذلك المجتمع، يصعب في الغالب توقعها بدون دراسة متأنيّة مفصلة تشمل بصفة خاصة التواصل مع الأطراف المعنية بالتشريع، **ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية يلجأ إلى مقاربات اقتصادية مختلفة لتقييم خطر "فشل التشريع في تعظيم صافي المنفعة" بالنسبة إلى المستهدف بالتشريع.** **ومن هذا المنطلق** فإن الهدف الرئيسي لتقييم الأثر التشريعي هو **التحقق من أن التشريع سيكون محققاً لأهدافه، وأن منفعته ستتجاوز تكلفته**.

التحقق مما إذا كان التدخل التشريعي سائعاً

اختيار أكثر أساليب التدخل المتاحة كفاءة في تحقيق أهدافها



**لذلك تنشد عملية تقييم الأثر التشريعي إلى هدفين رئيسيين، هما:**



**وهذه المنهجية مبناهما هو** تجميع وترتيب وتحليل المعلومات المتعلقة بالأثر المتوقع للخيارات التشريعية المتاحة. **والفرض من تبني هذه المنهجية** هو الاعتماد على آلية تشريعية مدعمة بأحدث المنهجيات التشريعية، مع توقع الآثار المستقبلية للتدخل التشريعي، فتتعزز بذلك معدلات الاستجابة التشريعية للمشكلات المجتمعية.

**وتعتمد الآلية** على تقييم الآثار التي يمكن قياسها بطريقة كمية، وتلك التي تستعصي على القياس الكمي على حد سواء، فيكون التقييم بذلك موضوعياً غير منحاز.



الوثيقة معَدَّة لاستخدام من لديه خبرة في مجال تقييم آثار التشريعات.

## ١.٢ تعريف تقييم الأثر التشريعي



**ويندرج كل ذلك** فيما يعرف بالتقييم السابق للأثر التشريعي (Ex-ante RIA)، **وهي راسة تم قبل سن التشريع فعلًا**. وبالإضافة إلى هذا التقييم السابق **يتبني الدليل أيضًا** ضرورة التقييم اللاحق لأنثار التشريع (Retrospective RIA)، الذي يختبر أثر التشريع في الواقع بعد تطبيقه، والنظر: في مدى تحقيقه لهدفه؟ وهل كانت له آثار جانبية سلبية؟ وهل هناك عوائق للتطبيق العملي؟ وهل هناك ضرورة لاتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية؟ وذلك كله تطبيق لأحدث الاتجاهات في مسألة تقييم الأثر التشريعي **فيما يسمى بالتقييم "العايد" أو "المترد" للتشریع**، الذي يهدف كذلك إلى تقييم التشريعات القائمة فعلاً من حيث لزوم الإبقاء عليها أو تعديها، أو التخلص منها نهائياً إذا ما تبين أنها لم تُعد مناسبة، أو أنها قد أصبحت ذات آثار سلبية على المجتمع تناقض الأهداف المرجوة منها.

**فتقييم الأثر التشريعي** لا يهدف إلى الترويج لتبني توجه ما، ولا إلى دعم نتيجة سابقة، **بل إن هدفه** هو مجرد وصف الآثار المحتملة للتشريع، بطريقة تملئ متبني التشريع من الاعتماد عليه في اتخاذ قراره على أساس موضوعية ومنهجية مدعاة بالبيانات والمعلومات الدقيقة. **ولا يتحقق ذلك إلا إذا** اشتمل التقييم على مقارنة خيارات التشريع المختلفة مع احتمال استمرار الوضع القائم - كما هو عليه- دون تدخل. وعليه فإنه لا بد في الوقت نفسه من أن يضع التحليل في الحسبان المتطلبات التشريعية والإدارية المختلفة التي تحيط بالمشكلة محل البحث.

## ١٣. الهدف من تقييم الأثر التشريعي

 **وقد رُوعي في منهجية الدليل - عند إعداده-** استيفاء مضممين قرار مجلس الوزراء رقم (٧٦٣) ب تاريخ ١٤٣٨/٣/١١، القاضي بالموافقة على الضوابط التي يجب مراعاتها عند إعداد دراسة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها، إضافة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٤٧٦) ب تاريخ ١٤٤١/٧/١٥، الذي يقضي بإنشاء وحدة دعم الأنظمة واللوائح - وما في حكمها - لدى المركز الوطني للتنافسية، التي ناط بها القرار عدة مهام، منها:

**إنشاء المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية والإشراف عليها، التوعية ونشر ثقافة الاستطلاع بأهمية المشاركة في تقويم الآثار التنظيمية، وكذلك تقديم الملحوظات والمرئيات حول نتائج الاستطلاع، وإعداد نماذج تقييم الآثار المترتبة عليها.**

 **للتدخل التشريعي أهداف** شأنها تحسين حياة المواطنين؛ كصحتهم، وسلامتهم، وأمنهم، والبيئة التي يعيشون فيها، وتحسين أوضاعهم المعيشية وجودة الحياة، التي هي ضمن مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

 وفي سبيل ذلك يهدف **التدخل التشريعي** إلى تحسين الأداء الاقتصادي دون فرض تكاليف على المجتمع، فتعزيز المبادرة الفردية والسوق الحرة يعد من الآليات الحيوية لتحقيق النمو الاقتصادي التي يحاول المشرعون عدم المساس بها إلا في حال تبين أن الفائدة من التدخل التشريعي تتحطى الآثار الجانبية السلبية منها.

 **ونتيجة لذلك** فإن التشريع الجيد الفاعل يستلزم التناغم والتنسيق، سواء عند اقتراح تدخل المشرع أو عند تقييم مدى الحاجة إلى هذا التدخل وكذلك صورة هذا التدخل، **وهذا الدليل يهدف إلى** رسم تصور متوازن يوضع معايير إرشادية واضحة تتمثلها وتسترشد بها الجهات المعنية عند اقتراح التشريع وسنّه وتطبيقه وتقييمه.

 إن تقييم الأثر التشريعي يبدأ قبل العملية التشريعية ويستمر أثناءها ويمتد إلى ما بعد إصدار التشريع.

## ٤.٤ أسباب التدخل التشريعي

**إن تدخل المشرع من خلال أداة التشريع** يحسن أن يكون قاضراً على الحالات التي يتطلبها القانون صراحة، أو عندما يكون لازماً لتفسير أو تطبيق القانون، أو عند وجود حاجة عامة لا يمكن إشباعها بطريقة مقبولة من خلال المبادرات الفردية أو آليات السوق الحرة، وفي مثل هذه الحالات يتبعن تقييم اختيارات التدخل من حيث التكلفة والمنفعة العائدة منها، سواء من الناحية الكمية أو الكيفية.

**وفي ضوء ما سبق، يتبعن على الجهة التشريعية -ما أمكنها ذلك- أن تتبع الخطوات الآتية:**

**تحديد أولويات التشريع، والتدخل** بناء على نظر وتقدير مناسب لدرجة وطبيعة المخاطر التي تترجم عن الأنشطة محل التشريع.

**إذا ما تقرر أن التدخل التشريعي هو الحل الأمثل،** فيتعين تصميم هذا التدخل بطريقة تضمن الاستغلال الأمثل للموارد عند تحقيق أهداف التشريع، وعلى الجهات المعنية أن تضع في الاعتبار إمكانية إيجاد حواجز للإبداع والتجديد، ولزوم التناغم والاتساق بين التشريعات، وسهولة توقع نتائجها من قبل المخاطبين بها، وتوفير تكلفة تطبيق هذه القواعد، وضمان التزام الأفراد بها -سواء بالنسبة لجهة الإدارة أو للأفراد أو للمجتمع عاماً- بالإضافة إلى تحقيق المرونة في التطبيق، والعدالة في تحمل أعباء هذه التشريعات.

**تقييم تكاليف ومنفعة التدخل التشريعي المستهدف،** واقتراح وتبني القواعد إذا ما توصلت الدراسة إلى أن المنفعة المرجوة تسموّ التكاليف التي ستنشئ، على أن يؤخذ في الحسبان أن بعض التكاليف والمنافع قد يصعب تقاديرها بطريقة كمية دقيقة.

**التحديد الواضح والدقيق والمتكامل** للمشكلة التي يرغب المشرع في معالتها.

٤

٥

٦

١

٢

٣

**النظر فيما إذا كانت التشريعات السارية** قد أسهمت - بصورة أو أخرى- في صناعة المشكلة، وما إذا كانت هذه التشريعات بحاجة إلى تعديل؛ لتحقيق الغاية من التشريع بصورة أكثر كفاءة.

**تحديد وتقدير الاختيارات المتاحة** للتدخل التشريعي المباشر، بما في ذلك تقديم بعض الحواجز الاقتصادية لتشجيع المخاطبين بالتشريع على اتباع السلوكيات المرغوبة، كفرض رسوم معينة على استعمال بعض الموارد، أو إصدار تراخيص قابلة للتبادل بين المخاطبين، أو مجرد توفير المعلومات الكافية والواضحة للأفراد عن الخيارات المتاحة لهم، فيتمكنون من اختيار الحلول الفعلية لهم وللمجتمع.

٤.٤ أسباب التدخل التشريعي

**إن تدخل المشرع من خلال أداة التشريع** يحسن أن يكون قاصراً على الحالات التي يتطلبها القانون صراحة، أو عندما يكون لازماً لتفسير أو تطبيق القانون، أو عند وجود حاجة عامة لا يمكن إشباعها بطريقة مقبولة من خلال المبادرات الفردية أو آليات السوق الحرة، وفي مثل هذه الحالات يتعين تقييم اختيارات التدخل من حيث التكلفة والمنفعة العائدة منها، سواء من الناحية الكمية أو الكيفية.

وفي ضوء ما سبق، يتعين على الجهة التشريعية -ما أمكنها ذلك- أن تتبع الخطوات الآتية:

**تجنب التدخل التشريعي بطرق متضاربة أو متعارضة، وتجنب ازدواج التدخل التشريعي بطرق مختلفة أو من جهات مختلفة.**

**تصميم التشريعات على أساس أن يتحمل المجتمع أقل عبء ممكن لها،**  
سواء في ذلك الأفراد أو منشآت الأعمال بأحجامها المختلفة، أو المجتمعات  
والجماعات العمرانية، مع الأخذ في الاعتبار أن تراكم التشريعات والتدخل  
التشريعي قد يخلق أعباء إضافية.

**أخيراً، يتعين أن تأتي صياغة التشريعات مبسطة وسهلة الفهم، فيُتَلَفِّ**  
بذلك أي احتمال لعدم الوضوح أو إحداث منازعات قضائية قد تنجم عن ذلك  
الغموض، التي تضيق بدورها أعباء على جهات التقاضي.

**بناء القرار على أفضل ما يمكن الوصول إليه** من معلومات وبيانات علمية واقتصادية، وغيرها من البيانات المتعلقة بالحاجة إلى التدخل وآثاره.

**تحديد وتقدير خيارات التدخل المختلفة**, ثم تحديد الأهداف المرجوة والدقيقة والتفصيلية - بالقدر المتاح- من حيث النتائج النهائية، لا من حيث مجرد التغيير في السلوك المرجو من قبل الأفراد.

**ال усилиء إلى التعرف على وجهات نظر جهات الإدارة المختلفة ذات الصلة بالتشريع ما أمكن ذلك، فيؤدي التشريع النهائي بذلك إلى التقليل بقدر الإمكان من الأعباء التي ستتحملها هذه الجهات المختلفة، مع تنسيق أداء هذه الجهات كلها بشأن تطبيق هذه القواعد المقترنة.**

## ١.٥ مسؤولية تقييم الأثر التشريعي



لا شك أنه من المفيد **صياغة مسودة مبدئية لتقرير الدراسة**، ثم نشرها والسعى للحصول على آراء المعنيين من ذوي الخبرة، فيؤدي هذا إلى تحصيل معلومات وآراء إضافية ذات قيمة يمكن إضافتها إلى التقرير النهائي.



لا شك أن الجهات المعنية قد تستعين -**إذا لزم الأمر** - بخبرات استشاريين من خارج الجهة لتقديم العون العملي والفني في تلك الدراسة.



**يعد قسم التشريعات والأنظمة في أي جهة حكومية** المنبع الرئيس للخبرة العلمية والعملية في مجالات اختصاصاته، **فتقع على عاتقه المسئولية عند اقتراح أي تدخل تشريعي**، القيام بنفسه **بدراسة** تقييم الأثر المرتقب لهذا التدخل، بنهج يأتي معه قرار الجهات المعنية وتأييد المواطنين وامتثالهم له مبنياً على أساس واضحة وصحيحة.

◀ الفصل الثاني  
آلية تطبيق دراسة أثر  
التشريعات

## الفصل الثاني آلية تطبيق دراسة أثر التشريعات

**هذا الفصل** يستعرض أهمية وطرق جمع البيانات لعمل دراسة فاعلة ودقيقة لأثر التشريعات، وبعدها يناقش أهمية التشاور مع أصحاب المصالح المعنيين بالتدخل التشريعي أثناء عمل دراسة تقييم أثر التشريعات، وأخيراً يذكر الخطوات الرئيسية لتنفيذ دراسة تقييم أثر التشريعات.



## ٢.١ أهمية وجود خطة لجمع البيانات

**ومن الضروري** أن تكون عملية جمع البيانات ملائمة من حيث التوقيت والتكلفة، ومن حيث النطاق، فتناسب بذلك مع نطاق **أهمية التشريع المقترن**، وفي هذا الصدد فإن التخطيط السابق لعملية جمع البيانات يسهم في توفير الوقت والجهد، وفي ضمان أن القرارات في النهاية ستأتي معتمدة على أفضل الأدلة المتاحة، فوجود خطة لجمع البيانات **يسهم** في وضع منهجية مؤسسية واضحة في جميع مراحل اتخاذ القرار.

إن **جمع البيانات والمعلومات** أهمية قصوى في تقدير الأثر المرتقب لأى تدخل تشريعى، **ولا شك** أن منهجية جمع البيانات المطلوبة تتوقف على اعتبارات مختلفة محاطة بالموضوع، فيجب أن تتنوع هذه المناهج بين النظر في الأبحاث العلمية المرتبطة بالموضوع، والقيام بأبحاث جديدة تختص بتغطية بعض الجوانب ذات الصلة، والاجتماع بالأطراف المعنية والتشاور معهم، سواء في الجهات الحكومية أو القطاع الخاص.

**ما المدى** الزمني اللازم لجمع البيانات المطلوبة؟

**هل هناك** نواقص في المعلومات المتوفرة؟

**ما مدى** صلاحية البيانات التي جرى جمعها، وهل تحتاج إلى تحدث؟

**ما مدى** سهولة الوصول إلى مصادر البيانات؟

هناك بعض الأسئلة التي تساعد في تصميم **خطة جمع البيانات:**

**هل البيانات** بحاجة إلى المراجعة للتأكد والتوثيق منها؟ ومَنْ يستطيع القيام بمثل هذا العمل؟

**هل كل** المصادر المتاحة متساوية من حيث إمكان الاعتماد عليها والثقة فيها؟

**هل بإمكان الجهات** المعنية جمع البيانات المطلوبة، أو أنها تحتاج إلى مساعدة خارجية؟ وما نوع المساعدة المطلوبة؟

**هل البيانات المطلوبة** بحاجة للجمع، أو أنه جرى جمعها فعلًا من خلال آليات متوفرة؟

**أين يمكن العثور على** البيانات المطلوبة؟

## ٤.١ أهمية وجود خطة لجمع البيانات

من ناحية أخرى، فإن المصادر المتاحة للمعلومات يمكن أن تشمل:



**مصادر متعلقة بالمخاطبين بالقواعد المقرحة، كمؤتمرات سابقة، أو تقارير صحفية، أو تصريحات وبيانات، أو جلسات استماع سابقة.**

**إحصاءات متوافرة لدى الهيئة العامة للإحصاء في المملكة.**

**مستندات وتقارير متعلقة بالقطاع المتعلقة بالمشكلة.**

**تقارير المتابعة والتقييم الصادرة عن مشروعات وبرامج سابقة مشابهة.**

**أبحاثاً صادرة عن جهات حكومية ومعاهد بحثية متخصصة.**

يُستخدم أسلوب **أخذ العينات** في منهجيات التحليل الإحصائي، وذلك بجمع النتائج والرؤى والملحوظات بشأن مجموعة سكانية معينة، التي يمكن الاعتماد عليها بنقة لتتمثل مجموعة أكبر من السكان قيد الدراسة وعكس خصائص هذه المجموعة بدقة، على أن **ختبار الخصائص التمثيلية** من قبل متخصصين في الإحصاء، فتكون بذلك محققة للأهداف البحثية، ويمكن أن تشمل الخصائص الرئيسية على: الجنس، والعمر، ومستوى التعليم، والحالة الاجتماعية والاقتصادية. وبشكل عام فإنه كلما زاد عدد السكان قيد الفحص زادت الخصائص التي قد تنشأ للنظر فيها.

وكذلك هناك استراتيجيات مختلفة للحصول على مؤشرات مناسبة في حالة تعذر الوصول إلى قاعدة بيانات متكاملة، ومثال ذلك: حالة التعامل مع نقص البيانات، فتوجد عدة استراتيجيات للحصول على مؤشرات قياس يمكن استقراء الأثربناء عليها في حال كان هناك نقص في البيانات أو لم تكون البيانات متاحة، وتشمل:

### ١

#### أخذ عينة ممثلة من الفئة المستهدفة:

##### طرق أخذ العينات:

**العينة المنتظمة:** أخذ العينات المنتظمة هو نوع آخر من طرق أخذ العينات التي تسعى إلى تنظيم مكوناتها، ورغم أن هذه الطريقة تتحذ نهجاً منتظاماً إلا أنه لا يزال من المحمّل أن ينتج عنها عينة عشوائية.

**العينة العشوائية:** عندما تكون العينة غير ممثلة، فإنها تُعرف باسم: عينة عشوائية. ورغم أن أخذ العينات العشوائية هو نهج مبسط لأخذ عينات، إلا أنه يصاحبه ارتفاع مخاطر حدوث خطأ في أخذ العينات، الذي يمكن أن يؤدي إلى نتائج أو استراتيجيات غير صحيحة وقد تكون مكلفة.

## ٤.١ أهمية وجود خطة لجمع البيانات

تنقسم طرق جمع البيانات إلى نوعين: نوعية، وكمية، وبيان كل طريقة في الجدول الآتي:

### ٦ طرق جمع البيانات:

- 

### ٣ استخدام الدراسات الاستقصائية (الاستبابة):

- 

استقصاء الأطراف، المهتمين بطريقة منهجية ومنظمة. في حال ضيق الوقت أو قلة الموارد لإجراء دراسة استقصائية مخصصة، ينبغي الاطلاع على الدراسات الاستقصائية المحلية والوطنية التي تجريها المنظمات المعروفة كمراكز البحث وما في حكمها.

- 

### ٥ الاستعانة واستخدام الخبراء:

- 

التحقق من بيانات اعتماد الخبراء. اعتماد منهجيات ومعايير تحد من هامش الخطأ في التقدير والتوقعات.

- 

### ٤ التخمين:

التحقق من تفاصيل كيفية اشتغال الأرقام. استخدام مصادر متعددة، مع الحرص على تقديرها بشكل يتاسب مع الغرض. تجنب المصادر غير الواقعية أو غير العملية.

- 

### ٤ استخدام المصادر المرجعية:

- 

استخدام المعدلات التي لا تختلف كثيراً من مكان إلى آخر لتخمين عدد قطعي مثل: تخمين عدد الوفيات، ومضاعفة معدلات الوفيات من قبل السكان، بدلًا من جمع الأرقام الفعلية من سجلات السكان.

- 

يُنظر إذا كانت هناك قواعد عامة مقبولة على نطاق واسع. استخدام معدلات وصف الظواهر المماثلة. استخدام متغير معروف لتخمين آخر عندما تكون العلاقة بين الاثنين معروفة (النمو السكاني بمعدل زمني، ومعدلات النمو السابقة).

- 

-

## ٤.١ أهمية وجود خطة لجمع البيانات

١

### الطرق النوعية ووصفها:

#### العقل الذهني (طريقة دلفي)

#### مقابلات مفتوحة (غير محددة بأسئلة معينة)

#### دراسة الحال

#### مجموعات التركيز

تُستخدم هذه الطريقة عندما يكون النطاق ضيقاً نسبياً، أو يكون الوصول إلى البيانات محدوداً، وتسمح دراسة الحال بالاستقراء والتعيم من أجل الإجابة على مجموعة من أسئلة (ماذا، ولماذا)، وتتضمن دراسات الحال عموماً مزيجاً من السَّأَلَةَ كالاستبيانات والإحصاءات، والنوعية كالمقابلات ومجموعات التركيز.

وتعود وسيلة لجمع الآراء في إطار المقابلة مع عدّة أشخاص يجمعهم عامل مشترك معين، وكلما زادت خبرات وتجارب المعينين فإن النتائج ستكون أكثر نضجاً وفعلاً. ويمكن استخدام مجموعات التركيز لفهم عادات عمل المشاركين وأنواع الفجوات في الخدمات الحالية، ويكون هناك مشرف على الجلسة يطرح الأسئلة ويستمع لأجوبة الحضور ويفتح المجال للنقاش ويستhort أفكار المشاركين، كما يدون أيضاً جميع الملحوظات والأفكار والاستنتاجات الرئيسية.

تُستخدم عادة في المراحل الأولى من عملية تعريف التشريع وصياغته، وذلك للتحقق الأولي وتحديد النطاق، فتسمى هذه الطريقة بتغيير الأسئلة وتكييفها لتتناسب مع ذكاء المستجيب أو فهمه أو معتقده، بخلاف الدراسات الاستقصائية المنظمة التي تكون فيها إمكانية تكرار البيانات وقابليتها للمقارنة أكثر صعوبة.

#### الإحصاءات

تتعلق الإحصاءات بجمع البيانات ومعالجتها وتفسيرها وعرضها. وتُستخدم الإحصاءات الوصفية للتخلص ووصف مجموعة من البيانات، أما الإحصاءات الاستدلالية فتتناول نمذجة أنماط البيانات باستخدام العينات والسكان لاختبار الفرضيات.

#### الدراسات الاستقصائية (الاستبيان)

جمع البيانات الأولية بشكل منهجي باستخدام استبيان تطبق على عينة مختارة سابقاً من الأفراد ويسند على الاستبيانات مع أسئلة مفتوحة ومغلقة، ويسمح أيضًا باستخدام النهج الإحصائي لما فيه من مزايا بحثية.

٢

### الطرق الكمية ووصفها:

## ٤.١ أهمية وجود خطة لجمع البيانات

**أوسع التطور السريع - في مجالات التقنية.** في استحداث أدوات إضافية لجمع أكبر عدد من البيانات الدقيقة في أسرع وقت، ويوضح الجدول الآتي الطرق الحديثة لجمع البيانات:

الطريقة ووصفها:

نظام تتبع تحديد الموضع (GPS Tracking)	تحليل وسائل التواصل الاجتماعي	استخلاص البيانات واستخراجها
أصبح تتبع أنماط حركة الأفراد من خلال الأجهزة الرقمية مهمًا بشكل كبير، وقد أدرك الباحثون أن ديناميات الموضع والسياق هي القوى المحركة الرئيسية لصنع قرارات المستهلك.	كما يمكن للباحثين استخراج وتحليل بيانات وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر، فيسبوك، إلخ). وهذه الأنواع من التقنيات مفيدة بشكل حاصل لأداء ما يسمى بـ "تحليل المشاعر"، وـ "تقييم المشاعر"، تجاه شركة أو علامة تجارية أو منتج أو قضية معينة.	هو عملية تُستورد فيها المعلومات من موقع إلكتروني إلى جدول بيانات أو ملف محلي محفوظ في ذاكرة الكمبيوترية أو جهاز الحاسوب مثل، كما يمكن استخراج البيانات من مصادر متعددة (مثل الإرائه والصور والنصوص)، ويمكن استخلاص البيانات القيّمة أيضًا من المصادر الرقمية وغير الرقمية التي لا يمكن الوصول إليها بحرية من خلال الإنترنت، ويمكن لهذا النوع من البيانات أن يوفر معلومات يصعب جمعها مثل: استخدام صور من الأقمار الصناعية لبلد ما لرصد معدل إزالة الغابات، وطرق الحصول على الكهرباء، وما إلى ذلك.
بيانات المعاملات	قياسات سلبية/كامنة (Other passive measurements)	تقنيات تتبع الموضع الإلكترونية
يقوم مقدمو الخدمات المالية، وفنيو شبكات الهاتف المحمول، وتجار التجزئة، وما إلى ذلك، بجمع العديد من أنواع البيانات المتعلقة بالمعاملات التي يمكن أن تكون ذات قيمة بالغة لجمع المعلومات بشأن محددات السلوك الفردي والتغيرات في السلوك المرتبط بالسياسات الجديدة.	أي جهاز إلكتروني حديث لديه القدرة على التقاط بيانات المستخدم الخاص به، وقد تكون هذه البيانات مفيدة لدراسة أسئلة بحثية محددة أو للانتباه إلى السلوك الفردي بطريقة معينة.	تسمح هذه التقنيات (مثل ملفات تعريف الارتباط أو العدادات) للباحثين بمراقبة الموضع الإلكتروني، وتسجيل المدة التي يقضيها المستخدمون عليها والروابط التي جرى تصفحها، ومن هنا يمكن للباحثين اكتساب فهم عميق لكيفية تصرف المستهلكين عبر الإنترنت.

## ٢.٢ أهمية التشاور مع أصحاب المصالح المعنيين بالتدخل التشريعي



ويتعين أن تتاح للجمهور فرصة ومهلة زمنية كافية لدراسة المقترنات المطروحة والتعليق عليها، ومما يساعد على فاعلية ذلك وضع استبيانات وأسئلة واضحة ومحددة يستطيع المخاطب أن يرد عليها مباشرة، خاصة بالنسبة إلى المسائل التي يرى الباحث أو المشرع أهمية معرفة رأي المخاطب بها. وهذه العملية تحقق قدرًا من الدعم والاقتناع المجتمعي بأهميتها، وتوثّر إيجاباً على امتثال المخاطبين لأحكامها.



لا بد قبل وضع التصور النهائي للتدخل التشريعي المرتقب من التشاور مع الجمهور وأصحاب المصالح المخاطبين بأحكام التشريع، وذلك بطريقة فاعلة ومناسبة، ويعني ذلك التشاور مع من سيتأثرون سلبًا أو إيجابًا بالتشريع.

## ٢.٣ مراحل دليل تقييم الأثر التشريعي



تقتضي دراسة وتقييم الأثر التشريعي تحديد المشكلة بوضوح، وتحديد الخيارات المتاحة لمعالجتها، ثم تقييم الآثار المحتملة لهذه الخيارات وتحديد أفضلها، ثم وضع تصور متكامل للتدخل التشريعي، ثم لكيفية إجراء التقييم اللاحق على التطبيق الفعلي، **وذلك كما هو موضح في الشكل الآتي:**



## ٢.٣ مراحل دليل تقييم الأثر التشريعي

**يعرض هذا الدليل خطوات كل مرحلة، وذلك على النحو الآتي:**

### ٣ تقييم الخيارات والمفاضلة بينها

(الفصل الخامس):

يعرض هذا الفصل طرق دراسة الخيارات المتاحة، والمفاضلة بينها على أساس تقييم التكاليف والمنافع العائدة من كل منها، ويعرض الطرق الإحصائية المختلفة التي يمكن اللجوء إليها لحساب التكاليف والعوائد المباشرة وغير المباشرة.

### ٤ تحديد الأهداف والخيارات المتاحة

(الفصل الرابع):

يعرض هذا الفصل أهمية وكيفية تحديد أهداف التدخل التشريعي، ويتعين أن تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس، ثم بعد تحديد الأهداف يتبع عرض الخيارات المتاحة المختلفة لتحقيق هذه الأهداف بطريقة يمكن معها دراسة هذه الخيارات بكل إيجابياتها وسلبياتها تمهيداً لتقييمها والمفاضلة بينها.

### ٥ تحديد وتصنيف المشكلة

(الفصل الثالث):

يعرض هذا الفصل كيفية طرح المشكلة ووصفها، بما في ذلك تحديد الأطراف المعنيين والفئات المستهدفة، وكذلك الخيارات المتاحة والممكنة لها. ويتعين في هذه المرحلة -بصفة خاصة- التركيز على آليات تقييم المخاطر كمًّا وكيفًّا، وصولاً لدراسة مدى ملاءمة أو ضرورة التدخل التشريعي.

### ٦ عرض النتائج والتوصيات

(الفصل السادس):

يعرض هذا الفصل بعض التوصيات العملية اللازم اتباعها عند عرض مضمون الدراسة والنتائج التي تُوصل إليها، وصولاً إلى دعم اتخاذ القرار السليم في هذا الصدد.

الفصل الثالث  
تحديد المشكلة  
وتعريفها

## الفصل الثالث: تحديد المشكلة وتعريفها

**يتناول هذا الفصل** كيفية طرح المشكلة ووصفها، بما في ذلك تحديد الأطراف المعنيين، والفئات المستهدفة، وكذلك الخيارات المتاحة والممكنة لها. وبصفة خاصة يتعين التركيز على آليات تقييم المخاطر كمًا وكيفًا، وصولاً لدراسة مدى ملائمة أو ضرورة التدخل التشريعي.



إن المرحلة الأولى في دراسة التدخل التشريعي هي تحديد المشكلة التي تحتاج إلى تدخل تشريعي، **ويجري ذلك على خطوتين:**

بعد التعرف على وجود الخطير وتحديده، ينبغي طرح السؤال الآتي والإجابة عنه: هل على المشرع أن يتدخل، أو أن هناك أساليب أخرى لإزالة، أو تقليل، أو توزيع أو تشتيت هذا الخطير؟

### الخطوة الثانية

التعرف على وجود مشكلة تحتاج إلى حل، أو بعبارة أكثر تقنية: وجود خطير، أي احتمال حدوث خسارة في المستقبل. فإذا تُعرّف على وجود مثل هذا الخطير، فعندئذ يتغير تحديد طبيعته ومداته (من حيث الكيف والكم)، ومدى احتمال حدوثه فعليًا.

### الخطوة الأولى

## ٣.١. تقدير الخطير (الضرر أو المشكلة) Risk Assessment

تقدير الخطير هو النظر في الحقائق المتاحة لتحديد مدى التعرض المحتمل للضرر، **وذلك من خلال ثلاث خطوات رئيسة:**

### ٣. توصيف الخطير

Risk Characterization / Evaluation

### ٤. تقدير التعرض

Exposure Assessment

### ١. تحديد الضرر

Hazard Identification and Characterization

**على سبيل المثال:** عند النظر في خطة معينة لبناء مصنع معين في منطقة ما، فهل هناك خطير محتمل بحصول ضرر للبيئة المحيطة؟ فإذا كان الجواب: نعم هناك ضرر قد ينجم من تسرب المواد الكيميائية في الجو، فإن السؤال الآتي هو: ما هذه الأضرار المحتملة؟ ولتكن الإجابة -مثلاً- بتحديد مرض معين يصيب الجهاز التنفسى، أو احتمال الإصابة بالسرطان أو الحساسية. وبهذا نصل إلى وصف الضرر.

**ولا يتعين أن يكون الخطير مادياً محسوساً،** بل قد يكون سلوكيًّا أو أخلاقيًّا (Moral Hazard)، فعلى سبيل المثال: من الظواهر المألوفة أن تؤمن شخص ما ضد المخاطر قد يجعله يُقدم على اتخاذ سلوكيات قد تعرّضه لهذا الخطير بحراًأ أكبر؛ مع أنه لن يستطيع أن يتحمل كامل الخسائر المادية الناجمة عن سلوكه هذا.

الخطوة الأولى تجيب عن سؤالين:

ما الأضرار والآثار  
والخسائر التي قد  
تنجم عن الوضع  
الحالي للمشكلة؟

هل يشكل  
الوضع الحالي  
المشكلة ضررًا  
محتملاً؟

## ٣.١ تقييم خطر حدوث المشكلة

### ١ تحديد الضرر Hazard Identification and Characterization

**مع الإشارة إلى أنه لا يكفي مجرد تحديد الضرر المحتمل، بل يتبعه أيضًا تقييم ما إذا كان تحقق مثل هذا الضرر واقعياً وممكناً، فالضرر بعيد الاحتمال جدًا يُقدر بقدرته، ويتعين على الجهات المعنية التركيز على الأضرار التي قد تقع فعلاً؛ ليتسنى الانتقال إلى الخطوة الآتية وهي توصيف الضرر.**

**وتوصيف الضرر** يتتجاوز مجرد تحديد الضرر الممكن وقوته إلى تحديد الظروف اللازمة لحدوث هذا الضرر، فيقال: ما الظروف التي يتبعها توافرها حتى يقع الضرر؟ وتكون أهمية هذه الخطوة في أنها مدخل لدراسة عوامل التأثير في الضرر، ومدى احتمال حدوثه، ومداه عند حدوثه.

**وتشمل هذه الخطوة -إن أمكن-** نموذجاً كمياً متكاملاً لتقييم "الاستجابة للجرعة" (Dose-Exposure) -أو الجرعة المؤثرة- لتحديد مدى العلاقة بين التعرض لخطر معين والنتيجة أو الاستجابة. **فعل سبيل المثال:** قد يؤدي التعرض لملوث بيئي معين إلى زيادة خطر الإصابة بالسرطان، فتأتي دراسة العلاقة بين الجرعة والاستجابة لتحديد العلاقة بين كمية التعرض للتلوث من حيث كم الملوث أو مدته، ومدى خطورة نوع السرطان الناشئ.

**ويمكن هنا اتباع هذا النموذج**، ليس فقط في صورته الحقيقية، وإنما باعتباره نموذجاً تقريريًّا في حالات أخرى تحدث فيها عن العلاقة بين التشريع والخطر.  **فعل سبيل المثال:** هناك خطر لحصول حوادث سير ناشئة عن انشغال السائق بإرسال رسائل المحمول أثناء القيادة، لكن يمكن تمثيل ذلك أيضًا في شكل "جرعة-استجابة"، باعتبار الجرعة هي الوقت الذي يستغرقه السائق في إرسال الرسالة والاستجابة هي حصول الحادث، فنقول مثلاً: إن نسبة حصول حادث إذا زادت مدة إرسال الرسالة على دقة كاملة هي 80%， في حين أن خطر حصول الحادث للرسائل أقل من دقة هي 40%.

**كذلك** فإن فرض بعض الرسوم أو الضرائب على سلوكيات أو أنشطة معينة أقل خطراً، قد يدفع الأفراد إلى سلوكيات أو أنشطة بديلة تحقق لهم مآربهم ولكن بتكلفة أقل، على الرغم من أن هذه الأنشطة قد تكون أكثر خطراً عليهم أو على البيئة، **ففي هذه الحالة** فإن الخطر ناجم -في الحقيقة- عن فرض ضريبة ما.

وهذا يوجه العناية لمسألة في غاية الأهمية، وهي أن المشرع لا يتبعه أن يكتفى بتقييم الخطر الناجم عن العوامل الخارجية في تقييم مدى ملاءمة التدخل التشريعي، وإنما عليه في الوقت نفسه أن يتحري عن مدى أثر التشريعات والمعايير الحالية في التسبب في وجود هذا الخطر؛ فقد يكون مصدر المشكلة هو سوء التشريع السابق، أو التعارض بين التشريعات في أهدافها ووسائلها، **وهنا لا يكون الحل في صدور تشريع جديد** وإنما في التنسيق بين التشريعات الموجودة فعلًا وضمان سيرها جميعًا في الاتجاه نفسه.

## ٣.١ تقدير خطر حدوث المشكلة

### تقدير التعرض Exposure Assessment

٢

**ويظهر ذلك جلياً في البيئة الاستثمارية؛** فخطر اتخاذ قرار استثمار خاطئ بناء على نصيحة غير سليمة هو خطر قائم دائمًا في السوق المالية. **لكن** حَنْ هو الأكثر تعرضاً للتلقي مثل هذه النصيحة؟ وهل يمكن -مثلاً- تصنيف المستثمرين إلى فئات، بعضها تكون عرضة لهذا الخطر أكثر من غيرها؟ وأيضاً هل هناك أنشطة معينة أو استثمارات من نوع معين يغلب أو يكثر الخطأ في تقييمها؟

إن تحديد كل هذه العوامل وغيرها ضروري لتحديد الخطوات التالية الآتية اللازمة لإصدار قواعد تنظيمية محددة النطاق ومركزة من أجل مواجهة الخطر، عوضاً عن قواعد عامة تتجاوز في نطاقها وتكلفتها الغرض المطلوب، بل وتكون لها آثار جانبية خطيرة. **وسiewض في الفصل الرابع** أنه يلزم عند إصدار التشريع تحقيق المواءمة بين تكلفة التشريع والمنفعة العائدة منه، ويعتمد هذا بصورة أساسية على تحديد نطاق المشكلة ونطاق التدخل اللازم لمعالجتها.

**بعد تقدير ووصف الضرب،** فإن الخطوة الآتية هي تقدير مدى التعرض؛ لتحديد مَن المتعرض للخطر، ومتى وكيف يتعرض لهذا الخطر. **أو بمعنى آخر:** متى ينشأ الخطر؟ وكيف يزيد، أو يقل، أو يزول تماماً؟ **ويكون هذا واضحًا أكثر** بشأن المخاطر المتعلقة بالصحة العامة.

**فعل سبيل المثال:** متى حُدِّد خطر التعرض لعدوى معينة، تنشأ الحاجة للإجابة عن الأسئلة الآتية: كيف يتعرض المرء للعدوى؟ ومتى؟ وما العوامل التي تساعده في انتشار العدوى؟ وما العوامل التي تقلل منها؟ وَمَن هم الأشخاص المعرضون لها أكثر من غيرهم؟ وهل يكفي التعرض مرة واحدة لأسباب العدوى أو أن العدوى تنشأ من التعرض المتكرر؟ وما العوامل المتعلقة بمدة التعرض، وتكراره، وتزامنه، وأسلوبه؟

## ٤.١ تقييم خطر حدوث المشكلة

### توصيف الخطر Risk Characterization / Evaluation

٣

وهذا ملخص يعرض خطوات تقييم مخاطر المشكلة:



**آخر خطوات تقييم الخطر** هي توصيف الخطر، أو تقييم الخطر وتقدريه. فبناء على الخطوتين السابقتين **يتعين على الجهات المعنية** الآن تقدير مدى احتمال حصول الضرر، ومدى جسامة الضرر الذي سيقع.

**ويمكن تعريف "توصيف الخطر"** بأنه: تقدير احتمال وقوع الخطر وجسامة الآثار السلبية المعلومة أو المتوقعة في وسط معين، بناء على خطوتي تحديد الضرر وتقدير التعرض له. **وتشمل هذه الخطوة** نتائج تقدير الخطر في صورة تقدير لمدى احتمال الخطر ووصف لهذا الخطر، مع إعطاء أفضل ما يمكن الحصول عليه من أدلة علمية لدعم قرارات إدارة المخاطر.

وإذا اكتملت خطوات تقييم الخطر، تُعرَض النتائج على متخذ القرار والجهات المعنية. **ويقتضي هذا أن يكون التحليل واضحاً إلى أقصى درجة**، ليس فقط من حيث عرض النتائج، ولكن أيضاً من حيث وصف الأدوات والأساليب التي أتبعت في تقييم الضرر، خاصة إذا كان التقرير سيُقدم لمن يُقيّم صحة هذه النتائج. **وتتمثل أهمية ذلك في عاملين**: أنها تتيح للقارئ تقييم دقة النتائج، والأهم من ذلك أنها تتيح للمعنيين فهماً واضحاً ومتاماً للمشكلة، وهو ما يزيد من دقة تصورهم لها، ثم من دعمهم للإجراءات التي سُتُّتخذ لإدارة الخطر، وللتدخل التشريعي الذي قد يحدث، وهو ما يسئلـ في النهايةـ تطبيق هذه الإجراءات ويزيد من فاعليتها في تحقيق نتائجها.

٣.٢ مدى الحاجة لتدخل المُشرع



**هل يتعين على المشرع أن يتدخل؟** و الإجابة: أن تدخل المشرع ليس هو الوسيلة الوحيدة لعلاج كل المشكلات، كما أن له تكلفة و آثاراً جانبية. و عليه فإن مجرد تحديد وجود مشكلة غير كافٍ للقيام مباشرة بتدخل المشرع لها والانتهاء منها.

إذا كان النظام الاقتصادي يعمل جيداً فإن المبادرات الفردية قادرة في كثير من الأحيان على تلبية احتياجات المجتمع. ومن خلال آليات الاقتصاد كالعرض والطلب، يمكن للسوق أن يوفر للمجتمع احتياجاته بأقل تكلفة ممكنة. ولا يحتاج السوق إلى القيام بدراسات للوصول إلى هذه النتيجة، وإنما هي نتيجة تتحقق تلقائياً من خلال آليات السوق، وذلك بفرض توافر شروط السوق من المنافسة الكاملة والنموذجية Market of Perfect Competition.

وفيما يلي استعراض لبعض العوامل التي قد تسُوَّغ تدخل المشرع:

- أن الأفراد يستطيعون مبادلة هذه الموارد بينهم دون تكاليف أو قيود أو بأقل ما يمكن منها، بما في ذلك توافر المعلومات الالزمة والكافية للتعاقد على أساسها واتخاذ القرارات السليمة.

**اعتبارات السوق:** يفترض سوق المنافسة الكاملة مقومات، من أهمها ثلاثة أشياء:

## ٣.٢ مدى الحاجة لتدخل المشرع

وغياب أي من هذه العوامل قد يؤدي إلى فشل السوق في تحقيق النتيجة المرجوة. وتشمل صور فشل السوق الأمثلة الآتية:

### تكلفة المبادلة أو المعاملات

Transaction Cost

**فعل سبيل المثال:** إذا كان الحصول على نسخة أصلية لبرنامج حاسوبي صعباً ومكلفاً نظراً لوجود ضرائب أو قيود من نوع آخر، في حين أن الحصول على نسخة مقلدة من السوق السوداء سهل وميسور وغير معاقب عليه - فعلينا على الأقل، فإن الأفراد سيلجؤون في الغالب للحصول على المقلد. وبصفة عامة فإنه إذا كانت الضرائب على المعاملات المشروعة مرتفعة، في حين أنه من الممكن التعامل في السوق السوداء ومن خلال الاقتصاد غير الرسمي دون مشكلات تذكر، فإن الأفراد سيلجؤون إلى السوق السوداء.

**وبافتراض ثبات العوامل الأخرى،** فإن على المشرع أن يسعى لتقليل أو إزالة تكلفة المبادلة؛ تشجيعاً لحرية التبادل وتعزيزاً لکفاءة النتائج. وبعبارة أخرى: يتبعين أن يهدف التشريع المقترن لتقليل الجهد والوقت والمال الذي ينفقه الفرد في إبرام وتنفيذ معاملاته.

**تعني تكلفة المبادلة:** كل ما يمكن بذله من الأفراد بمناسبة لإجراء معاملة معينة وتبادل للموارد بينهم، سواء أكان ذلك نقوداً أو وقتاً أو جهداً. **وينطبق ذلك على تكلفة البحث عن متعاقد** (الباحث عن بائع للسلعة المرغوبة، أو عن ممول للمشروع المرتقب)، أو من خلال العثور على المعلومات وتحليلها، أو تكلفة التعاقد نفسها (كاستئجار محامي، أو التفاوض، أو كتابة العقد وتوثيقه إن لزم الأمر)، أو تكلفة تنفيذ العقد والحقوق الناشئة عنه (بما في ذلك تكلفة حل أي نزاع ناشئ عن ذلك)، فإذا كانت تكلفة المبادلة ضئيلة فإن الأفراد يتعاقدون بحرية ويحققون النتائج المرجوة. **وكلما زادت هذه التكلفة** أصبح التعامل بين الأفراد أصعب والنتائج النهائية أقل كفاءة بالنسبة للأفراد والمجتمع عامة على حد سواء.

## ٣.٢ مدى الحاجة لتدخل المُشرع

### الأثر المُتَعَدِّي للسلوك الفردي

Externalities

**وعلى ذلك** فإن رفاهية المجتمع يمكن زيادتها إما بتقليل مستوى التلوث للوحدة عن طريق تطوير وسائل الإنتاج (ببني تكنولوجيا متقدمة مثلاً)، أو بتقليل كم الإنتاج أصلاً، ويمكن تحقيق ذلك بإلزام المصنع بالأخذ في الاعتبار - عند حساب نفقاته - التكلفة التي يتحملها المجتمع، ويحدث ذلك بتدخل التشريعات البيئية لجعل المنتجين مسؤولين عن الأضرار الناجمة عن التلوث الذي تنتجه مصانعهم، وهو ما سيدفع المصنع إلى استخدام الموارد والأدوات التي تقلل من التلوث.

**وعليه، فإن التشريع يستطيع أن يحقق الكفاءة** على مستوى المجتمع بصفة عامة إذا ما استطاع أن يلزم الأفراد بتحمل مسؤولياتهم عن الأثر المُتَعَدِّي لسلوكهم، فيضعون تكلفة هذا الأثر في الحسبان عند قيامهم بأي نشاط.

**يقصد بالأثر المُتَعَدِّي** كل تكلفة يتحملها المجتمع أو الجمهور، ولا تؤخذ في الحسبان بين الأفراد عند تعاملهم مع بعضهم البعض، ولا يتحملها الشخص الذي يتخذ السلوك المؤدي إليها.

**ومن الأمثلة الواضحة لذلك:** الضرر البيئي الناشئ عن نشاط معين، فالمصانع - مثلاً - قد تستخدم مواد أولية رخيصة كمصدر للطاقة، أو معدات قديمة للتوفير في التكلفة وتعظيم ربح المصنع. وفي النهاية فإن حساباتهم الخاتمية وميزانياتهم ستظهر ما أنفقه المصنع من تكلفة وما حصل له من ربح خلال العام. لكن هناك تكلفة غير ظاهرة للعيان هنا وهي تكالفة تلوث الماء والهواء وما يؤدي إليه ذلك من ضرر بصحبة أفراد المجتمع، فهو **أثر متعدّد** لسلوك صاحب المصنع، وهذا الضرر لا يتحمل المصنع تكلفته.

**والنتيجة الختامية لذلك خلل في ميزان الكفاءة:** لأن المصنع ينتج ضرراً أكبر من النفع الذي يعود منه.

## السلع العامة والمصادر المشاعة

## Common Goods / Public Resources

**من أهم أمثلة ومتال فشل السوق في تحقيق النتائج المرجوة** ما يسمى بالسلع العامة أو المصادر المشاعة، والتي من غير الممكن استبعاد الآخرين من التمتع بها، وفيها ينفق الفرد على إنتاج سلعة معينة متحملاً التكالفة وحده، ثم إذا أنتجهما أصبحتا منفعتها شائعة تشمل الآخرين معه. وخاصة إذا كان استمتاع أحد الأفراد بالسلعة أو المصدر لا يحول دون استمتاع الآخرين بها.

ويعد الهواء النقي والآمن من أمثلة السلع العامة، فإذا أنفق أحد الأفراد على استئجار حراس مسلحين ووضع كاميرات مراقبة لمنشأته، فإن ذلك يؤدي في الغالب إلى تمنع المنشآت والأفراد القريبين منه أيضًا بنعمته الآمن. وإذا أنفق المصنع على وضع فلاتر تنقية تضمن هواء نقيًا، فإن كل من حوله سيتمتعون معه بهذا الهواء النقي. أما المصادر المشاعة فمثالها الطرق المزدحمة؛ فالطرق متاحة للجميع، ويستخدمها الكل ولا يبالى أحد إذا كان هذا سيؤدي إلى ازدحامها.

**ونتيجة ذلك هي** أن مَن ينفق على مثل هذه الموارد والسلع لا يستطيع استرداد كامل التكالفة، وهو ما يؤدي إلى أن يكون إنتاجها بصورة دائمة غير كافٍ، **وقد يؤدي إلى عدم إنتاجها أصلاً أو إلى أن يكون الاستثمار فيها أقل من المطلوب**، وهو ما قد يقتضي التدخل من قبل المشرع لضمان إنتاج الحد الكافي وتوفير الحماية الالزمة لها (فتتشي الدولة الجيش وقوى الشرطة، ووضع القوانين الجزائية ضد الجريمة، وتقنين إنشاء الطرق ورسوم المرور عليها، وغير ذلك).

حة وق الملكية

## Defective Property المعيبة:

**لكي نستطيع الاعتماد على السوق في تحقيق النتائج الفاعلة**، يلزم أن يكون المتعاملون في السوق على علم بحقوقهم بشكل واضح، وعلى يقين بأن هذه الحقوق آمنة ومحمية، أما إذا لم تكن حقوق الملكية واضحة أو محمية فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة المبادلة، وقد يحول دون وجود سوق من الأساس.

**فعل سبيل المثال:** عندما يحمي المشرع حقوق الملكية الفكرية - كما في براءة الاختراع، أو حقوق المؤلف - فسيكون لدى المبدعين دافع أكبر للإبداع، ثم لإتاحة هذا الإبداع للجمهور، أما إذا لم يستطع المبدع أو المخترع حماية حقه، فإنه في الغالب سيعاول استغلال اختراعه مع الاحتفاظ بسرية كيفية عمله. وبالمثل: فإذا كانت ملكية الأرض تعتمد على محض حيازتها، فإن رجال الأعمال سينفرون من الاستثمار في المناطق النائية خوفاً من التعدي على أراضيهم وفقدانهم لملكياتهم ومن ثم استثماراتهم، وبافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى فإن على المشرع أن يسعى لحماية وتوضيح حقوق الملكية.

## ٣.٢ مدى الحاجة لتدخل المشرع

### الاحتكار والوضع المسيطر على السوق

Monopoly

**ويبدو هذا الحد الفاصل الدقيق** بصفة خاصة في المنافسة بين المنتجات ذات التقنية العالية، فكثير من شركات التكنولوجيا تصل إلى السيطرة على سوقها من خلال المبادرة إلى اختراع منتجات وخدمات جديدة، لكنها إذ تسعى إلى الاستفادة من هذه الوضع المسيطر تردد مشكلات قانونية، وتتجدد الإدارة والمحاكم نفسها مضطراً إلى وضع حد فاصل يميز بين سلوك الشركة الذي يعد تقدماً للعلم وتطويراً لمنتج أفضل يخدم المستهلك والمجتمع عاماً، وبين سلوك الشركة الذي يعد غير عادل وغير شريف ومضر بالسوق والمنافسة والمنافسين والمستهلكين.

**ومن هنا يتشكل مسروع لتدخل المشرع** من أجل أن يسعى إلى حماية المنافسة وحماية المؤسسات التجارية التي تنافس بحرية وعدالة في السوق، على أن يمنع أيضاً المنافسة غير المشروعة ومحاولات احتكار السوق أو إساءة استغلال الوضع المسيطر بطريقة تضر بالمنافسة نفسها وآليات السوق، أو تستغل المستهلكين وال媦وردين.

**تقتضي المنافسة في السوق** تعدد البائعين والمشترين الذين يتداولون ويتعاملون فيما بينهم بحرية، **وفي هذه الحالة** فإن السلع والخدمات ستنتج بالكم والكيف المطلوبين، وستباع بالسعر الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب.

غير أن هناك بعض الأحوال التي لا توجد فيها سوق حرة لبعض السلع والخدمات نتيجة لوجود منتجين قلائل أو منتج واحد. **وفي بعض الأحيان** يصل المنتج لهذا الوضع الاحتكاري بطريقة طبيعية؛ فيتنافس مع الآخرين منافسة حرة مشروعة ويغلب عليهم ويسيطر على السوق، أو يخترع منتجًا جديداً يصل إلى السوق أولاً فি�حتكره. **وفي أحيان أخرى** فإن المنتج قد يصل إلى الاحتكار بوسائل غير مشروعة أو غير عادلة، وقد يسعى المنتج المحتكر إلى استغلال وضعه الاحتكاري أو سيطرته على سوق معين لتحقيق مكاسب غير شريفة وغير عادلة من خلال التلاعب بالآليات السوق للإضرار بمنافسيه أو استغلال المستهلكين.

## ٣.٢ مدى الحاجة لتدخل المُشرع

### عدم الحصول على المعلومات أو عدم كفايتها

Insufficient or Asymmetric Information

**وبالمثل:** عندما يرغب شخص في التأمين على ممتلكاته - مثلًا - أو صحته، فإنه يكون لديه معلومات أكثر بكثير من شركة التأمين عن الشيء محل التأمين، وعن العوامل المختلفة المؤثرة في الخطر المؤمن تجاهه، ولا تستطيع الشركة في الغالب الحصول على هذه المعلومات حتى ولو أنفقت مبالغ باهظة في التحقق والتحري، وتنشأ عن ذلك آثار غير جيدة. فقد ترفع الشركة من قيمة القسط التأميني أو ترفض التأمين، أو على العكس تقبل التأمين لخطر لم تكن لتقبله لو علمت بحقيقةه، أو تحاول تجنب دفع مبالغ التعويض عندما يتحقق الخطر. **وكل هذا يؤدي إلى نتائج غير جيدة.** ولهذا يتدخل القانون في لزم المؤمن عليه بالإفصاح عن كل المعلومات المهمة قبل التأمين، ويعاقبه إذا لم يفعل ذلك.

**ومن المشكلات المتعلقة بذلك:** أن بعض الناس، خاصة المستهلكين، قد لا يكونون قادرين على فهم المعلومات المتوفّرة واتخاذ قرار سليم على أساسها. **فالمستهلك لا يستطيع دائمًا فهم المعلومات التقنية** عن آلية إلكترونية حديثة أو آلية طيبة، أو بعض الشروط المعقدة في العقد خاصة عند تعاقد المستهلك مع محترفين أو طرف آخر لديه من الخبرة والعلم ما يفوق المستهلك بمراحل.

**وفي ضوء ما سبق يتشكل مساحة لتدخل التشريع** الهدف إلى زيادة المتاح من المعلومات للأطراف في السوق، **بطريقة تسهل عليهم الوصول إلى قرارات سلية**، وعليه كذلك أن يجعل المعلومات المتاحة واضحة ومن السهل فهمها؛ ليتمكن المستهلك من اتخاذ القرار السليم.

**هناك عامل مهم للمنافسة** وهو توافر المعلومات الكافية للأطراف جميعًا، فإذا لم تتوافر للأطراف المعلومات الكافية فقد لا يستطيعون اتخاذ القرارات السليمة، **فتكون النتيجة هي الاستخدام غير الأمثل للثروات.**

**فعلى سبيل المثال:** عندما تطرح شركة ما أسهمها في السوق فإنه يكون لديها معلومات كثيرة عن الشركة وعن أعمالها بخلاف المستثمر الذي يرغب في شراء السهم، وقد أدى غياب مثل هذه المعلومات أو عدم كفايتها في السابق إلى العديد من الكوارث المالية أو إلى محاولة النصب على المستثمرين.

**لذلك** فإن قوانين السوق المالية الحديثة تلزم الشركات عند إصدار أسهمها بالإفصاح عن كل المعلومات الضرورية لمساعدة المستثمر في اتخاذ قرار سليم مبني على كل المعلومات الضرورية.

## ٣.٢ مُدِي الحاجة لتدخل المُشرع

**المسوغات غير الاقتصادية:**

بالإضافة إلى مسوغات التدخل التشريعية الناشئة عن التحليل الاقتصادي لآليات السوق، **فقد تجد الدولة نفسها مضطورة إلى التدخل لتحقيق أهداف لا صلة لها بالسوق وآلياته؛ لمسوغات عديدة، منها:**

### ١ التوزيع والعدالة:

إذا كان السوق قادرًا على إنتاج النتائج الفاعلة بصفة عامة، وعلى المستوى الكلي، بحيث تزيد المنفعة على التكاليف، فإن أكثر هذه الكفاءة وفائدها لا يظهران لجميع المواطنين بالدرجة نفسها. أي أن النفع العائد والثروات المتحققة، أو التكاليف والنفقات التي يتحملها الاقتصاد تكون موزعة توزيعًا غير عادل بين فئات المجتمع، فتحتمل بعض الفئات عبئًا أكبر، ويكون ذلك في الغالب إذا كان بعض فئات المجتمع تعاني من أوضاع متدنية أو من مشكلات حادة ومزمنة، وفي هذه الحالات يستدعي الأمر تدخل المشرع مباشرةً لحل هذه المشكلات.

ويفضل الاقتصاديون عادة حصول إعادة التوزيع من خلال الضرائب، ثم إعادة التوزيع بالإعانت والدعم النقدي للفئات التي تحتاجه، عوضًا عن التدخل بقواعد تغير من سلوك الأفراد ومن ثم آليات السوق الحرة، غير أن هذا الأسلوب قد لا يكون هو المتاح أو الأمثل دائمًا لمعالجة هذه المسألة من جذورها.

### ١ مسوغات أخلاقية:

قد يضطر المشرع لإصدار تنظيمات تحت المواطنين أو تمنعهم من سلوكيات يعدها المجتمع ضارة أو غير مقبولة، وهذه السلوكيات قد تكون غير فاعلة من الناحية الاقتصادية، لكن هذا ليس هو الدافع الرئيس للتدخل بشأنها.

ومثال ذلك: القوانين التي تمنع السرقة، أو التمييز العنصري، أو انتهاك حریات الآخرين.

## ٣.٢ مدى الحاجة لتدخل المشرع

### إثبات الحاجة لتدخل المشرع

**إذا جاءت الإجابة بنعم** أصبح السؤال عن مدى وجود رابطة سبيبة بين هذا الحال في آليات السوق والمشكلة محل الدراسة.  **فعل سبيل المثال:** هل هناك دليل على أن تقليل تكلفة توثيق العقود يشجع المواطنين على توثيقها فعلاً؟ هذا السؤال قد تبدو إجابته بديهية، لكن من المهم مع ذلك التأكد من الإجابة عملياً؛ حتى تتأكد من عدم وجود عوامل أخرى -خفية- مؤثرة تمنع الأفراد من التوثيق، بحيث تكون هي السبب الحقيقي للمشكلة.

وعلى الجهات المعنية أن تجيب على الأسئلة الآتية: **هل هناك تكلفة مبالغة مانعة من التعامل بين الأفراد؟ وهل حقوق الملكية واضحة ومحمية؟ وهل هناك احتكار غير مشروع؟**

**بيان الأسباب الداعية إلى التدخل بالتشريع:** سواء كانت راجعة لفشل السوق أم لاعتبارات مهمة أخرى كتحسين الأداء الحكومي، أو دعم مقومات مهمة للمجتمع كالعدالة التوزيعية أو الخصوصية.

أخيراً: على الرغم من وجود كل أو بعض هذه العوامل المذكورة فقد يصعب تحليلها بطريقة كمية، ولذلك فإنه يظل **من المهم أن تحلل تفصيلاً** ويعزز ل نقاط الضعف والقوة في كل منها مقترن بشكل واضح إلى أبعد حد.

**٣ تحديد المشكلة المراد علاجها بدقة،**  
والأسباب التي أدت إلى فشل السوق أو المبادرات الفردية والتشريع القائم فعلاً في حلها، وتقدير مدى خطورة المشكلة.

**٤ على التقرير أن يثبت أن تدخل المشرع - غالباً - سيؤدي إلى منفعة تتجاوز تكلفته بما في ذلك أضراره الجانبية المحتملة، وهذا حصيلة وجود الحاجة المجتمعية من جانب، وبغبة الظن بأن التدخل سيكون فاعلاً من جانب آخر.**

**١ تصف بوضوح** مدى وجود سلطة لاتخاذ القرارات المطلوبة.

إذا كان الغرض من التشريع هو **معالجة فشل السوق**، فيتعين وصفه من الناحيتين الكمية والكيفية وقدر الإمكان.

**فإن ثبتت رابطة السبيبة،**  
كان على الجهات المعنية التأكد من أن تدخل المشرع بالتشريع هو **الحول الضوري أو الأنسب**.

**فإذا كان كذلك، فإن التوصية بالتدخل يتبع** **أن تطبع النموذج الآتي:**

## ◀ الفصل الرابع تحديد الأهداف والخيارات المتاحة لتحقيقها

## الفصل الرابع: تحديد الأهداف والخيارات المتاحة لتحقيقها

**يستعرض هذا الفصل** أهمية وكيفية تحديد أهداف التدخل التشريعي، ويتعين أن تكون هذه الأهداف واضحة، ومحددة، وقابلة للقياس، ثم بعد تحديد الأهداف يتعين عرض الخيارات المختلفة المتاحة لتحقيق هذه الأهداف؛ ليمكن دراستها بكل إيجابياتها وسلبياتها؛ تمهيداً لتقديرها والمفاضلة بينها.

وبعد أن يتقرر بالفعل أن التدخل التشريعي هو الأنسب لحل المشكلة القائمة، يأتي دور اختيار الخيار الأمثل من بين الوسائل المتاحة لهذا التدخل. والغالب أن تكون هناك خيارات مختلفة، لكن بعضها قد يسهل استبعاده لأول وهلة باعتباره غير مناسب لسبب أو آخر ظاهر للعيان. وتبقى فقط الخيارات التي تحتاج إلى تدقيق وبحث لتقديرها والمفاضلة بينها.



**وبالطبع قد تكون هناك قيود زمنية ومالية** على مثل هذه الدراسة المعمقة، ومع ذلك -وفي كل حال- يتعين دراسة هذه المسألة بعمق كافٍ؛ لتقدير مدى قابلية كل خيار مطروح للتطبيق ومدى قدرته وكفاءته في تحقيق النتائج المرجوة، قبل اتخاذ القرار النهائي.

**وفيما يأتي بعض أهم العوامل التي يتعينأخذها في الاعتبار عند دراسة الخيارات المتاحة.**

## ٤. تحديد النتائج المراد تحقيقها

من أجل ذلك، فإن النتيجة المرجوة يجب أن تكون قابلة للقياس، ويفضل أن يكون ذلك بمعايير كمية واضحة كلما أمكن ذلك، مع استخدام المعايير الكيفية أيضًا إذا كانت ضرورية أو أكثر مناسبة.

فمثلاً: إذا كانت المشكلة هي التلوث، فقد تكون النتيجة المرجوة هي تقليل نسبة التلوث أو معرفة مدى انخفاض مقاييس التلوث بمادة معينة في الهواء أو الماء.

وإذا كان الهدف هو الانتقال من السوق السوداء إلى الاقتصاد الرسمي، فيمكن قياس ذلك بارتفاع أرقام التسجيل في السجل التجاري أو الغرفة التجارية، أو ارتفاع نسبة تقديم الإقرارات الضريبية.

وإذا كان الهدف زيادة جودة الخدمة فقد يكون مقاييسها هو نتائج استبيانات المستخدمين بشأن مدى رضاهם عن الخدمة، وما قد يكونوا واجهوه من صعاب، وهكذا.

ومن المهم في هذه المرحلة التفكير في كيفية القيام بهذا القياس، وكيفية توفير البيانات الإحصائية التي سيعتبر جمعها للقيام بهذا التقييم أثناء تحديد النتائج القابلة للقياس.

هذه خطوة مبدئية أساسية لتحديد النتيجة المرجوة، ولا يعد ذلك مجرد تكرار لمرحلة توصيف الخطر والتصميم على تقليل احتماله، بل إن هذه الخطوة تتعدى ذلك إلى تحديد النتائج القابلة للقياس، التي يتبعها أن تكون الهدف الواضح للتدخل التشريعي. وبؤدي ذلك بالضرورة إلى التركيز على النتائج، وهو مطلب مهم جدًا في التقييم المستمر واللاحق للمشكلة، بل ولأسلوب معالجتها كذلك.

فالتشريع والتدخل التشريعي ليس هدفًا في حد ذاته، ولا ينبغي أن تشعر الجهات المعنية بالرضا لمجرد قيامها باتخاذ إجراء تنظيمي معين أو إصدار لائحة.

بل يجب أن يكون للتدخل التشريعي هدف، وهذا الهدف يتبعه أن يكون واضحًا، و اختيار وتحديد الهدف بوضوح من البداية سيساعد في اختيار الوسيلة الأنسب في تحقيق هذا الهدف، ثم يمكن أيضًا استخدامها كمعيار لقياس مدى نجاح التدخل التشريعي في حل المشكلة.

## ٤.٤ النظر في وسائل التدخل الممكّنة

عملية الاستكشاف تلك تتضمن خطوتين:



الوعي بالعوامل والمحّدّدات المختلفة المؤثرة على الاختيار النهائي.



تحديد مجموعة الوسائل والمقاربات والإجراءات الممكنة.

بعد تحديد النتائج المرجوة بوضوح، يصبح من المهم استكشاف المقاربات والأساليب المختلفة التي يمكن أن تحقق هذه النتائج.  **فمن المهم أن تتم هذه الدراسة الاستكشافية مستقلة عن الخطوة اللاحقة** وهي تقييم الخيارات وتقرير المناسب منها. **والغرض من ذلك** هو إعطاء حرية أكبر في دراسة الخيارات المختلفة دون وجود قيود من التقييم السابق والتحيزات العملية أو النظرية المختلفة لمتحذل القرار. **فهذا هو الوقت المناسب** لاستكشاف جميع جوانب الضعف والقوة المختلفة لكل الخيارات، وبينما يسهل استبعاد بعض الخيارات فإن بعضها يحتاج إلى دراسة أكثر عمّا.

### الخوازف:

١

**ويقصد بها** التدخل بإعطاء الدافع المناسب للمخاطبين لتحقيق أهداف معينة بدلاً من إلزامهم وإجبارهم على سلوك معين، **وذلك مثل: تحفيض الضرائب مثلاً، أو فرض أو تحفيض الرسوم على خدمات معينة، أو تقديم الدعم النقدي لبعض الأنشطة، وكلها من أدوات التدخل الناعمة،** ورغم وصفها بأنها "أدوات ناعمة"، فلا بد من النظر إليها بدقة للتأكد من أنها ينبع عنها اضطراب في آليات السوق، فتقديم الدعم لبعض الأنشطة قد يؤدي في الواقع إلى تحول الاستثمارات من بعض الأنشطة إلى أخرى، وقد يكون لهذا التحول آثار ضارة على المدى البعيد.

### ٤.٣ تحديد مجموعة الأدوات المتاحة للتدخل التشريعي

**يأتي تدخل الدولة بتنظيم نشاط معين على صور متعددة،** فليست هناك طريقة محدّدة مناسبة لتحقيق جميع الأهداف، فإذا كان الهدف المرجو يمكن تحقيقه من خلال تدخل بسيط، كان بها، ولا يتطلب حينئذ محاولة تحقيقه باتباع أي وسائل أكثر صرامة أو شدة، فعلى الجهة المشرعة محاولة تحقيق أهدافها بأقل تدخل ممكن في النماذج السلوكية أو آليات السوق أو مبادرات الأفراد وحياراتهم الشخصية، **وتشمل الخيارات المتاحة ما يأتي:**

## ٤.٣ تحديد مجموعة الأدوات المتاحة للتدخل التشريعي

٢

### علاج أسباب فشل السوق:

٣

#### استعمال أدوات تعتمد على آليات السوق:

**هنا يقوم المشرع أو الإدارة بإيجاد سوق يتبادل فيه اللاعبون المختلفون التزاماتهم التشريعية، ما دام كان ذلك التبادل ممكناً، فالمشرع يضع قيوداً على حدود الانبعاث أو التلوث التي يمكن لكل مصنع أو كل منطقة أو إقليم أن ينفثها في الجو، غير أن بعض المصانع -مثلاً- لديه طاقة تصنيعية كبيرة ويرغب في نفث قدر أكبر من الانبعاث، في حين أن بعض المصانع لا تنتفث الحد الأقصى المسموح لها من الانبعاث، فيكون من المباح للمصنع الأول أن يشتري الحق في أن يلوث الجو من المصنع الثاني، ما دام الانبعاث الإجمالي للمصنعين لا يتجاوز الحد المقرر لهما معاً.**

**من أساليب التدخل الناعم أيضاً التدخل لتصحيح وعلاج أسباب فشل السوق، كتقليل تكلفة المبادلة من وقت وجهد بوضع نماذج تعاقدي معينة، أو جعل عملية التعاقد تتم أوتوماتيكية أو عن بعد، أو حماية حقوق الملكية.**

٤

### وضع قواعد مكمّلة:

**يقصد بالقواعد القانونية المكمّلة:** القواعد القانونية التي يستطيع الأفراد الاتفاق على مخالفتها، وهي لا تلزمهم إلا إذا أرادوا الالتزام بها، أما إذا رغبوا في عدم الالتزام بها واتفقوا على ذلك، فإن القانون يسمح بذلك.

وقد يبدو غريباً اعتبار هذا النوع من التدخل التشريعي "تنظيمياً"، غير أن النظرة المتعمرة ترى لوجود هذه القواعد أثراً واضحاً على سلوك الأفراد، فالنتيجة الحقيقة لمثل هذه القواعد هو وضع "نموذج" واضح يتبعه الأفراد ويلتزمون به، ويترتب عليه أن الأفراد بالفعل يلتزمون به في الغالب إلا في الحالات النادرة، فقد يجدون من مصلحتهم بذل الجهد والوقت والمال للتفاوض والتعاقد على ما يخالفها.

غير أن عدم الإلزامية خادعة، ولا يتعين على المشرع المسارعة لتبني قواعد مكمّلة دون دراستها دراسة متأنية؛ فنجاح هذه القواعد يعتمد على اختيار القواعد المكمّلة المنطقية والمقبولة عرفاً، بحيث يتحقق غالباً أن الأفراد كانوا سيتفقون عليها ابتداءً؛ لمناسبتها لحاجاتهم، أما إذا اختار المشرع القواعد المكمّلة "الخطأ" التي لا تناسب حاجات الأفراد، فستأتي هذه القواعد بأثر عكسي؛ إذ سيبذل الأفراد جهدهم ووقتهم في التعاقد للتخلص منها والتحايل عليها، فإذا نجح الأفراد في ذلك فالنتيجة هي زيادة تكلفة المبادلة في السوق بما يؤدي إلى انخفاض كفاءة السوق في مقابل حالة عدم التدخل التشريعي أصلًا، وهو عكس المطلوب تماماً.

## ٤.٤ تحديد مجموعة الأدوات المتاحة للتدخل التشريعي

### ٦ التحكم المباشر والمنهج الهجين:

**ويقصد بذلك الأمر: الإلزام المباشر من قبل المشرع**, أو مزيج من الأمر المباشر مع استخدام بعض الوسائل الأخرى (النموذج الهجين).

**ففي بعض الأحيان لا تكون التدخلات الناعمة كافية أو فاعلة**, وتجد الجهات المعنية نفسها مجبرة على التدخل مباشرة للتحكم في الوضع وتحقيق النتائج المرجوة عن طريق حظر سلوكيات معينة, أو وضع معايير معينة, أو تحقيق توزيع للحقوق والالتزامات بطريقة معينة مرغوبة.

وبالطبع يتبع أن يكون مسوغ هذا التدخل الصارم قوياً ليتوسيط الشدة في درجة التدخل وتعطيل قوى السوق, ويجب أن تخضع المنافع والتكاليف الكامنة والكيفية لمثل هذه الإجراءات إلى تدقيق غاية في الصرامة.

**غير أن الغالب أن النتائج إنما تتحقق باتباع منهج هجين** يجمع بين بعض أو كل الوسائل المختلفة السابقة بدرجات مختلفة، وتتحدد المعادلة الصعبة بين هذه الوسائل بالنظر إلى بعض العوامل والمحاذير التي قد تقيد الجهات المعنية أو تؤثر في تفضيل بعض الخيارات.

### ٥ توفير المعلومات:

يعد **توفير المعلومات المهمة - أحياناً - وسيلة كافية جدًا لتحقيق الغرض المطلوب**, ويمكن إتمام ذلك بإلزام فئة معينة من المتعاملين بإتاحة المعلومات بصورة معينة للجمهور أو للمتعاملين معهم, **بيانات المكونات التي توضع على السلع المختلفة**, أو التحذير من أضرار التدخين - مثلاً - على علب السجائر, أو المعلومات المالية في نشرات إصدار الأسهم.

**وفي أحيان أخرى** يمكن توفير المعلومات للعموم كما في حملات التوعية بأضرار التدخين, أو بأهمية التطعيم من مرض معين.

## ٤.٤ محددات المفاضلة بين الخيارات المتاحة

هنا أيضاً قد توجد بعض هذه المحددات أو كلها، فتؤثر على القرار النهائي المتخذ:



**عامل الزمن:** في كثير من الأحيان يكون عامل الزمن عاملًا مؤثراً في تضييق نطاق الخيارات المتاحة،  **فعل سبيل المثال:** قد يكون من الضروري إصدار اللوائح أو تطبيق الإجراءات الاحترازية المطلوبة خلال مدة معينة يطلبها النظام، أو تقتضي ظروف الحال، وقد يكون عامل الزمن مؤثراً في مدى فاعلية الإجراء في تلافي الخطير، كما لو كان الخطير الصحي أو البيئي مرتبطة بفصل معين من السنة فيتعين اتخاذ الإجراءات قبل هذا الفصل (دخول الأطفال المدارس، أو موسم الأعياد)، كذلك قد يؤثر عامل الزمن على تكلفة تطبيق الإجراءات فتجعلها تتجاوز الفائدة المتوقعة منها، بما يجعل من اللازم المسارعة إلى اختيار الوسيلة التي يمكن تطبيقها في أسرع وقت ممكن حتى تكون هناك فائدة من التدخل.

**وأخيرًا قد يؤدي عنصر الزمن إلى ضرورة تطبيق الإجراءات** على مراحل زمنية مختلفة أو بطريقة متدرجة، فتكون هناك مرحلة أولية مبسطة، تتلوها مراحل تتسع تدريجياً في شدة الإجراءات المتتخذة أو تباين في نوعها بحسب المرحلة.



**الخيارات التي أقرها أو استلزمها النظام:** قد يأتي (النظام) بتحديد للوسائل التي يمكن الاختيار والمفاضلة بينها، بل وشروط هذه المفاضلة، والغالب أن يمنح القانون جهة الإدارة مرونة كافية في هذه الاختيارات.  **ومن الختمي أن تلتزم الإدارة** بحدود السلطة التقديرية والملائمة التي منحها القانون إليها.



**العوامل المؤثرة على اختيار آليات التطبيق:** من أهم العوامل التي يتعين أخذها في الاعتبار قابلية القواعد القانونية للتطبيق الفعلي، ومدى إمكانية إلزام المخاطبين بها، والوسائل الازمة لمثل هذا التطبيق.

**فالتطبيق يشمل** عادةً أنشطة المتابعة والمراقبة والتقصي والتقارير الدورية ووضع آليات للإلزام من خلال توقيع جزاءات على المحالفين بل ووضع حواجز للملتزمين.  **ويتعين عند المفاضلة بين الخيارات المتاحة النظر في إمكانية وتكلفة التطبيق الفعلى؛ لأن هذه العوامل ستؤثر حتماً على مدى كفاءة التشريع في تحقيق أهدافه.** وفي حين تبدو بعض القواعد مناسبة وذات كفاءة نظرياً، فإن تطبيقها العملي قد يواجه صعوبات تؤدي إلى فشلها. وعليه فإن التدخل التشريعي الأقل نظرياً ولكنه الأكثر فاعلية من حيث التطبيق، قد يكون هو الاختيار الأنسب من تنظيم صار يقضي على المشكلة نظرياً ولكن يتعدى وضعه موضع التطبيق العملي، أو تكون تكلفة ذلك باهظة تتجاوز أي فائدة تعود منه.

## ٤.٤ محددات المفاضلة بين الخيارات المتاحة

**وبالمثل فإن طبيعة الفئة** محل التشريع وطبيعة علاقتها بالجهة الرقابية محدد مهم في نوع وشدة التشريع.  **فعل سبيل المثال:** تربط المؤسسات المالية غالباً بعلاقة وطيدة ومستمرة مع جهات الرقابة المالية، وهو ما يساعد على منح المؤسسات المالية دور الرقابة الذاتية (Self Regulation)؛ للمساهمة في تحقيق أهداف الأجهزة الرقابية، فالعلاقة في هذه الحالة يحكمها التعاون وليس محض الرقابة التحكيمية، وهو ما قد لا يكون متاحاً في بعض الأنشطة الأخرى. **وكذلك قد يكون للعوامل الجغرافية والمناخية** أثر في المحاطر البيئية والصحية. وكل ذلك يتطلب الوعي به والاستجابة له.

**ومن أهم الأمثلة العملية هنا حالة السوق المالية**، فجهات الرقابة المالية على السوق تمايز في التشريع بحسب الفئات المستهدفة، فالمستثمرون المحترفون المؤهلون يُحمون حماية بسيطة ومبسطة؛ استناداً إلى قدرتهم على جمع المعلومات وتحليلها واتخاذ قرارات سلية بشأن مدى المخاطر التي يرغبون في التعرض لها في مقابل الحصول على عوائد أعلى، وعلى اعتبار أن إخضاعهم لقواعد أكثر تفصيلاً وشدة قد يؤدي -على العكس- إلى تقليل كفاءة قراراتهم سواء بالنسبة لهم أو بالنسبة للسوق ككل.

**ومن ناحية أخرى** تضع هيئة السوق المالية قواعد صارمة جدًا بشأن حماية جمهور المستثمرين ذوي الاستثمارات الصغيرة والخبرة المنعدمة أو البسيطة في مواجهة تعقيد قرارات الاستثمار التي قد يتذمرونها، وتلقي بعده كبيرة -في هذه الحالة- على المحترفين الذين يتولون نصائح هؤلاء الأفراد نيابة عنها وإدارة استثماراتهم.

**غير أنه من الواجب الحذر عند توسيع طرق التشريع**، فقد يؤدي ذلك إلى عدم العدالة بين المتساوين في المراكز القانونية، أو قد يؤثّر سلباً في سلوكيات الفئات المستهدفة، وعليه فإنه يتطلب النظر بدقة ليس في نوع التشريع فقط وإنما في أثر توسيعه بتنوع الظروف.

**درجات الشدة (وحزم) المختلفة:** بصفة عامة فإن منفعة وتكلفة التشريع تتزايد طردياً مع شدة التشريع وحزمها، مع ملاحظة أن التكلفة الحدية - التكلفة الالزامية لإنتاج وحدة إضافية - تتزايد مع الشدة في حين تتضاءل المنفعة الحدية. **ولذلك يتبع دراسة** درجة شدة وحزم التدخل بحرص؛ لفهم الحقيقة الكاملة عن العلاقة بين شدة وحزم القواعد القانونية ومدى النفع العائد منها والتكلفة المرتبطة عليها.



**اختلاف الأسلوب باختلاف الظروف: من أهم العوامل التي** ينبغي أخذها في الاعتبار، مدى ملاءمة التشريع للظروف التي يُطبّق فيها، والتي قد تقتضي اختلاف الأساليب المتباينة واختلاف المتطلبات باختلاف العوامل المالية والجغرافية والبشرية، فحجم المشروع -مثلاً- وقدراته المالية قد يؤثر على نوع وحجم الالتزامات التي يمكن تحميلاً إليها، فالمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر يمكن أن تتأثر سلبياً بكثرة نفقات التسجيل مثلاً، أو بتطلب وجود أجهزة دفع إلكترونية متقدمة، وغيرها، في حين أن مثل تلك النفقات لا تؤثر كثيراً على المؤسسات الكبيرة.

## ٤.٤ محددات المفاضلة بين الخيارات المتاحة



**تفضيل الخيارات التي تعتمد على قوى السوق على خيارات التحكم المباشر؛ وهو محدد قريب من المحدد السابق** المتعلق بالسلوك والنتيجة، فالتدخل المعتمد على قوى السوق يعتمد على الحوافز لتحقيق النتائج بدلًا من الحظر والإلزام، فمثلاً: بدلًا من حظر التلوث، تخفّض الضرائب للمنشآت التي تحقق خفضًا معيناً في نسبة الانبعاث، أو كإعطاء حواجز اقتصادية أخرى للمنشآت التي توظف العمالة المحلية بدلًا من العمالة غير المحلية، أو للمنشآت التي تدرب حديثي التخرج.

**وضع معايير متعلقة بالنتائج عوضاً عن معايير متعلقة بالسلوك (الأداء وليس التصميم):** ويقصد بمعايير الأداء (أو النتائج) أن يطلب المشرع تحقيق نتيجة معينة (كالانخفاض في نسبة انبعاث غازات معينة) بدلًا من طلب سلوك معين (تصميم معين) كاستخدام نوع معين من الفلاتر أو المداخن. **فتتنظيم السلوك** قد يسهل الاستجابة له من قبل المخاطبين، ولكنه يكون أقل فائدة أو أكثر تكلفة، **في حين أن تحديد معيار للنتيجة** وإعطاء المخاطبين المرونة الكافية يؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة بالطرق التي يحدوها المكلّفون أكثر مناسبة وأقل تكلفة، **وهو ما يهم المشرع والإدارة والمجتمع بصفة عامة.**

**وهذه المرونة لها أيضًا فوائد إضافية:** إذ تجعل المخاطبين أقل معارضه للخضوع لقواعد، كما تقلل تكلفة التفتيش والمراقبة من جهة الإدارة؛ إذ يكفي قياس نسبة التلوث في الجو -مثلاً- بدلًا من التفتيش الدوري التفصيلي للتأكد من استعمال الأجهزة المطلوبة وصيانتها بصفة دورية وغير ذلك.

## ٤.٤ محددات المفاضلة بين الخيارات المتاحة



لكن حتى على هذا المستوى، **يتعين الانتباه إلى حساب التكلفة والفائدة العائدة من توفير المعلومات، فعل سبيل المثال:** قد يؤدي توفير معلومات بكمٌ مبالغ فيه أو من نوعية معينة إلى آثار عكسية، ومثال ذلك: نشرة الآثار الطيبة المصاحبة للأدوية، **فمثل هذه النشرات** تحوي تفاصيل طيبة دقيقة ولغة قانونية الغرض منها بصفة أساسية مخاطبة الأطباء المتخصصين وحماية الشركات المنتجة من المسئولية القانونية، إلا أن قراءة الشخص العادي أو المريض غير المتخصص لهذه المعلومات قد يؤدي إلى آثار عكسية بإثارة جزع المريض أو تردداته في تناول الدواء أو مغایرة الجرعة للجرعة التي وصفها الطبيب، ولذلك فبعض الدول تطلب من الصيدلي إما رفع النشرة من الدواء قبل تسليمه للمريض أو وضع الدواء في عبوات مخصصة للمرضى عليها التعليمات المباشرة التي يصفها الطبيب فقط، ما دامت تُعطى بناء على وصفة طيبة.

وفي المقابل:  **فمن الممكن بدلًا من الإلزام بتوفير معلومات معينة جعل الحصول على مثل هذه المعلومات اختيارياً** مع وضع نظام لتقييم وتصنيف المؤسسات بناء على مقدار المعلومات التي توفرها للعملاء، ومدى وضوح هذه المعلومات وسهولة الوصول إليها وفهمها، **فيشكل هذا التصنيف حافزاً كافياً لتوفير المعلومات** باعتبارها وسيلة للدعاية وتحقيق سمعة طيبة في السوق.

**إتاحة المعلومات بدلًا من تنظيم السلوك:** ويتوقف ذلك على مسوغ التدخل التشريعي، **فعندما يكون المسوغ عدم وجود معلومات كافية أو وجود معلومات غير متوازنة**، فيكفي في الغالب اتخاذ إجراءات تؤدي إلى توافر معلومات كافية مفهومة للفئات المستهدفة.

**فعل سبيل المثال:** تقتضي قواعد الرقابة على التأمين من شركات التأمين توفير بعض المعلومات لطالب التأمين قبل التعاقد، وقيام الموظف بشرح وتوضيح هذه المعلومات ومقتضها للعميل. وأحياناً يقتضي ذلك وضع علامات تحذيرية واضحة بخطوط معينة في أماكن معينة، أو قد يلزم إتاحة معلومات معينة لمدة محددة كافية للمخاطبين بها؛ ليتمكنوا من دراستها والتصرف على أساسها، كأسواعين -مثلاً- أو شهر.

## ٤.٥ الأتمتة والتحول الرقمي

تعد الأتمتة والتحول الرقمي وسيلة مهمة وفعالة في توحيد معايير سلوك المتعاملين في السوق، بل وتحقيق معايير المنتجات نفسها؛ إذ يتبع على المنتج أن يتطابق مع اشتراطات الموقع الإلكتروني التي تضعها جهة الرقابة، وهي في حقيقتها طريقة متقدمة لوضع نماذج معينة يلتزم بها المنتجون في تقديم سلعهم وخدماتهم، وتشكل في الوقت نفسه طريقة فاعلة في تقليل تكلفة المبادلة، مع تسهيل الرقابة على السلوك والنتائج، وتجميع المعلومات عن أداء المؤسسات والأفراد.

## الفصل الخامس تحليل الخيارات

## الفصل الخامس: تحليل الخيارات

**يعرض هذا الفصل** طرق دراسة الخيارات المتاحة، وكيفية المفاضلة بينها على أساس تقييم التكاليف والمنافع العائدة من كل منها، والطرق الإحصائية المختلفة التي يمكن اللجوء إليها لحساب التكاليف والعوائد المباشرة وغير المباشرة.



بعد إجراء تقييم أولي للبدائل التشريعية في الفصل السابق، لا بد من إجراء تقييم أكثر شمولًا للخيارات المطروحة من أجل تحديد أنساب خيار، وهذا يتطلب عمل الخطوات الآتية:

## الخطوة الأولى

### إنشاء خط الأساس للتحليل

Baseline scenario وهو سيناريو في حالة عدم وجود تنظيم، فيمكن من خلاله مقارنة تكلفة وفوائد القوانين به.

**تحليل الفوائد والتكلفة لكل خيار وتحديد الأنساب منها.**

## الخطوة الثانية

وفيما يلي سيناريو خط الأساس، وأهم المناهج والأدوات الاقتصادية المستخدمة لتحليل الفوائد والتكليف للخيارات المطروحة.

### ٤.٥ إنشاء سيناريو خط الأساس ◀

في التحليل الاقتصادي يشير خط الأساس Baseline Scenario إلى الاستمرار على الوضع الحالي دون سن التشريع المقترن، وهي تعد نقطة البداية لإجراء أي تحليل اقتصادي للفوائد والتكليف المحتملة للتشريع المقترن، لتحسين خط الأساس التكاليف والفوائد في حال الاستمرار على الوضع الراهن (أي دون إصدار أي تشريع أو تنظيم).

ونظراً لأن التحليل الاقتصادي يأخذ في الاعتبار تأثير السياسة التشريعية فيما يتعلق بخط الأساس، فمن المهم والضروري اختيار هذا الأساس ووصفه بعناية؛ فقد يكون لهذا الاختيار تأثير مادي على نتائج التحليل الاقتصادي فيما بعد. **وعلى الرغم من أن خط الأساس يفترض عدم سن تشريع جديد، إلا أنه لا يفترض أياً عدم حدوث تغييرات في الوضع الحالي، وبدلًا من ذلك فإنه يُحتاج إلى النظر بعناية في المصادر المحتملة للتغيير الذي قد يحدث في غياب التشريع، وهذا يشمل النظر في مجموعة واسعة من العوامل كما هو موضح في الآتي:**

درجة التزام الجهات الخاضعة للتشريع بالتشريعات الأخرى.

التغييرات في التشريعات الصادرة من الجهات الحكومية الأخرى (بخلاف الجهة المقترنة).

التغييرات في العوامل الخارجية التي تؤثر على الفوائد والتكليف المتوقعة.

التطور الطبيعي للسوق

## ٤.٥ إنشاء سيناريو خط الأساس

**فالهدف من إعداد سيناريو خط الأساس** هو شرح كيفية تطور الوضع الحالي دون تدخل خيار عدم سن تشريع،  **فهو يجيب عن سؤال: ما الذي سيحدث إذا لم يتدخل المشروع بشأن تشريع جديد؟** ويمكن القول بأن دراسة تقييم الأثر بمثابة عملية مقارنة لتقدير ما يمكن أن يحدث لاحقاً بعد تدخل المشروع مقابل ما يمكن أن يحدث إذا لم تتدخل الحكومة.

ولكن لا يمكن الوصول إلى هذا دون تحديد السيناريو المرتبط بتعريف المشكلة، فبمجرد التحقق من طبيعة المشكلة يجب توضيح إمكانية تطورها، وما إذا كان الأمر يتطلب تدخل المشروع أو لا؟ مع إثبات مدى فاعلية ذلك في معالجة المشكلة بنجاح في حال تدخل المشروع،  **ومن هنا تكمن أهمية وضع سيناريو خط الأساس.**

يجب أن يعكس خط الأساس التأثير المستقبلي للبرامج والسياسات الحكومية الحالية، ولمراجعة التشريع الحالي يوفر خط الأساس - الذي يفترض عدم حدوث تغيير في البرنامج التشريعي بشكل عام- أساساً مناسباً لتقييم البدائل التشريعية.

**وبسبب عدم اليقين بشأن المستقبل** قد يكون اختيار خط أساس واحد أمراً صعباً، **وفي مثل هذه الحالات** سيؤثر اختيار خط أساس واحد بشكل كبير على الفوائد والتكاليف المقدرة، وهذا يجعل من الضروري قياس الفوائد والتكاليف مقابل وضع خطوط أساس بديلة؛ لتقديم صورة أفضل.  **وللقيام بذلك في التحليل** يجب دراسة الآثار المتربطة على منافع وتكاليف التشريعات ووضع افتراضات مختلفة بشأنها، وبشأن درجة الامتثال للقواعد الحالية.  **وفي جميع الحالات** يجب استخدام خط الأساس نفسه لتقييم الفوائد والتكاليف.

## ٤.٥ إنشاء سيناريو خط الأساس



**وللتعرف على خط الأساس** لا بد من التفريق بين سيناريوهين:

**في حال كانت هناك مشكلة مع وجود سياسة تشريعية متبناة، فإن خط الأساس هنا يكون هو السياسة المتبناة.**

٢

**عندما تكون** لدينا مشكلة بحاجة إلى علاج تشريعي **ولا تكون** هناك سياسة متبناة تعالجها، **وفي هذه الحالة** فإن خط الأساس يعني استمرار السياسة التشريعية الحالية دون تغيير.

١

هل هناك عواقب لا يمكن تفاديها تزيد من خطورة المشكلة؟

ما احتمالات السيناريو؟

هل هناك حل قريب لل المشكلة أو أنها تزداد خطورة؟ ومتى؟ وكيف؟

وإعداد سيناريو خط الأساس. يلزم الإجابة على عدد من الأسئلة مثل:



هل حاول المشرع حل هذه المشكلة من قبل؟ وما النتيجة؟ وما الذي يمكن تعلمه من التجربة؟

ما مخاطر عدم التدخل؟

ما العوامل المؤثرة في تطور المشكلة؟

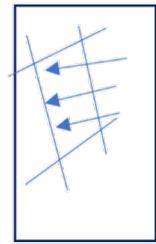
## ٥. إنشاء سيناريو خط الأساس

**منهجية وضع السيناريو:**

ت تكون عملية وضع السيناريو عادة **من أربع مراحل:**

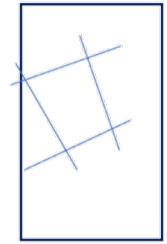
### المرحلة الثانية: تحديد العامل الأساس

تتضمن هذه المرحلة وضع وصف لسيناريو المجال الذي يتداخل مع عوامله الرئيسية "المواصفات"، وهي العوامل المركزية التي تشكل وصفاً لمجال السيناريو، وتؤثّر أيضًا في المجال نفسه وتعمل باعتبارها وسيلة للمجال ليكون له تأثير في العالم من حوله.



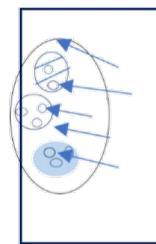
### المرحلة الأولى: تحديد مجال السيناريو

تتمثل الخطوة الأولى في تحديد الدقيق لمجال سيناريو الوضع المقصود تطوريه، ويمكن تحديد المجال بالإجابة عن عدد من الأسئلة، مثل: ما المشكلة التي يجب التعامل معها بالتحديد؟ ما موضوعها؟ كيف يُعرّف مجال السيناريو؟ ما الذي يجب تكامله فيها؟



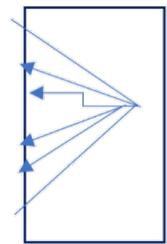
### المرحلة الرابعة: إنشاء السيناريوهات

وفيها تُحدّد الخصائص الأساسية: النطاق، ومعايير الجودة، فتُوضع السيناريوهات من خلال تحديدها وحصرها من خلال "الأجزاء المتقاطعة" لمسار السيناريو الذي يمتد من نقطة الوقت الحاضر إلى نقطة الإسقاط المختارة في المستقبل، وهو المكان الذي تُجمع فيه حزم متعددة من العوامل التي يجري اختيارها والعمل عليها في السيناريوهات.



### المرحلة الثالثة: تحليل العامل الأساس

تقدّم هذه المرحلة إلى سيناريو توسيع المسار الذي تخضع فيه العوامل الرئيسية الفردية للتحليل؛ للعثور على الخصائص البارزة المستقبلية المحتملة والتي يمكن تصورها في كل حالة، وهذه الخطوة ضرورية لتصور التطورات المستقبلية المختلفة لأي عامل رئيس.

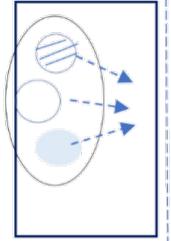


## ٥. إنشاء سيناريو خط الأساس

**منهجية وضع السيناريو:**

### المراحل الخامسة: (اختيارية) تحويل السيناريو

وفيها تُطبق المراحل الخامسة عند تحديد السيناريوهات، وتشير بشكل أساس إلى تتبع الأحداث الحرجية من المستقبل المتوقع إلى الحاضر، وتساعد هذه المرحلة في وضع تصور لإجراءات السياسة التشريعية الممكنة لتحقيق الأهداف، وتتضمن هذه المرحلة وصفاً للتطبيق الإضافي ومعالجة للسيناريوهات التي وُضعت، إلا أنها لا تدرج باعتبارها جزءاً من عملية السيناريو المناسب إلا في حالات قليلة. **وفيما يأتي شرح تفصيلي للمرحلة الخامسة.**



### تحديد المراحل التي من خلالها يُرسم السيناريو، والتي تشمل:

- تعريف الوضع المستهدف في المستقبل، على سبيل المثال: "سيناريو: متطلبات 2030".
- تقسيم المسارات البديلة إلى الهدف، وذلك من خلال النظر إلى الوراء من المستقبل إلى الحاضر "استعراض الأحداث الماضية".
- تحديد الخطوات الفردية بالإجابة عن: أين يجب أن تكون في السنوات الثلاث القادمة من أجل الوصول إلى هدفنا في عام 2030؟ "خريطة الطريق".
- وضع خيارات مختلفة للعمل بالتفصيل "المنتج النهائي".

### الخطوة الخامسة (تحويل السيناريو) ويُستخدم عند الحاجة:

- يُقسّم** تحقيق الهدف إلى عدة خطوات فردية وأهداف وسيطة.
- تحدد** الأطر الزمنية التي ستنفذ من خلالها المهام المحددة.

قياس الأداء مقابل حالات الطوارئ أي تحديد أوجه عدم اليقين الحرج، وإنشاء أفضل وأسوأ سيناريو يمكن أن يحدث

عملية المحاكاة: من خلال توليد البيانات (على سبيل المثال في "الاختبارات الميدانية"، أو تجربة التحكم)

عملية القياس: أي أخذ بيانات موافق

استخدام البيانات التاريخية، وافتراض أن ظروف الإطار الحالي لا تختلف في المستقبل

**وعادة ما تحدد السيناريوهات** من خلال مراقبة تطور الاتجاه الحالي، وذلك بناء على استقراء البيانات الثابتة، وهناك أساليب مختلفة يمكن من خلالها استقراء الاتجاهات **مثل:**

## ٤.٥ إنشاء سيناريو خط الأساس

معايير جودة السيناريو:

الاتساق هنا يعني أن المسارات إلى المستقبل والصور في سيناريو ما يجب كونها متسقة مع بعضها البعض، أي أن تكون جوانبها غير متناقضة، وتجدر الإشارة إلى أن الاتساق والمعقولة هما الشرطان الخامسان لتقدير السيناريوهات على أنها ذات مصداقية.

### الاتساق

المعقولة تعني أن احتمالات التطور المقدمة يجب على الأقل كونها تطورات ممكنة، وهذا لا يعني أن هذه التطورات محتملة أو مرغوبة (تحتختلف طريقة العمل هنا اعتماداً على الهدف والتكنولوجيا)، ومن ثم يجب كون المسارات إلى المستقبل والصور الموصوفة ممكنة من الناحية الضمنية.

### المعقولة

التميز هنا يعني تميز السيناريو بالوضوح، وهذا يعني كون السيناريوهات المختارة والبديلة مختلفة عن بعضها البعض بشكل واضح وكافي، فيمكن تفسيرها ومقارنتها مع بعضها البعض على أنها رسومات تخطيطية منفصلة ومتميزة للمستقبل.

### التميز

تعني القابلية للفهم أن التطورات والمفاهيم المستقبلية المقدمة يجب كونها قابلة للتتبع، وهذا بدوره يعني أنه يجب أن تكون مفصلاً بما يكفي لتكون مفهومية، مع عدم الجمع بين العديد من الأبعاد والعوامل الرئيسية؛ لأنها تؤدي إلى عدم القدرة على الفهم بسبب تعقيدها.

### الفهم والتابع

## ٤.٥ إنشاء سيناريو خط الأساس

**معايير جودة السيناريو:**

### الوقت والجهد المبذول

إن عمليات السيناريو عمليات مكثفة و تستغرق وقتاً طويلاً، أي أنها تتطلب الوقت والمال والموارد البشرية، ووضع السيناريوهات قد يتطلب عدة أيام، إن لم تكن شهوراً، ويزداد الوقت والجهد المبذول في عملية السيناريوهات بشكل متاسب مع درجة الشمول والتكامل، وهذا بدوره يتعلق بعدد التطورات والعوامل الرئيسية قيد الدراسة، واتساع المساحة الجغرافية، والأفق الزمني، وعدد المشاركين.

### درجة التكامل

نظراً إلى أن السيناريوهات -عموماً- لا تركز على المسائل التفصيلية؛ لأنها تدرس العلاقة السببية بين الأبعاد والعوامل المختلفة، ولذلك فإن المعيار الإضافي للسيناريو الجيد هو الإجابة عن السؤال بشأن المدى الذي تدمج فيه تفاعلات التطورات على مختلف المستويات.

### الشفافية

أثناء عملية التطوير تمر السيناريوهات بسلسلة كاملة من الافتراضات وقرارات الاختيار، على سبيل المثال: للحاجة عن السؤال المركزي شأن العوامل الرئيسية التي يجب دراستها، وكيفية تحديد الخصائص البارزة المحتملة في المستقبل، وعدها وتحديدها باعتبارها وسيلة لزيادة درجة التحقق والشرعية، ومن ثم بسب وضع الافتراضات والعمليات التي يمكن من خلالها التوصل إلى القرارات.  
إن معيار الشفافية مهم بشكل خاص لمعايير العلمي، فمثل هذه العمليات ليست قابلة للتكرار ولا يمكن تزوييرها، فانعكاس العملية يمكن أن يضمن تحقيق درجة كبيرة من إمكانية التتحقق.

## ٥.٥ مناهج تحليلية للبدائل المطروحة

### ٥.٥.١ تحليل الفائدة والتكلفة (BCA) ▶

**تحليل التكلفة والفائدة** هو عملية منهجية وإحصائية يمكن من خلالها حساب فوائد وتكاليف قرار أو سياسة تشريعية ما والمقارنة بينها وبين غيرها، **فهذا التحليل أداة أساسية** مستخدمة للتحليل التشريعي، فيمكن قياس جميع الفوائد والتكلف والتعبير عنها بوحدات نقدية، **لأنه يقيّم ويفارن الآثار الإيجابية والسلبية لخيارات السياسة التشريعية المطروحة، ويتناول أيضًا** ما إذا كانت الفوائد التي تكتسب بعد تنفيذ التشريع المقترن أكثر من التكاليف التي تُتكبّد من التشريع المقترن أو لا. **وأيًضاً يوفر هذا التحليل** لصانعي القرار مؤشرًا واضحًا ومهمًا على البديل الأكثر كفاءة، سواء من الناحية الاقتصادية أو البيئية أو الصحية، أي البديل الذي يولّد أكبر صافي فوائد للمجتمع.

إن تحليل التكاليف والفوائد ليس مقاييسًا واحدًا يناسب جميع الخيارات، **فهناك نماذج متنوعة** تتناسب مع سيناريوهات مختلفة ومتنوعة، **لذلك فلا بد من فهمها ومناقشتها** لاختيار النموذج الأكثر ملاءمة لتحليل الخيارات المطروحة.

توفير أساس يمكن الاعتماد عليه في المقارنة بين القرارات أو السياسات المطروحة؛ وتبني هذه العملية على أساس المقارنة بين الفوائد الإجمالية والتكلفة الإجمالية المتوقعة لكل خيار؛ لمعرفة ما إذا كانت الفوائد تَفوق التكاليف، وبأي كمية.

تحديد ما إذا كان القرار التشريعي الذي اُتخذ سليماً ومجدياً اقتصادياً؛ ففي مصطلح تحليل التكلفة والفائدة يُعبر عن الفوائد والتكلف بمصطلحات نقدية، وتُضبط على القيمة الحالية للنقد، ومن ثم يُعبّر عن جميع تدفقات الفوائد وتكلف المشروع -بمرور الوقت- على أساس مشترك من حيث صافي القيمة الحالية الخاصة بها.

وهناك  
هدفان  
لتحليل  
التكلفة  
والفائدة:

## ٥. مناهج تحليلية للبدائل المطروحة

## ١.٥.٢ تحليل الفائدة والتكلفة Cost Benefit Analysis (BCA)

ويمكن أن يشمل تحليل الفوائد والتكلفة كلاً من العوامل اللكمية والنوعية، **فعل سبيل المثال:** يمكن أن تحتوي لائحة مكافحة التلوث على تحليل لكمي لقيمة الحياة التي جرى توفيرها، أو أيام الدراسة التي تُحبب تضبيعها، أو قيمة الرؤية المحسنة.

وفيما يجب أن تشكل العوامل الكمية بالتأكيد جزءاً كبيراً من أي قرار، فقد تكون هناك قضايا أخرى يجب مراعاتها، **فعل سبيل** المثال: قد يكون لقرار تطوير مناطق معينة أو حظر أنشطة معينة تأثير على أسلوب حياة المجتمع المحلي، وقد يكون لتخفييف متطلبات الترخيص تأثير على الجانب الثقافي والتاريخي لــ معين، وقد تفتقر بعض هذه التأثيرات إلى طرق موثوقة لتحويلها إلى شروط نقدية كمية، وعندما يكون الأمر كذلك **فإن التقىيم النوعي والمقارنة ضروريان** لضمان عدم تحايلها تماماً.

**وباختصار**, يساعد حساب صافي الفوائد على التأكيد من الكفاءة الاقتصادية للتشریع؛ فقد جرى تصميم هذا التحلیل للإجابة عن السؤال بشأن ما إذا كانت الفوائد كافية لتعويض الخسائر المتوقعة من القرار، مما يترك الجميع -على الأقل- في وضع جيد كما كان قبل السياسة التشريعية.

**غالباً ما** تستخدم الحكومات والمؤسسات الأخرى، مثل شركات القطاع الخاص والعامل، **نظام تحليل التكلفة والفائدة لتقدير درجة استحسان تبني سياسة معينة**. فهو عبارة عن تحليل لقياس التوازن المتوقع بين الأرباح والتكاليف، بما في ذلك حساب البديل المرتجلة دراسة الوضع القائم. كذلك **يساعد تحليل التكلفة والفائدة في التنبؤ** بما إذا كانت الفوائد الناتجة عن تبني سياسة تشرعية ما تفوق تكاليف هذه السياسة، وبأي معدل تفوقها مقارنة بتبني البديل الأخرى (**على سبيل المثال: يمكن للشخص تصنيف السياسات البديلة من حيث معرفة النسبة بين التكلفة والفائدة**).

**وبشكل عام** يحدد تحليل التكلفة والفائدة الخيارات التي تسهم في زيادة مستوى الرفاهية من منظور نفعي. **وينبغي أن يدرك المحلول** الذي يستخدم تحليل التكلفة والفائدة أن الحصول على تقييم مثالى لجميع التكاليف والفوائد الحالية والمستقبلية أمر يصعب تحقيقه؛ فعلى الرغم من أنه يمكن لتحليل التكلفة والفائدة أن يطرح تقديرًا جيدًا للبدائل الأفضل، إلا أنه في الوقت نفسه لا يمكن من خلاله ضمان الوصول إلى حد الكمال فيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية.

## ٥.٥ مناهج تحليلية للبدائل المطروحة

### ٥.٥.٢ تحليل فاعلية التكلفة :Cost-Effectiveness Analysis (CEA)

**وعندما تحدد الخيارات البديلة كل المشكلة**, ستكون هناك حاجة لدراسة وتقدير فاعلية التكلفة لكل خيار ومقارنتها بخط الأساس (الذي سبق تعريفه سابقًا بأنه الخيار الذي لا يترتب عليه تقديم أي حل للمشكلة، مع تجاهلها باعتبار أنها غير موجودة).

**وفي حالة المثالية** ستكون طريقة تحليل التكلفة قادرة على عمل تقديرات تقريرية للتكلفة لكل خيار، والتي من خلالها يمكن مقارنة فاعلية كل خيار من ناحية التكلفة، مما سيتيح عنه تحديد أنساب خيار.

**وعند بناء مقياس فاعلية التكلفة CEA**, يُفضّل استخدام النتائج النهائية - مثل: الأرواح التي أُنقذت أو سنوات الحياة التي حُفظت عليها - على مقاييس المخرجات المتوسطة، **مثل تقليل أطنان التلوث، أو تجنب الحوادث، أو تجنب حالات المرض، مع ملاحظة عدم تباين جودة الوحدة المقيسة** (**على سبيل المثال: مساحات من الأراضي الرطبة تختلف بشكل كبير من حيث فوائدها البيئية**). **فمن المهم** أن يكون المقياس الذي حُدد قادراً على التقاط التباين في قيمة قياس النتيجة المختارة، ومن المهم أيضًا تقديم تفسير ومسوغات لاختيار مقياس الفاعلية.

عندما يكون العديد من منافع وتكليف القرارات التشريعية نوعياً وليس من السهل وصفه من الناحية النقدية (اللકمية)، **يمكن أن يوفر تحليل فاعلية التكلفة CEA** طريقة دقيقة لتحديد الخيارات التي تتحقق الاستخدام الأكثر فاعلية للخيارات المطروحة. وبشكل عام فقد صُمم تحليل فاعلية التكلفة لمقارنة مجموعة من الإجراءات التشريعية مع النتيجة الأولية نفسها (**على سبيل المثال: الحد من التلوث**، أو النتائج المتعددة التي يمكن دمجها في مؤشر رقمي واحد (**على سبيل المثال: وحدات تحسين الصحة**)).

**ويعد تحليل فاعلية التكلفة** صورة من صور التحليل الاقتصادي المبني على أساس المقارنة بين الخيارات المقترنة من ناحية تكاليف كل مقترَح ومدى فاعليته.

**ويختلف مفهوم تحليل فاعلية التكلفة عن تحليل التكلفة والفائدة** الذي يركز على القيمة النقدية على مقياس التأثير المتبع، وعادة ما يُستخدم تحليل فاعلية التكلفة في مجال الخدمات الصحية، وخاصة في الحالات التي يصعب فيها معرفة التأثيرات في الوضع الصحي. وبشكل عام يُعتبر عن تحليل فاعلية التكلفة من حيث المكاسب الصحية الناجمة عن القياس (**مثال ذلك: سنوات الحياة، أو تفادي حالات الولادة المبكرة، أو سنوات التمتع بالرؤية، أو عدد الحوادث التي تم تلافيها**).

## ٥.٢ مناهج تحليلية للبدائل المطروحة

### ٥.٢.٢ تحليل فاعلية التكلفة (CEA)

ويختلف **تحليل فاعلية التكلفة عن التحليل النوعي** البحث وعن تحليل التكاليف والفوائد؛ وذلك لأنه بعد تحديد الآثار و اختيار مؤشرات القياس المحتملة، **يعمل المحلول على:**

خصم التكاليف للحصول على القيمة الحالية	إعطاء قيمة مالية لمجموع التكاليف
تحليل مدى حساسية الخيارات	حساب فاعلية التكلفة لكل الخيارات البديلة

**ويقارن تحليل فاعلية التكلفة** البدائل التي يستبعد بعضها بعضاً من جهة **فاعلية التكلفة** أو نسبة الفاعلية إلى التكلفة؛ من أجل تحديد البديل الأكثر فاعلية، **وتقياس التكاليف** والفاعلية دائمًا بصورة تدريجية، **مثلاً**: فيما يتعلق بالوضع الراهن:

$$CE_{is} = \frac{C_i - C_s}{E_i - E_s}$$

**في هذا المثال**: تُقيم **فاعلية التكلفة** (i) مقابل الخيار (s) الذي يعبر عن الوضع الراهن، ويقارن الفرق في التكاليف مع الفرق في الفاعلية، وإذا كانت نتائج الخيارات البديلة بالوضع الراهن، فإنه يجب اختيار الخيار الأقل **فاعلية** في التكلفة. والتحدي الأول الذي ينبغي التغلب عليه أثناء إجراء تحليل فاعلية التكلفة هو اختيار التكاليف ذات الصلة التي ستحوّل إلى نقد، وعادة ما تهتم الجهات التشريعية بتكليف الميزانية، غير أنه من منظور الكفاءة ينبغي أن يشمل حساب التكاليف امتداد وتطبيق التشريعات، وبالنسبة إلى كل من فئتي التكاليف فإنه ينبغي أن يعكس التسعيير الصحيح تكاليف الفرصة الواقعية.

إن أحد أهم التحديات والصعوبات في تطبيق فاعلية التكلفة CEA عندما يكون هناك أكثر تشريعي قد ينتج من العديد من المخرجات الإيجابية (الفوائد)، **وفي هذه الحالة** قد ينتج العديد من القياسات، وليس هناك قياس واحد يجمع أثر الفوائد كلها، وللتغلب على هذا التحدي فإنه يُنصح بوضع وزن محدد لكل فائدة وجمعها في مقياس واحد؛ لتحديد الأثر الشامل للتشريع الذي جرى تقييمه.

**وعندما يُطبق CEA على قواعد الصحة العامة والسلامة**، يجب اختيار واحد أو أكثر من مقاييس الفاعلية التي تسمح بمقارنة البدائل التشريعية، وهناك مقاييس تأخذ بعدد الأرواح التي أنقذت، وحالات الحد من الإصابة بالسرطان، وحالات الحماية من الشلل النصفي، وفي بعض الأحيان تأخذ هذه المقاييس في الاعتبار معلومات الوفيات فقط، **مثل**: عدد الأرواح التي أنقذت، وارتفاع متوسط عدد سنوات الحياة الذي تحقق بإذن الله. **وهناك أيضًا مقاييس أكثر شمولًا وتكميلًا للفاعلية مثل**: عدد السنوات المصححة بجودة الحياة (quality-adjusted life year-QALYs) **وهو مقاييس إحصائي غير نفدي** يقيس مدة وشدة الضرر الصحي بعد تنفيذ التشريع المقترن.

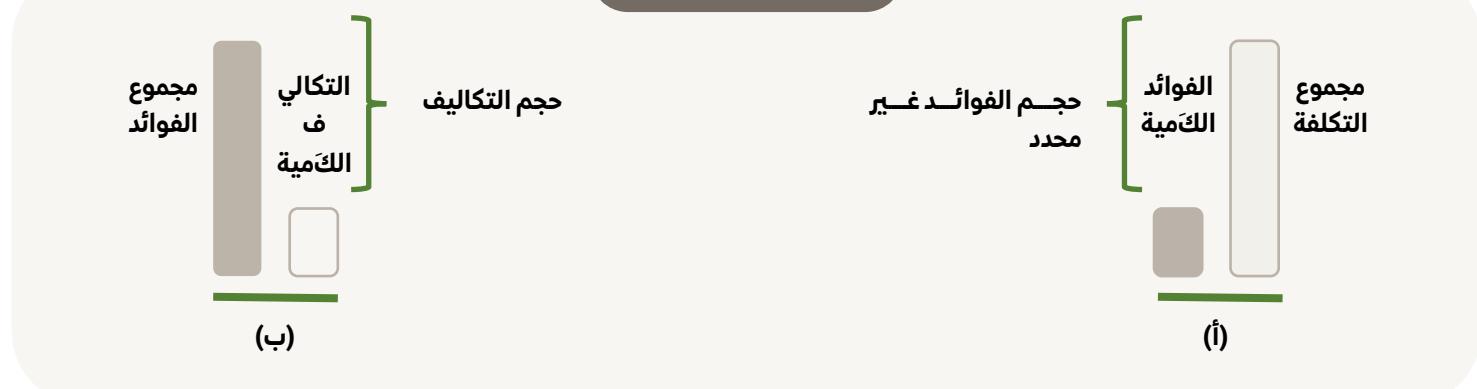
## ٥.٥ مناهج تحليلية للبدائل المطروحة

### ٥.٥.٣ تحليل نقطة التعادل :Break Even Analysis (BEA)

**في الحالات الطبيعية** تخسر المشروعات الربحية في بدايتها حينما تستثمر في رأس مالها وتطلق أعمالها، وعادةً ما تعوض المشروعات الناجحة الخسارة مع الوقت مع نمو العوائد وانحسار التكاليف، وفي اللحظة التي تتساوى فيها التكاليف مع العوائد فإننا نصل إلى نقطة التعادل Break Even point، وهذا يعني أن المشروع لم يعد يخسر بسبب التكاليف المتربعة عليه، ومن المتوقع أن يدر الأرباح بعد هذه اللحظة في حال بقىت المحددات الأخرى المحيطة كما هي ولم تتغير.

فمن هنا يعد تحليل نقطة التعادل (BEA) من البدائل التي يمكن استخدامها عند وجود نقص في بيانات المخاطر أو بيانات التقييم، **فيهندف إلى** تحديد قيمة غير معروفة أو غير مؤكدة تتساوى عندها الفوائد والتكاليف، مما يشير إلى الحجم الذي يجب أن تكون عليه القيمة لسد الفجوة بين الفوائد والتكاليف الكمية، **ويوضح الرسم البياني أدناه** مفهوم تحليل نقطة التعادل BEA، **فتوضح الصورة البيانية (أ)** حجم الفوائد التي لم تُحتسب أو يُعبر عنها حتى تتساوى مع التكاليف التي احتسبت، **ويوضح الجزء (ب)** حجم التكاليف التي لم تُحتسب أو يُعبر عنها حتى تتساوى مع الفوائد التي احتسبت، **فيكون تحليل نقطة التعادل أكثر فائدة** عندما توافر بعض المعلومات بشأن الحجم المحتمل للتأثير، فيتوازن عندئذ أساس الحكم على ما إذا كانت التأثيرات غير المحددة الكمية يمكن أن تتجاوز بشكل معقول مقدار التعادل.

#### تحليل نقطة التعادل



## ٥.٣ مناهج تحليلية للبدائل المطروحة

### ٥.٣.٤ تحليل متعدد المعايير :Multi-criteria analysis (MCA)

#### مزايا استخدام التحليل متعدد المعايير:

**قد يكون التحليل متعدد المعايير تقنية فاعلة؛ لأنه يسمح بتطبيق فكرة احتساب التكاليف/الفوائد في الحالات التي تكون فيها حاجة إلى عرض الآثار التي تُبني على مزيج من البيانات النوعية والكمية والنقدية، وعندما تكون هناك درجات متفاوتة من اليقين فإن التحليل متعدد المعايير مفيد جدًّا، وخاصة عندما يكون من الممكن تحقيق الدخل من التكاليف والفوائد (ومن ثم إجراء تحليل التكاليف والفوائد المناسب)، وكذلك يكون مفيدةً في تسليط الضوء على المقاييس القائمة على السعي لتحقيق الكفاءة (وهو البعد الذي استحوذ عليه تحليل التكاليف والفوائد) عندما تتجاوز بعض الأهداف المتنافسة السعي لتحقيق الكفاءة.**

يمكن اعتبار التحليل متعدد المعايير خطوة نهائية تجمع بين معايير مختلفة (تحليل التكاليف، وتحليل فاعلية التكلفة والتحليل النوعي)، وتقارن بين جميع بدائل التشريع المختارة من حيث الأهداف، **ويستند تحليل المعايير المتعددة إلى مصفوفة الأداء التي يُقاس فيها أداء الخيارات وفقًا لمعايير مختلفة، ويُستخدم هذا النوع من التحليل لتحديد خيار مفضل لترتيب الخيارات، أو تحديد عدد محدود من الخيارات للتقييم التفصيلي اللاحق، أو لمجرد التمييز بين الإمكانيات المقبولة وغير المقبولة.**

أداة اتصال سهلة الاستخدام لكل من أصحاب المصلحة وصانعي السياسات.

يمكن الاستعانة بمصادر خارجية لتحليل المعايير المتعددة، بشرط أن يتحمّل التحليل.

من السهل نسبيًا جعل عملية تسجيل النقاط والترجيح محددة، وقابلة للتدقيق، وقابلة للمقارنة بمصادر أخرى.

إذا حضرت جميع الخيارات بشكل صحيح، يمكن تتبع وإعادة تشكيل جميع الافتراضات التي يقوم عليها التحليل.

وضوح الأهداف والمعايير المستخدمة لقياس الخيارات بشكل صريح.



**ويقدم التحليل متعدد المعايير مزايا إضافية، مثل:**

## ٥.٥ مناهج تحليلية للبدائل المطروحة

### ٤.٥.٤ التحليل متعدد المعايير (MCA)

#### تحديد معايير الأداء:

**المعايير** هي مقاييس الأداء التي سيُحكم من خلالها على الخيارات التي حددت سابقاً في عملية تقييم أثر التشريع. ونُستمد نسبة كبيرة من القيمة المضافة لعملية التحليل متعدد المعايير من تشكيل مجموعة سليمة من المعايير التشغيلية، **ويجب أن تكون هذه المعايير محددة**، قابلة لقياس، قابلة للتحقيق، ذات علاقة، ومحدودة بمدة زمنية (SMART)، وأن تتواءم مع الالتزامات الحكومية والأولويات الاستراتيجية لتحقيق رؤية 2030.

#### تحديد أولويات معايير الأداء:

تسمى هذه الخطوة "الترجيح"، وتعين فيها قيمة رقمية لكل معيار من المعايير لتحديد أهميته النسبية.

#### تقييم أداء كل خيار:

تسمى هذه الخطوة "التهديف"، وتعين فيها النتائج المتوقعة لكل خيار على درجة رقمية على مقياس قوة التفضيل لكل خيار، وتسجل الخيارات المفضلة درجة أعلى على المقياس، وتسجل الأقل تفضيلاً درجات أقل.

#### بناء مصفوفة الأداء (مقارن الخيارات):

تعزز المصفوفة بصرياً جمع تقييم الأداء لكل خيار مع وزن كل معيار وذلك في أرقام، **ويوصي باختيار الخيار الذي يحقق أفضل أداء** (وذلك عن طريق تلخيص جميع النقاط ذات الصلة بالمعايير).

#### قيود استخدام التحليل متعدد المعايير:

أحد قيود تحليل المعايير المتعددة هو أنه في حال غياب تحليل مناسب للتكلفة والفوائد لا يظهر إن كان التدخل يضيف المزيد من الرفاهية أو ينقص منها. وعليه فإن تحليل المعايير المتعددة -كما هو الحال أيضاً في تحليل فاعلية التكلفة- قد يكون أفضل خيار غير متسق مع تحسين مستوى الرفاهية للمجتمع، وهذا بحد ذاته قد يكون غير كافٍ لتسويغ التدخل التشريعي على الإطلاق (أي أن عدم القيام بأي شيء قد يظل السيناريو المفضل).

**وثمة عيب آخر في تحليل المعايير المتعددة وهو** الذاتية المفرطة، وتطهر عدة سمات لهذا التحليل على أنها من تقدير المحلل، مما قد يتربّب عليه ترجيح وتوجيه مصفوفة أداء تحليل المعايير المتعددة نحو الحل الأفضل من وجهة نظره. **ولهذا السبب فإنه** من الأساس أن تتشكل عملية التحليل وأن يبلغ عنها بشفافية عالية وبطريقة تشاركية قدر الإمكان في جميع خطواتها.

**ومصفوفة الأداء هي** إحدى سمات تحليل المعايير المتعددة، فيتمثل كل صف خياراً، ويمثل كل عمود أداء الخيار مقابل كل معيار، **وتنتج المصفوفة -في شكلها الأساس- من الخطوات الآتية:**

## ٥.٥ مناهج تحليلية للبدائل المطروحة

### ٤.٥.٤ التحليل متعدد المعايير :Multi-criteria analysis (MCA)

النتيجة	المعيار (C) مقداره (y)	المعيار (B) مقداره (x)	المعيار (A) مقداره (w)	المعيار القيارات
مجموع ١	(نتيجة $y^*_1C$ )	(نتيجة $x^*_1B$ )	(نتيجة $w^*_1A$ )	ال الخيار (1)
مجموع ٢	(نتيجة $y^*_2C$ )	(نتيجة $x^*_2B$ )	(نتيجة $w^*_2A$ )	ال الخيار (2)
مجموع n	(نتيجة $y^*_nC$ )	(نتيجة $x^*_nB$ )	(نتيجة $w^*_nA$ )	ال الخيار (n)

مصفوفة أداء تحليل المعايير المتعددة

**توضح المراجع المتزايدة في هذا المجال** أن هناك العديد من تقنيات التحليل متعدد المعايير، وأن عددها يستمر في التزايد. وتصف المصفوفة (**المجدول**) نهجاً ممكناً ومعيارياً ينطبق على نطاق واسع مع عملية اتخاذ القرارات الحكومية، ويكون ذلك على أساس مثال توضيحي (خيالي). **ومع ذلك فإنه ليس من الضروري** إتقان جميع تقنيات تحليل المعايير المتعددة بالتفصيل. **ويجب أن تعتمد عملية اختيار أحد المعايير دون الآخر على** ضمان الاتساق الداخلي والمنطقي في مختلف عمليات تقييم أثر التشريعات، وعلى ضمان الشفافية وسهولة الاستخدام، **مع الأخذ في الحسبان** مدى توافر المعلومات، وواقعية توافر الوقت والكفاءات البشرية لعملية التحليل.

## ٥.٥ مناهج تحليلية للبدائل المطروحة

### ٥.٥.٥ حساب صافي القيمة الحالية

:Net Present Value (NPV)

**يتم الحصول على صافي القيمة الحالية** عن طريق طرح القيمة الحالية للتكليف من القيمة الحالية للفوائد، والقاعدة الأساسية المبنية على صافي القيمة الحالية -عند وجود بدائل للوضع الحالي- هي اختيار صافي القيمة الحالية الأكبر، والقول بأن صافي القيمة الحالية أكبر من الصفر، يعني أن قيمة التكليف المرتبطة بتنفيذ أحد الخيارات أقل من الفوائد بالنسبة للمجتمع. وعلى المنوال نفسه فإن اختيار صافي القيمة الحالية الأكبر يؤدي إلى فائض ومكاسب اجتماعية أكبر.

**وبعد كل هذه الخطوات الإضافية** يمكن للمحلل إعطاء التوصيات. وقاعدة الاختيار الرئيسية التي تميز تحليل التكليف والفوائد هي التوصية بتنفيذ صافي القيمة الحالية الأعلى؛ لزيادة الهدف المرجو منها.

### ٥.٥.٦ تحليل عدم اليقين أو الشك

:Uncertainty Analysis

**يجب أن يعالج** كل تحليل أوجه عدم اليقين الناتجة عن الاختيارات التي قام بها المحلل. **على سبيل المثال:** تتضمن العديد من التحليلات الاقتصادية تقييمات للآثار الاقتصادية المتوقع حدوثها لعقود في المستقبل، ولذلك ستكون تقديرات التكليف والفوائد المستقبلية للّوائح حساسة لافتراضات بشأن معدلات النمو للسكان، وفئات المصادر، والنشاط الاقتصادي، والتغيير التكنولوجي، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى.

**ذلك يجب إجراء** تحليلات الحساسية بشأن المتغيرات الرئيسية في السيناريو الأساسي والإبلاغ عنها عندما يكون ذلك ممكناً، فيسمح هذا بتقييم أهمية الافتراضات الموضوعة وتحليلها.

## ٥.٢ مناهج تحليلية للبدائل المطروحة

### ٥.٢.٧ تحليل الحساسية :Sensitivity analysis

ولذلك يُستخدم تحليل الحساسية لتقدير كيفية تغيير النتائج النهائية أو الجوانب الأخرى للتحليل مع تغيير المعلومات التي يجري إدخالها، فيستفيد تحليل التأثير التشريعي من معرفة كيفية تغيير فاعلية التكلفة لتقنية معينة مع تغيير أسعار الوقود، أو كيفية تغيير الفوائد الصافية لـ BCA مع تغيير التقديرات أو السينarioهات التي يجري افتراضها.

**تحليلات الشك والحساسية تحقق في** مدى متانة دراسة ما عندما تتضمن هذه الدراسة بعض أشكال النمذجة الرياضية والإحصائية والاقتصادية، ومع أن تحليلات الشك تدرس عدم التيقن الكامل في استنتاجات الدراسة، إلا أن تحليل الحساسية يحاول أن يحدد أي مصدر من مصادر الشك يمكن أن يكون له تأثير أكبر في استنتاجات الدراسة، **فعل سبيل المثال:** تصف العديد من الإرشادات للنمذجة أو لتقدير التأثير تحليل الحساسية على أنه يعد أدلة لتأكيد جودة التقييم وواقعية الدراسة.

## ٥.٣ تحليل ومقارنة التكاليف والفوائد



**ذكر سابقاً أن الغرض الرئيس** من تحليل الأثر التشريعي RIA هو تقديم تقدير سابق لعواقب القرار التشريعي؛ لتقديم الدعم لصانعي القرار أثناء تقييمهم للبدائل التشريعية، وعند توافر الوقت والموارد والبيانات فإن الحساب الكامل لتكاليف وفوائد البدائل المختلفة هو النهج الأكثر كمالاً وشمولًا في عملية صنع القرار، **وجرى التنبيه على أنه يمكن** أن يكون للتشريع مجموعة واسعة من الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية، **وببيان ذلك على النحو الآتي:**

### ► ٥.٣.١ الآثار المالية وغير المالية:

بعض تأثيرات القرار التشريعي تكون مادية وتؤدي إلى آثار مالية مباشرة، **فعل سبيل المثال:** من الآثار المالية: النفقات المباشرة من قبل الجهات المنظمة للحصول على تكنولوجيا مكافحة التلوث، **وبالمثل:** فإن الزيادات في الأسعار التي يدفعها المستهلكون بسبب قانون تشريعي جديد سيكون لها تأثير مالي يمكن حسابه، وتشمل الآثار غير المالية تأثيرات الصحة العامة **مثل:** الحد من مخاطر الوفيات والحوادث.

**ومن السهل نسبياً تقييم الآثار المالية:** لأنه يعبر عنها من الناحية النقدية في المقام الأول، لكن التأثيرات غير المالية تتطلب تحليلاً إضافياً لتحويلها إلى مقياس نقدى مشترك لتحليل التكلفة والعائد، **وهناك العديد من الأدوات لقياس الآثار غير المالية** تعتمد على مفاهيم الاستعداد للدفع willingness to pay (WTP)، أو الرغبة في قبول التعويض willingness to accept (WTA)، فيمثل WTP أقصى مبلغ من المال يكون الفرد على استعداد لدفعه مقابل الراحة (الحد من مخاطر الوفاة في العام الحالي مثلًا)، ويمثل WTA مدى قابلية الفرد للتخلص عن امتياز معين مقابل تعويض مالي، **فمن المهم هنا** تحديد ما إذا كان سيعبر استخدام WTP أو WTA لأغراض التقييم لتأثير معين.

**وهناك أيضاً نقطة مرجعية مهمة** لاتخاذ هذا التحديد، تتمثل في توزيع الوضع الراهن للحقوق والمسؤوليات والامتيازات، **فعل سبيل المثال:** بالنسبة لقاعدة تنظيمية تعمل على تحسين السلامة في مكان العمل، قد يختار العامل WTP لتلقي الحماية؛ لأنه قد يكون الخيار الأنسب عند مقارنته بخط الأساس (عندما لا توجد قاعدة تنظيمية)، ومن ناحية أخرى فإن القاعدة التشريعية قد تتيح الخيار للعامل لاختيار WTA لإزالة وسائل الحماية الحالية والحصول على تعويضات.

## ٤.٥ اعتبارات مهمة في تقدير الفوائد والتكاليف

### ٤.٥.٣.٢ التكاليف والفوائد المباشرة وغير المباشرة:

**يجب أن تنظر دراسة الأثر التشريعي إلى ما هو أبعد من التكاليف والفوائد المباشرة عند وضع القواعد وبيان القوانين، وذلك من خلال الأخذ في الاعتبار أي تكلفة ومزايا غير مباشرة، وتشمل التكاليف غير المباشرة المخاطر التعويضية التي تحدث عندما يؤدي تقليل أحد المخاطر إلى زيادة مخاطر أخرى، وتُوصف الفوائد غير المباشرة أحياناً بالفوائد المشتركة أو الفوائد الإضافية، ويُقصد بها الآثار الإيجابية للقاعدة التشريعية غير المرتبطة بالغرض الرئيس من وضع القاعدة، ومثال ذلك: في قاعدة لتحسين الاقتصاد في استهلاك وقود السيارات، قد تكون للمخاطر التعويضية تأثيرات سلبية على سلامة السيارة، في حين أن الفائدة الإضافية ستكون في تحفيض التلوث الضار.**

هناك العديد من الاعتبارات التي يجب على المحللين وضعها في الاعتبار عند تقدير كل من التكاليف والفوائد، ومنها:

### ٤.٤ التطوير التكنولوجي

**قد تؤثر التطورات المستقبلية** في تقنيات الإنتاج أو التحكم في التلوث على كلٍّ من خط الأساس وتكاليف وفوائد البدائل التشريعية، لكن تقدير التغيير التكنولوجي المستقبلي صعب للغاية ومثير للجدل في كثير من الأحيان. فيمكن النظر إلى التطور التكنولوجي على أنه يحتوي على مكونين على الأقل هما: **الابتكار التكنولوجي: مثل: طريقة جديدة للتحكم في التلوث، وتأثيرات التعلم، وتأثيرات التعلم**، وتؤدي التجربة إلى توفير التكاليف من خلال تحسين العمليات أو الخبرة أو العوامل المماثلة، فلذلك لا يُنصح بافتراض معدل عام ثابت للتقدم التكنولوجي، حتى لو كان المعدل صغيراً، **وذلك ببساطة لأن التعقيد المستمر لهذا المعدل بمراور الوقت يمكن أن يؤدي إلى معدلات غير معقولة للابتكار التكنولوجي.** ومع ذلك ففي بعض الحالات قد تُضمن تأثيرات التعلم في التحليلات.

**وغالباً ما يُعد الابتكار التكنولوجي غير المكتشف أحد أسباب المبالغة في تقدير التكاليف التشريعية؛ بسبب الصعوبة والجدل المرتبط بتقدير التطور التكنولوجي في التحليل الاقتصادي،** ولذلك فإنه يجب على المحللين توخي الحذر لتجنب تصور التحيز عند تقديمها، وإذا أدخل التطور التكنولوجي في تحليل التكلفة فيجب إدخاله في تحليل الفوائد أيضًا.

## ٤. اعتبارات مهمة في تقيير الفوائد والتكاليف

### ٤.٤.٢ الخصم :Discount

**Social Discount Rate**، تكون معادلة حساب القيمة الحالية واضحة، فتُحَوَّل قيمة التكالفة أو الفائدة خلال العام ( $t$ ) إلى قيمتها الحالية ( $PV$ )، وذلك بقسمتها على معدل الخصم الاجتماعي ( $s$ ). بحسب الموضح أدناه :

$$Social\ Discount\ Rate = \frac{1}{(1+s)^t}$$

يعد اختيار معدل الخصم الاجتماعي المناسب أحد القضايا الأكثر تحدياً لمحلي التكاليف والفوائد، ففي العديد من البلدان توفر الحكومات معدل خصم مرجعي يجب استخدامه عند قياس معدل الخصم الاجتماعي للمشروعات والبرامج، بينما ترك بلدان أخرى حرية الاختيار للمحللين مع مراعاة أفضل الممارسات، وفي جميع الأحوال تعد الشفافية بشأن أسباب اختيار أحد معدلات الخصم الاجتماعي وببيان حساسية نتائج هذا المعدل باللغة الأهمية، لأن اختيار معدل خصم مختلف قد يؤدي إلى تغيير جذري في النتائج.

المفهوم الأساس خلف هذه العملية يتمثل في أن قيمة العملة النقدية اليوم أقل من قيمتها غداً، ومن ثم فإن التكاليف والفوائد المستقبلية سوف تحتاج إلى الخصم أو الموازنة، لذلك لا تحدث الفوائد والتكاليف -بشكل عام- على الفور، لكن يمكن أن يحدث في الواقع على مدار سنوات عديدة، ولذا فإنه لحساب توقيت التكاليف والفوائد تُخصم التكاليف والفوائد المستقبلية من حيث قيمتها الحالية، والمسوغات الرئيسية لخصم التأثيرات المستقبلية هي:

**أ**  
عادة ما تحقق الموارد المستثمرة عائدًا إيجابيًّا، ولذا فإن الاستهلاك الحالي يكون أعلى من الاستهلاك المستقبلي؛ لأنك تتخلى عن هذا العائد المتوقع على الاستثمار عندما تستهلكه اليوم.

**ب**  
الفوائد المؤجلة لها تكلفة أيضًا؛ لأن الناس يفضلون -عمومًا- الاستهلاك الحالي على الاستهلاك المستقبلي.

**ج**  
أيًّا إذا استمر الاستهلاك في الزيادة بمرور الوقت، فإن زيادة الاستهلاك ستكون أقل قيمة في المستقبل مما هي عليه اليوم.

## ٤. اعتبارات مهمة في تقدير الفوائد والتكاليف

### ٥.٢.٧ تحليل الحساسية :Sensitivity analysis

إضافة إلى تقدير الفوائد الصافية لخيارات السياسة التشريعية، فإن من المفيد -أحياناً- معالجة كيفية توزيع الفوائد والتكاليف بشكل منفصل. فالهدف من التحليل التوزيعي هو توفير معلومات بشأن كيفية تأثير الفوائد والتكاليف على المجموعات المختلفة؛ وذلك لجعل المفاضلة بين الكفاءة الاقتصادية أكثر وضوحاً.

وبينما تتضمن الخطوة الرئيسية في التحليل تحديد المجموعات السكانية التي يجب أخذها في الاعتبار، فإنه في بعض الحالات قد تحدد المجموعات ذات الاهتمام بموجب القانون، وقد تظهر مجموعات أخرى ذات أهمية في سياق التحليل.  **فعل سبيل المثال:** قد يجد المحللون أن تأثيرات السياسة التشريعية من المحتمل أن تتركز في مناطق جغرافية معينة أو بين مجموعات ذات خصائص معينة، مثل المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، أو أولئك الذين لديهم عادات غذائية محددة، وعند وصف هذه التأثيرات يتمثل أحد الخيارات في توفير جدول أو رسم بياني يوضح النسبة المئوية، وقيمة التكاليف والفوائد، وصافي الفوائد التي تعود على الأفراد أو الأسر في نقاط مختلفة من التوزيع.

## ◀ الفصل السادس عرض النتائج والتوصيات

## الفصل السادس: عرض النتائج والتوصيات

**يتناول هذا الفصل** بعض التوصيات العملية اللازم اتباعها عند العرض لمضمون الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها وصولاً إلى دعم اتخاذ القرار السليم في هذا الصدد. فمن هنا، يجب توثيق التحليلات التشريعية وتلخيصها بشكل واضح وشامل، إذ يجب أن تصف دراسة الأثر التشريعي RIA الأساس المنطقي للتشريع والخيارات التي نظر فيها، والنهج التحليلي، والنتائج، وكذلك الآثار المترتبة على التحديات والتغيرات التي يمكن حدوثها في المستقبل، وبالنسبة إلى التشريعات ذات التأثير الكبير أو المعقد فقد يكون من الضروري توفير معلومات إضافية تُلحق في التقارير الفنية لإكمال التحليل الرئيس.



## الفصل السادس: عرض النتائج والتوصيات

**وجمهور دراسة الأثر التشرعي RIA متنوع**, وقد يمتد ليشمل من يفتقرن إلى الخبرة الفنية والمعرفة وأولئك الذين لديهم خبرة في قراءته وفهم تفاصيله, **وبالنظر إلى الغرض الرئيس من التحليل** وهو إعلام صانعي القرار وأصحاب المصلحة الآخرين, فمن الأهمية بمكان أن توصف الدراسة بعبارات يمكن فهمها بسهولة من قبل الجمهور العادي.

**وفي الوقت نفسه** يجب أن تكون الوثائق كافية لدعم العمل المستقبلي, بما في ذلك التكرار, واختبار آثار الافتراضات البديلة, وتطبيق النهج نفسه أو ما شابه ذلك في تحليل مستقبل, أو إعادة بناء التحليل كجزء من التقييم بأثر رجعي.

**وباختصار:** فعند كتابة دراسة الأثر التشرعي RIA, يُراعى مخاطبة فئتين من الناس:

**الأولى: الأفراد العاديون، وهؤلاء يجب أن تكتب لهم الدراسة بصيغة تُمكّنهم من فهم التحليل والاستنتاجات.**

**الثانية: المحللون المتخصصون، وهؤلاء يجب أن توفر لهم الدراسة تفاصيل كافية تمكّنهم من إعادة بناء التحليل بشكل مثالٍ, أو على الأقل استكشاف الآثار المرتبطة على تغيير الافتراضات الرئيسية.**

## ٦. معلومات موجزة

### وصف البديل التشريعية

**مقارنة الفوائد والتكاليف  
بين البديل التشريعية  
 المقترحة وخط الأساس**

### وصف خط الأساس (أي بدون إجراء أي تشريع)

**حساب التكاليف للبدائل  
 التشريعية المقترحة  
 وخط الأساس**

### بيان الحاجة إلى التشريع

### ملخص تنفيذي

ينبغي أن يوفر النص الرئيس في الدراسة ملخصاً موجزاً وواضحاً للتخليل، وأن يقدم التفاصيل الفنية في الملحق أو المستندات الداعمة مع مراعاة اشتمال النص الرئيس على الآتي:

### القيمةالية والسنوية للتکالیف

### الفوائد السنوية والتکالیف (غير المخصوصة)

**صافي الفوائد (أي الفوائد ناقص  
التکالیف) وتقديره على أساس  
سنوي**

### القيمةالية والسنوية للفوائد

يجب أن يتضمن تقييم الأثر الإقليمي جداول وأرقاماً تنقل بوضوح نتائج التحليل، وتحتوى على المعلومات الأساسية التي تتلخص فيما يأتى:

**لذلك يجب أن تكون هذه النتائج المحددة كمياً مصحوبة بمعلومات عن التأثيرات المهمة وغير المحددة كمياً (النوعية)، إضافة إلى التقديرات "المتوسطة" و"الأفضل" و"الأقل"، ويجب أيضاً تقديم معلومات بشأن عدم اليقين بالفرضيات والنتائج، فعند الإبلاغ عن تأثيرات القيمة السنوية أو الالية يجب على المحللين الإشارة إلى الفترة الزمنية التي تُقدر من خلالها التأثيرات، إذ يجب أن تقدم هذه النتائج معدلات خصم تتراوح بين ثلاثة إلى سبعة في المائة.**



## ٦.١ معلومات موجزة

نموذج البيان المحاسبي									
الجهة المسؤولة أو المكتب الخاص بالبرنامج									
	التاريخ			اليوم					
البيانات الاقتصادية: بيان التكاليف والفوائد									
				الوحدات					
ملحوظات	المدة	معدل الخصم	القيمة السنوية	التقدير العالي	التقدير المنخفض	التفاءل			
		7%				الدخل السنوي محسوب بالمليون سنوياً			
		3%							
		7%				الإجمالي السنوي			
		3%							
التكاليف									
		7%				الدخل السنوي محسوب بالمليون سنوياً			
		3%							
		7%				الإجمالي السنوي			
		3%							
						النوعي			

واعتماداً على مدى تعقيد التحليل وعدد أنواع التكلفة والفوائد، يمكن تلخيص النتائج في جداول أو أشكال فردية أو متعددة، على أن يشير كل منها إلى مصادر المعلومات وتدوين الافتراضات الرئيسية. **إذ إن مثل هذه المعلومات ضرورية** لتركيز الانتباه على النتائج الرئيسية، **ولذلك يجب على المحللين** أن يضعوا في اعتبارهم أن بعض القراء سيختلطون بالمعلومات الفنية الأكثر تفصيلاً في النص، ومن ثم فإن وضع العلامات والإشارة إليها بشكل واضح أمر مطلوب لضمان عدم إساءة تفسير محتويات الجداول والأشكال. **ومن ثم يتطلب ذلك** أن يفسر النص المكتوب في الدراسة الجداول أو الأشكال للقارئ.

**ومن المهم** استكمال جداول النتائج بمخططات ورسوم بيانية مع الربط بينها؛ لتلخص وتسلط الضوء على الخطوات الرئيسية في التحليل بالإضافة إلى الاستنتاجات الرئيسية وأثارها **كما هو موضح في الجدول.**

## ٦.٢ تقديم قائمة مراجعة لدراسة التكاليف والفوائد

تصف قائمة المراجعة الآتية العناصر الأساسية لدراسة التكاليف والفوائد:

**توقع سيناريو خط الأساس:** هل الظروف المتوقعة دون السياسة التشريعية محددة بوضوح؟ وبالنسبة إلى التحليلات المستقبلية: هلأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة التي قد تؤثر على السكان، أو الاقتصاد، أو التكنولوجيا المتاحة؟ وبالنسبة للأثر الرجعي: هل التحليلات والآثار المترتبة مفصولة عن آثار التغيرات الأخرى التي وقعت خلال الفترة الزمنية نفسها؟ وإذا استخدمت أداة مقارنة بديلة، فهل الأساس المنطقي محدد بوضوح والمقارن محدد جيداً؟

٤

١

**تحديد المشكلة:** هل المشكلة التي تهدف السياسة التشريعية إلى معالجتها محددة بوضوح، بما في ذلك خصائص الأضرار التي يجب تخفيفها والسكان المستهدفون؟

٢

**تحديد خيارات السياسة التشريعية:** هل يعالج التحليل عدداً معقولاً من الخيارات الممكنة لمعالجة المشكلة؟ هل هذه البدائل السياسية محددة بوضوح؟

٥

**توقع استجابات السياسة التشريعية:** هل تأثيرات السياسة على السلوك الفردي والتشريعي محددة بوضوح، ومختلفة عن التغيرات المنسوبة إلى عوامل أخرى؟ وهل تستند هذه التأثيرات إلى أدلة قوية تؤسس علاقة سببية بين السياسة والتغيرات السلوكية؟ وإذا كانت الدلائل والمعلومات ضعيفة أو غير متسقة، فهل حددت وفُحِّلت أوجه عدم اليقين المرتبطة بها بوضوح؟

٣

**تحديد العناصر التي يجب دراستها:** هل يبين التحليل بوضوح التكاليف والفوائد التي يجب احتسابها؟ وإذا استبعدت التأثيرات على بعض الأفراد أو المجموعات المحتمل تأثيرها، فهل السبب المنطقي للاستبعاد مذكور بوضوح ومبني بشكل جيد؟ وهل أبلغ عن النتائج بشكل إجمالي ومصنف بشكل دقيق؟

## ٦.٢ تقديم قائمة مراجعة لدراسة التكاليف والفوائد

١

**تقدير التكاليف والفوائد:** هل يشمل التحليل قائمة يجمع الآثار المهمة والمحتملة؟ وهل يناقش الأساس المنطقي لتركيز التحليل الكمي على مجموعة فرعية معينة؟ وهل نهج تقدير التكاليف والفوائد - بما في ذلك مصادر البيانات والأساليب المستخدمة - معبرٌ بوضوح؟ وهل تشمل التكاليف قائمة كاملة - بشكل معقول - من المدحّلات أو الاستثمارات الازمة لتنفيذ وتشغيل السياسة التشريعية، بما في ذلك نفقات الموارد الحقيقة مثل العمالة والمواد؟ وهل تشمل الفوائد قائمة كاملة - بشكل معقول - من مخرجات أو نتائج السياسة، أي التغييرات في الرفاهية مثل: تقليل مخاطر الموت أو المرض أو الإصابة؟ وهل ضمّنت كل من التحسينات وأي أضرار غير مباشرة في هذه الفوائد؟

٤

**مقارنة الفوائد بالتكاليف:** هل أبلغ عن التدابير الموجزة ، مثل الفوائد الصافية لكل خيار، بما في ذلك التحليل الكمي والنوعي لعدم اليقين؟ وإذا أبلغ عن نسب التكلفة والمزايا، فهل الآثار المضمنة محددة بوضوح ومتسقة مع تصنيف التكاليف والفوائد؟ وهل الآثار المتربطة على صنع القرار مذكورة بوضوح، بما في ذلك احتمال أن تسفر كل سياسة عن فوائد صافية وعن الترتيب النسبي لخيارات السياسة التشريعية؟

٨

**تقدير التوزيع:** هل التحليل حدد مجموعات الاهتمام المحدّدة بحسب الدخل أو السمات الأخرى ذات الصلة؟ وهل يصف التحليل توزيع كل من التكاليف والفوائد عبر هذه المجموعات؟

ولذا فإن تقديم دراسة الأثر التشريعي بطريقه يسهل فهمها من قبل صانعي القرار وأصحاب المصلحة ومقارنته بالتحليلات الأخرى **يتطلب بذل جهد كبير**، وبدون هذا الجهد قد لا يلعب التحليل دوره المقصود في عملية صنع القرار، وقد يساء فهمه بطرق تؤدي إلى قرارات دون المستوى الأمثل، إذ سيساعد تجنب المصطلحات الفنية، واستخدام الجداول والرسومات لتوضيح النقاط الرئيسية في ضمان أن يكون التحليل مفيداً ومستخدماً في صنع القرار.

يعد التوثيق الواضح والشامل للتحليل ضرورياً لإثراء عملية صنع القرار، وللسماح بمقارنة النتائج بنتائج التحليلات الأخرى، فليس من الممكن أن يعالج تحليل واحد جميع خيارات السياسة التشريعية الممكنة أو أن يستكشف آثار جميع المناهج التحليلية والافتراضات الممكنة، **ولذلك تهدف هذه المبادئ التوجيهية** إلى تعزيز مدى فائدته هذه التحليلات والاستخدام الأمثل لها، من خلال توضيح المفاهيم المتعلقة بالدراسة والتوصية بأساليب التطبيق. وذلك فإنه إذا لم يُوثّق النهج والنتائج بشكل جيد فمن يحقق التحليل الغرض المقصود منه بصرف النظر عن جودته الأساسية.

## ٦.٣ التوصيات

وبالإضافة إلى ذلك، سُرّدت عدة أسئلة مهمة سوف تسهم في نجاح الدراسة.

**هل** أبلغ عن القيم الندية بالعملة المحلية وبمقاييس دولي قابل للمقارنة بها؟ وهل النهج المستخدم لتحويل العملات محدّد بوضوح؟

٣

**هل** جميع القيم الندية -المتضخمة أو المنخفضة- وُحدّت لعملة مشتركة ليسهل مقارنتها؟ وهل حُدد النهج المستخدم لتقدير التضخم بوضوح؟

٤

**هل** جميع مصادر البيانات والدراسات المستخدمة لتطوير كل افتراض وتقدير كل قيمة، مذكورة بوضوح؟

١

**هل** صيغت النتائج وآثارها بعبارات موجزة يمكن للجمهور العام فهمها؟

٢

**هل** أوجه عدم اليقين التي تؤثر في النتائج موصوفة بوضوح من الناحية النوعية ومن ناحية تقييمها كمياً، بما في ذلك تلك التي حُددت نوعياً ولم تُحدّد كمياً؟

٥

**هل** السنة المستخدمة في حساب القيم الحالية لفوائد والتکاليف محددة بوضوح؟ وهل أبلغ عن معدل الخصم؟ وهل تُوقيس مسog معدلات بديلة لمعدل الخصم الذي اقترح؟ وهل أبلغ أيضاً عن التکاليف والفوائد التي تراكم في كل عام دون خصم؟

٤

إن ضمان معالجة هذه القضايا في النص الرئيس لدراسة الأثر التشريعي، أو في المواد التكميلية بحسب الضرورة، **سيساعد** القراء والفنانين المستهدفين من صانعي القرار وأصحاب المصلحة في **تفسير النتائج واستخدامها بشكل مناسب**.

ملحوظة: يُنظر دليل الصياغة التشريعية في صفحاته ٨٣-١٣٣؛ للاطلاع على طرق عكس السياسة التشريعية المتبناة على النص التشريعي من أجل تحقيق الأثر المرجو منها.

## ◀ الفصل السابع

# مراجعة التشريع وتقدير آثاره (التقدير اللاحق)

## الفصل السابع: مراجعة التشريع وتقييم آثاره (التقييم اللاحق)

**يتناول هذا الفصل** أهمية التقييم اللاحق للتدخل التشريعي، وكيفية التخطيط لهذا التقييم، وخطوات القيام به فعلاً، والنتائج المترتبة على هذا التقييم. واتساعاً مع أحد المناهج وأفضل الممارسات، فإن تقييم الأثر التشريعي لا يتبعين أن يتوقف على التقييم السابق، وإنما يتبعين أن يتم مرة أخرى لاحقة لصدور وتطبيق التشريع؛ لتقييم التشريعات القائمةً أصلاً أو التي أُصدرت حديثاً.



تحديد مدى الحاجة إلى إدخال تعديلات أو إنهاء العمل تماماً بأي من التشريعات القائمة

**الثانية**

تقييم مدى نجاح التشريع في تحقيق أهدافه

**الأولى**

**ويهدف هذا التقييم اللاحق لتحقيق غايتين:**

**إضافة إلى ذلك،** فإذا تم التقييم اللاحق لتشريعات صدرت بعد دراسات تقييم سابقة، **فإن التقييم اللاحق سيساعد في التأكيد من صحة ومناسبة التقييم السابق وأدواته، سواء عند تحديد وتقييم المخاطر أو عند تقييم ومقارنة الخيارات المتاحة.** **ويشار هنا إلى أن الغرض من التقييم اللاحق هو تطوير وتحسين عملية التشريع والدراسات السابقة عليها، وفيما يلي استعراض لمرحلتين متمايزنين من التقييم:**

**مرحلة القيام بالتقييم اللاحق:**  
إذ تقدم التوصيات، ويُتصرف بناء على نتائج الدراسة.

**I تصميم خطة التقييم اللاحق:**

هذا التصميم قد يتم أصلاً في مرحلة سن التشريع، وهو بذلك يساعد على تحديد أهداف قابلة للقياس في التشريع المرتقب.

## ٧.١ تصميم خطة لدراسة التدخل التشريعي

### ١ توقيت الخطة:

كما ذكر سلفاً، فإن أفضل وقت لتصميم خطة المراجعة هو **أثناء القيام بالتقييم السابق**، وإلا فيمكن -طبعاً- تصميماها لاحقاً كمقدمة لعملية المراجعة.

**غير أن فوائد التخطيط والتصميم السابق عديدة**، فالحراك القائمون على تصميم التشريع موجودون، والنقاش والجهد حاصل فعلًا، بما يجعل النقاش بشأن كيفية المراجعة والتقييم اللاحق وتصميم خططه أسهل نسبياً، **ونظراً إلى أن القائمين على التقييم اللاحق هم القائمون على تخطيط التطبيق**، فهناك وحدة في الهدف، ووحدة في التوجه وتناول الموضوع، ووحدة في الأسلوب والأدوات المستخدمة للتحليل.

**ومع ذلك فإن هذا التخطيط المبكر يواجه تحديات**: فهناك قيود الميزانية والوقت المتعلق بالتقييم السابق، بما قد لا يسمح بالتحطيط للتقييم اللاحق أيضًا، فضلاً عن أن تصميم خطة المراجعة قد يتأثر سلباً بتحيزات واضعي التشريع أصلاً، واقتناعهم باحتمالية نجاحه أو بصحة تحليلهم وتوقعاتهم، وهي عوامل قد تجعل من الأفضل إعطاء المقيمين اللاحقين الفرصة في وضع خطط التقييم استقلالاً.

## ٧. تصميم خطة لدراسة التدخل التشريعي

### مضمون خطة التقييم اللاحق:

٢

**قبل الشروع في وضع خطة التقييم اللاحق لا بد للمحللين من النظر إلى الغرض من التقييم، لأنه مؤثر بلا شك على مضمون الخطة.** وبناء على ذلك فإنه يتغير أن تتضمن الخطة قواعد عامة ونقطاً محورية للتوقف عندها لتحديد نطاق الدراسة، فتركز على الإجابة عن الأسئلة المطروحة مع تجنب تكاليف باهظة في جمع بيانات قد تكون غير ذات فائدة.

**وعلى الدارسين اتباع تخطيط تصاعدي للدراسة: يبدأ بـ أ) تحليل مبدئي استطلاعي. ثم: ب) مراجعات للنماذج القائمة التي اعتمدت أصلاً للتحليل السابق لأثر التشريع. ثم: ج) تطوير نموذج جديد تماماً للتقييم اللاحق.** وهذا التخطيط التصاعدي موضح في الشكل الآتي:



## ٧.١ تصميم خطة لدراسة التدخل التشريعي

**وأخيرًا**، فقد يتوصل المحللون إلى أن النموذج المستخدم في التقييم السابق لم يكن سليمًا فيما توصل إليه من نتائج. وقد يتبيّن ذلك من التشاور مع الأطراف المعنية والجهات التي تأثرت بالتشريع، أو من خلال تجميع بعض البيانات الجديدة أو من خلال بعض التجارب.

**فمثلاً**: قد يتبيّن أن تكلفة الالتزام بالقواعد الجديدة تقل عن التقديرات المستخدمة في حالة قيام المخاطر بين القواعد بتطوير أساليب جديدة لتحقيق المطلوب، أو إذا كان التحسن في الإنتاجية يقلل التكلفة بصفة عامة، بما في ذلك تكلفة الالتزام بالتشريع. **وقد تحدث تغيرات مؤثرة** في ظروف السوق تؤثر على التكاليف والفوائد المترتبة بالخصوص للقواعد الجديدة. **وأخيرًا**، فقد يتبيّن أن هناك بعض الأنواع من التكاليف والمنافع التي لم تأخذ في الحسبان أصلًا في الدراسة الأصلية. وفي كل هذه الحالات قد يلزم تطوير نماذج جديدة للتحليل اللاحق.

**وفي المجمل**: فإن القيام بالتقييم اللاحق يتطلب تمعنا جلياً في أهدافه؛ حتى يوضع التصميم ويبذل الجهد المناسب لتحقيق هذه الأهداف.

**على سبيل المثال**: إذا كان الغرض من الدراسة تقييم ما إذا كان نفع التشريع يتجاوز تكلفته، فإن مجرد تحليل استطلاعي مبسط قد يفي بالغرض، دون الحاجة إلى أي دراسات أكثر عمقاً.

**أما إذا كان الهدف أكبر من ذلك**، يسعى الباحثون إلى التأكد من صحة وسلامة التقديرات السابقة المستخدمة في التقييم السابق. **فقد يلزم تصميم دراسات جديدة** تركز على تحقيق هذا الهدف المنهجي فترجع أولاً افتراضات الدراسة السابقة ومصادر البيانات التي تُجيء إليها، خاصة إذا ما كانت مناسبة هذه البيانات للتحليل محل شك أصلاً، وكانت البيانات ذات أثر مهم في نتائج الدراسة السابقة.

**وفي هذه الحالة يتبعن على الدارسين التركيز على** إعادة تعريف هذه العوامل المهمة في الدراسة وعلى تحديتها، وقد يلجؤون إلى استخدام نسخ معدلة من دراسات التقييم السابق. **على أن ذلك يفترض أن النموذج الأصلي** كان مُحْفَظاً في توصيف التدخل التشريعي وعلاقته بالتكلفة والفائدة المرتقبة.

## ٤.٧ تصميم خطة لدراسة التدخل التشريعي

### ٣ تحديد احتياجات الدراسة من البيانات اللازم جمعها:

٤

### تصميم دراسات تجريبية للتأكد من وجود رابطة السببية:

**واجه الخطوة السابقة** أحياناً صعوبات في التأكيد من وجود رابطة السببية بين التنظيم والأثر الحال فعلاً ودرجته، خاصة إذا كان هذا التأكيد يحتاج إلى مدة زمنية طويلة، أو جمع بيانات على المستوى الوطني بدرجة يصعب تحقيقها فعلاً.

**ويمكن التغلب على هذه الصعوبات** بتصميم دراسات صغيرة ومركزة ذات طابع تجريبي هدفها التأكيد من هذه الرابطة، **وهنالك عدة نماذج ممكنة لمثل هذه التجارب**، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه النماذج قد تكون غير ملائمة: إما لصعوبتها أو تكلفتها الباهظة، وهذه النماذج هي:

**أ) استخدام أسلوب المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة (مجموعة التحكم).**

**ب) شبه التجربة.**

**ج) التطبيق التجريبي.**

في ضوء الأهداف القابلة للقياس التي سبق أن حددها التقييم السابق للتدخل التشريعي، يأتي تصميم خطة التقييم اللاحق، وبصفة خاصة تحديد البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم مدى تحقق هذه الأهداف، **فإذا كان الهدف من التشريع** تقليل مستوى التلوث فيتعين تجميع بيانات خاصة بمستوى التلوث، لكن سيكون أيضاً من المهم تجميع بيانات تغطي مدة زمنية ممتدة تسمح بالتأكد من وجود علاقة السببية بين صدور التشريع وحدوث التدخل التشريعي وبين تقليل التلوث فعلاً، ومن المحتمل أيضاً جمع بيانات عن مدى الالتزام الفعلي بالقواعد الجديدة.

**وبمعنى آخر:** لا يكفي التأكيد من حصول التناقض في مستوى التلوث، بل يتسع التأكيد من وجود علاقة، ومدى هذه العلاقة، بين التناقض في التلوث والتدخل التشريعي ومداه، فالتقييم اللاحق لا يهدف إلى إثبات أن التشريع الجديد فاعل ، بل لدراسة ما إذا كان التشريع فاعلاً أم لا، وإلى أي درجة.

## ٧.١ تصميم خطة لدراسة التدخل التشريعي: ولها ثلاثة نماذج هي:

### ج) التطبيق التجاري:

**من الأساليب القريبة من الطريقة السابقة أيضًا** البداية بتطبيق تجريبي على مجموعة أو فئة معينة، أو في منطقة جغرافية معينة، قبل التطبيق الكامل للتشريع على جميع المستويات، **وهذه الطريقة أسهل في التطبيق** وكثيراً ما تُتبع تمهيداً لتطبيق التشريع.

**وبناء عليه، فمع بداية التطبيق التجاري المحدود** يبدأ المقيّمون في دراسة التغيرات السلوكية أو الأهداف الموضوعية المرتقبة، مع جمع بيانات بشأن استجابة باقي قطاعات المجتمع، وعلى خطة الدراسة - هنا - **الأخذ في الاعتبار أي تعديلات سلوكية** قد تقوم بها باقي القطاعات غير الخاضعة للتشريع بوصفها استجابة لتطبيق التشريع على الغير، بسبب توقع تطبيق هذه التشريع عليهم بعد ذلك.

**ويمكن ملاحظة ذلك** بشأن وضع لوائح لمتطلبات البناء أو الاشتراطات الصحية، فقد يؤدي القيام بحملات توعية في مناطق معينة أو تغيير متطلبات الترخيص في جهات معينة، إلى استجابات خارج النطاق الجغرافي للبرنامج التطبيقي.

### (أ) أسلوب المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة (مجموعة التحكم):

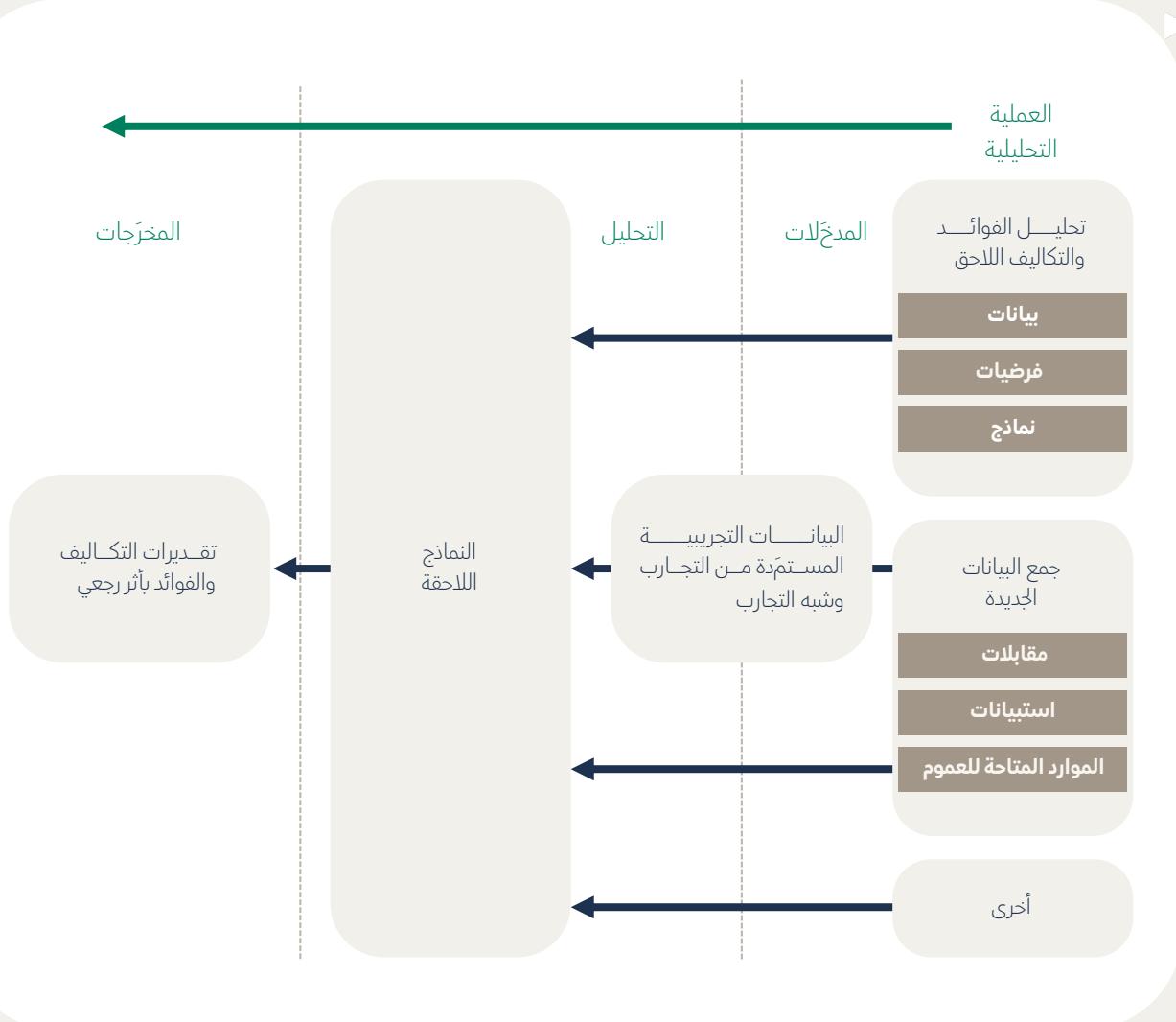
وهذا بالطبع **أسلوب علمي تقليدي**، ويكون بتطبيق التشريع الجديد على مجموعة معينة أو فئة معينة، مع وجود مجموعة أخرى مماثلة لها في الظروف لكن لا تخضع للتشريع، ثم يُراقب أثر التشريع في الحالتين؛ **للتأكد من حصول الأهداف المطلوبة** في المجموعة التجريبية وحدها، ولا تتأكد رابطة السببية المرغوبة إلا إذا كان هناك فارق واضح في تحقق الأهداف بين المجموعتين بدرجة تتجاوز هامش الخطأ المتوقع للدراسة.

**ولكن هذا الأسلوب قد لا يكون متاحاً على الدوام**؛ إما لاعتبارات الوقت المتاح، أو التكلفة، أو بسبب طبيعة الموضوع نفسه. فقد يصعب - مثلاً - اتباع مثل هذا الأسلوب لتحديد أثر ضريبة معينة على النشاط الاقتصادي.

### ب) شبه التجربة:

**وهي الدراسات التي تحاول استخلاص النتائج** من بيانات لم يحصل عليها بالأسلوب العشوائي الهدف تحديداً لاختبار رابطة السببية،  **فعل سبيل المثال**: **تُستقي** بيانات لمجموعتين متشابهتين **خضعت إحداهما للتشريع أو لتطبيق التشريع ولم تخضع له الأخرى**، ويتبين هنا مدى التقارب بين هذه الطريقة وطريقة المجموعة الضابطة.

## ٧.٢ عرض التقييم اللاحق ونتائجـ



**سواء أكان التقييم اللاحق لتطبيق التشريعات مخططاً له سابقاً أم لاحقاً، فإن عناصر التقييم اللاحق هي عناصر التقييم السابق نفسها، والتي سبق شرحها سابقاً.**

**ويوضح الشكل** أدناه العملية المستخدمة في تقييم التشريعات، إذ **يُسلط الضوء** على الاختلافات في البيانات والمعلومات التي يحتمل أن تكون متاحة لتحليل التكلفة والفوائد بأثر رجعي. **حيث فتبدأ العملية** بتقييم المعلومات المتوفّرة وجمع البيانات الجديدة، ويمكن الحصول على المعلومات ذات الصلة من مجموعة متعددة من المصادر، بما في ذلك التحليل السابق الذي جرى تطويره سابقاً لدعم التشريع، أو المعلومات العامة المتوفّرة حديثاً، أو الدراسات الاستقصائية، أو مصادر أخرى. **ومع ذلك، فإن الخطوة الأولية هي تحديد الأفق الزمني للدراسة** بحسب ما يرد تفصيله في الفصل الآتي. وبعد جمع البيانات تُحلل ويُحسب مجمل الفوائد والتكاليف لكل خيار، وتنتهي العملية بتقييم ومراقبة النتائج التي جرى حسابها، **ويوضح ذلك الشكل الآتي:**

## ٢.٧ عرض التقييم اللاحق ونتائجها:

### تحديد الإطار الزمني للدراسة:

١

وفي بعض الأحيان لا تحدث آثار التشريع بشكل منتظم أو بتوزيع متباين عبر الزمن، كما لو كانت تتأثر بالفصول الطبيعية أو بفترات النشاط والركود الدورية. **وفي هذه الحالة يتبعن أن تدرس فترة "كاملة"** تحوي جميع الفصول المعنية، وليس فقط فترة انتقالية قد لا تمثل باقي فترات العام. **وعلى سبيل المثال:** فعندما تأخذ النتائج وقتاً لتحقق بصورة كاملة (كما في تحسن صحة المواطنين بناء على الظروف البيئية الجديدة) يلزم أن تكون مدة الدراسة طويلة بما يكفي؛ لانتظار تحقق هذه الآثار، وبالعكس فإذا كانت الفوائد المرتفقة يُتوقع أن تحدث بصورة منتظمة لا علاقة لها بالزمن، فيكفي في هذه الحالة تقييم أي مدة زمنية ثم تعليم النتائج على الفترات الأخرى.

**وأخيراً**، فإذا كان التقييم اللاحق يهدف إلى التتحقق من افتراضات ومنهجية التقييم السابق، **فيتعين أن يتحدد التقييمان في الإطار الزمني أيضاً**، كلما أمكن ذلك. **وعلى سبيل المثال:** فإذا كانت السياسات التشريعية القديمة قد ظلت مطبقة لمدة طويلة جدًا، فيصعب إجراء التقييم اللاحق بعد مدة مشابهة، ولكن يتبعن تصميم الدراسة بحيث تأخذ هذا الفارق بين التقييم السابق واللاحق في الحسبان.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الإطار الزمني للدراسة، خاصة المدى الزمني الذي يُتوقع فيه أن تُؤتي التشريعات ثمارها فيما يليها، **فالتقييم لا يتعين إنجازه مبكراً جدًا وإلا أتت نتائجه غير صحيحة**، وفي الوقت نفسه من غير المناسب أن يتأخر جدًا فيصعب تحديد التغيرات التي نشأت من تطبيق النظام الجديد عن غيرها من التغيرات، وكذلك قد يكون من المهم أن يحصل التقييم على مراحل أو بطريقة دورية؛ لأننا في الدراسة بعين الاعتبار التغيرات التدريجية في المجتمع والبيئة. **وببناء على ذلك فإنه يُفضل تحديد الإطار الزمني للدراسة على النحو الآتي:**

**(أ) تحديد بداية المدة محل التقييم: يتعين بداية التقييم اللاحق** في السنة نفسها التي ظهرت فيها آثار التشريع الجديد، حتى وإن كان هذا التاريخ سابقاً على تاريخ نفاذ اللوائح في صورتها النهائية؛ فكتيرًا ما تبدأ الجهات المعنية بتحمل نفقات تحضيرية قبل بداية التنفيذ الفعلي، ولا بد من وضع هذه التكاليف موضع الاعتبار.

**(ب) تحديد نهاية المدة محل التقييم: وهو الموعد الذي تبدأ فيه الدراسة؛ لأنها** تحصل بناء على معلومات الفترة السابقة عليها، أو هو تاريخ الحصول على آخر البيانات المتاحة للتقييم، ونظرًا إلى أن الدراسة قد تحاول أيضًا التنبؤ باتجاهات التغيير في المستقبل بناء على تقييم الفترة اللاحقة، **فلا بد من الفصل تماماً بين معلومات الفترة السابقة محل التقييم وأي معلومات جديدة**؛ لأن التقييم السابق للفترة القادمة يحتاج آليات تختلف عن التقييم اللاحق، خاصة فيما يتعلق بتحديد "خط الأساس" و"الأثر التراكمي".

## ٧.٢ عرض التقييم اللاحق ونتائجـه

### مكونات التقييم اللاحق

٢

#### أ) جمع البيانات:

**بناء على العرض السابق**, فإنه يتطلب أن تحتوي البيانات التي تُجمع على بيانات يمكن استعمالها في تقييم الأثر السلبي والإيجابي للتشريع. **فالهدف هو الدراسة** وليس الوصول إلى نتيجة محددة تؤيد ما عمل فعلاً.

#### ب) تقدير أثر التشريع:

بعد جمع البيانات يُقيّم أثر التشريع, **ويعني هذا:**

**تقدير مدى** الالتزام بالقواعد الجديدة من قبل المخاطبين, وأي عوامل قد تكون أثرت على التطبيق.

**تقدير مدى** تحقق الهدف المرجو من التشريع.

**دراسة مدى** وجود أي آثار أخرى للتشريع.

**التأكد** من وجود رابطة السببية, ومدى هذه الرابطة بين التطبيق والنتيجة.

**وفي كل ذلك**, يغلب استعمال أسلوب يجمع بين التقدير الكمي والكيفي, ويحتاج إلى بيانات كمية وكيفية. **فكما ذكرنا سابقاً**, قد تكون البيانات من نوعين من التجارب المتاحة لهذه التحليلات: **التجارب الخاضعة للرقابة أو شبه الرقابة**. وفي أفضل الأحوال فعند إجراء دراسة الأثر اللاحق للتشريع المقترن, فإنه على الجهة المعنية العمل على تصميم تجربة محاكمة يوضح فيها الفرضيات التي تختار, والعمل على تحديد حجم العينة وطريقة أخذها والفتة المستهدفة وتوقيتأخذ العينة لضمان سلامة نتائج التجربة, مما يُمكن المحللين من تقدير تأثير التنظيم بشكل تجريبي وبدرجة عالية من الثقة من خلال مقارنة العينة (أي التي تخضع للتنظيم) والعينة الأساسية (أي التي لا تخضع للتنظيم); إذ يمكن أن تجيب هذه المعلومات على التأثيرات الفعلية في نماذج التكلفة والفوائد.

ومع ذلك, فإن تنفيذ تجربة محكمة غالباً ما يتعارض مع التصميم التنظيمي الذي يستهدف السكان الذين يحتاجون إلى التدخل, ومن أجل الإنفاق فإنه يجب أن **تطبق** التجربة بالتساوي على الجميع, وبدلًا من ذلك فإنه في ظروف معينة قد تتوافر فرص للتصاميم أكثر فاعلية: إذ تختار العينات بشكل عشوائي ومن ثم دراستها.

**فمثلاً: قد يكون المحللون قادرين على تحديد مجموعات المقارنة غير المنظمة إذا:** (١) **نفذت التشريعات تدريجيًّا عبر الزمن** (فتخضع المنتجات الجديدة للتشريعيات بينما تُعفى المنتجات المماثلة والأقدم). (٢) **لم يطبق التشريع بشكل موحد في جميع المناطق الجغرافية** (فقد يختلف التنفيذ عبر المناطق مثلاً).

## ٧. عرض التقييم اللاحق ونتائج

٣

### إعادة تقييم التكاليف والمنفعة:

**إذا ما ثُوِّدَ من مستوى أثر التشريع، فيتعين الالتفات إلى إعادة تقييم التكلفة والمنفعة المرتبطة به في ضوء التطبيق الفعلي، ويشمل ذلك بصفة خاصة:**

**المنفعة والفاعلية:** إلى أي مدى نجحت التشريعات في تحقيق أهدافها المرجوة؟

**هل هناك** أي آثار جانبية سلبية أو إيجابية من التشريع الجديد؟

**إلى أي** مدى تحققت الأهداف بصورة متساوية على مستوى الفئات المعنية؟ وهل كان توزيع الأعباء أو الفوائد عادلاً؟ وهل هناك أي إمكانية لتحسين هذا التوزيع؟

**التكلفة:** ما التكاليف التي فرضتها التشريعات الجديدة؟ وهل هي مرتفعة؟ وهل يمكن خفضها دون التأثير سلباً على النتائج؟

**هل نجحت** التشريعات في تحقيق أهدافها بأقل تكلفة؟

**إلى أي** مدى نجح التشريع الجديد في زيادة المنفعة الصافية (المنفعة مطروحاً منها التكاليف، بما في ذلك التكاليف التبعية)؟ وهل يمكن زيادة ذلك أكثر؟

**ونتيجة لذلك** قد توفر مثل هذه التجارب الخاضعة للرقابة أو شبه الرقابة أفضل تقييم للآثار الفعلية للتشريعات القائمة لأنها تستند إلى النتائج والبيانات المرصودة. **ومع ذلك، فمن الناحية العملية،** قد يكون حجم المعلومات صغيراً جدًا بحيث لا يمكن استقرارها على المستوى الوطني، أو قد لا تتوافر الشروط الازمة للتجارب الناجحة؛ **وفي كثير من الحالات** - تعقد التغييرات في الظروف الاقتصادية مثلاً - يطبق التشريع على نطاق واسع على عامة السكان، ومن ثم لا توجد مجموعات تحكم قابلة للمقارنة، فعندئذ قد تكون المقارنة بين السكان عبر فترات زمنية متفاوتة أكثر جدوى، وكذلك قد أو الصحية الأساسية مثل هذه المقارنات. **ويمكن التغلب على بعض هذه التحدديات باستخدام تحليل الانحدار البسيط أو تقنيات النمذجة الاقتصادية القياسيّة الأكثر تعقيداً،** إضافة إلى ذلك يجب تصميم التشريعات لضمان إتاحة بيانات المراقبة أو غيرها من البيانات للاستخدام في التقييمات بأثر رجعي في المستقبل.

فيبيانات الإدخال والناتج التحليلية للتشريع المقترح تُستخدم بعد ذلك لتحديث النماذج السابقة أو إنشاء نماذج جديدة لاحقة، في حين أنه في ختام العملية التقييمية للتشريع سيستخدم صانعو القرار نتائج هذه البيانات لتقييم التشريعات وتطويرها، مع **ملحوظة أن العملية قد تكون متكررة وذلك لتحدد البيانات وترافق من خلالها.**

## ٧.٢ عرض التقييم اللاحق ونتائجها:

### استخدامات تحليل التكلفة والفوائد اللاحقة

- تقييم ما إذا كانت اللوائح الحالية لا تزال سائغة من الناحية الاقتصادية (أي أنها تنتج فوائد صافية إيجابية).
- دعم تحديد التغييرات على اللوائح الحالية التي من شأنها تقليل التكاليف أو زيادة الفوائد.
- تقديم نظرة عميقة في دقة التقديرات للفوائد والتكاليف اللاحقة للتشريعات، لا سيما ما إذا كانت تمثل إلى المبالغة أو التقليل من الفوائد والتكاليف.
- تحديد طرق تحسين دقة تحليلات التكلفة والفوائد المستقبلية.

**أحد العناصر المهمة في التحليل هنا** يتمثل في المقارنة بين التكلفة والعائد للتقدير المتوقع السابق والتقييم الفعلي اللاحق، **ويتعلق هذا بشكل خاص بالموارد المخصصة للامتنال في السنوات السابقة**، والتي كان من الممكن استخدامها لأغراض أخرى، فالأموال المنفقة أو المستحقة اليوم لها قيمة أعلى في المستقبل، ولغرض المقارنة الصحيحة يجب الإبلاغ عن الفوائد والتكاليف لمصطلحات القيمة الحالية باستخدام سنة الأساس نفسها (أو نقطة البداية) وهي السنة التي دخل فيها التشريع حيز التنفيذ أو السنة الأولى التي جرى فيها تكبد التكاليف أو تحصيل الفوائد. وبدلًا من ذلك، يمكن الإبلاغ عن التأثيرات على أساس سنوي.

**وفي كلتا الحالتين** يجب أيضًا الإبلاغ عن تدفق الفوائد والتكاليف بحسب السنة بمبالغ ثابتة غير مخصوصة لتلك السنوات، ومن هنا فمن المهم مراجعة تحليل التكلفة والفوائد **والتأكد من تطبيق الخطوات المذكورة في الشكل أدناه**.

## ٤.٧ عرض التقييم اللاحق ونتائجها

### الدروس المستفادة:

٤

**ويشمل التقييم اللاحق نتائج كمية وكيفية**, غير أن الأرقام لا بد وأن تُفسر حتى نخلص إلى دروس مستفادة، فقد تكون الدروس متعلقة بمدى فاعلية التشريع، مثل: الأسباب التي تؤدي إلى عدم الفاعلية، أو العوائق عند التطبيق، أو طرق لزيادة الفاعلية، أو ضرورة توسيع نطاق التطبيق، أو وسائل تحسين التطبيق، ويشمل ذلك أيضاً الآثار الجانبية غير المرغوبة. كما أن الحصول على معلومات جديدة عن بعض الافتراضات الأساسية قد يعني وجود فرصة لتحسين التشريعات نفسها.

**وبالمثل فقد تكون الدروس متعلقة بعملية التشريع نفسها**, مثل: التحليل الخاطئ أو الافتراضات غير الصحيحة بشأن سلوك المخاطبين، أو أثر الكواوف عليه، أو التقديرات غير الصحيحة للمنفعة والتكلفة، **وهذه الدروس في غاية الأهمية** إذ تساعد على تحسين عملية التشريع نفسها ونتائجها في المستقبل.

**وبعد أن تنجز الجهة المعنية تقييمها اللاحق لعدة لوائح**, ستتمكن من التعرف على بعض المشكلات المتكررة التي تواجهها؛ فقد يتضح -مثلاً- لديها وجود ميل للمبالغة في تقدير التكاليف أو المنفعة، ومدى هذه المبالغة بل وسببها، ويمكن أن تستنتج من ذلك حاجتها إلى الاعتماد بدرجة أكبر على تحليل الحالات عدم التأكيد أو لتطوير تحليلها بصورة أخرى، بل وتقرير مدى إمكانية الاعتماد على حسابات التكلفة والمنفعة في تقييم أنشطة هذه الجهة أصلاً.

### الحاجة للمراجعة أو التصحيح:

٥

**وأخيراً، وبالوصول إلى هذه النقطة**, واستنباط الدروس المستفادة نعود مرة أخرى لبداية الدورة التشريعية، فنحدد وجود مشكلات بحاجة إلى حل، ويتبع توصيف هذه المشكلات، وتحديد ما إذا كانت تحتاج إلى تدخل مرة أخرى، ومدى هذا التدخل والخيارات المطروحة للتدخل، وهكذا في دورة دائمة متكاملة من التطوير والتحسين المستمر.

الفصل الثامن  
حوكمة تقدير  
أثر التشريع

## الفصل الثامن: حوكمة تقييم الأثر التشريعي

**يستعرض هذا الفصل** نموذج حوكمة عملية تقييم الأثر التشريعي من خلال وضع مبادئ أساسية وواضحة تحكم إدارة التقييم وتقييم نتائجها، ثم اقتراح نموذج تنظيمي للجهات القائمة على تقييم الأثر التشريعي والعلاقة فيما بينها؛ إذ إن إنشاء نظام متكامل للتنمية القانونية المستدامة لا يبني فقط على اتباع خطوات المنهجية السليمة لتقدير الأثر التشريعي، بل يتبع مع ذلك وضع نظام حوكمة مناسب، وهو ما يتطلب بدوره الخضوع لمبادئ حوكمة معينة، ثم وجود هيكل إداري مناسب.



## ٤.٨ مبادئ الحكومة

لكي تؤتي منهجية دراسة الأثر التشريعي ثمارها المطلوبة فلا بد من أن تخضع منهجية لمبادئ الحكومة الرشيدة المعتبرة، **وفيما يأتي أهم هذه المبادئ:**

### الشفافية:

٣

**يُقصد بالشفافية** أن تكون هناك معلومات متاحة وكافية لمراجعة وتقدير دور الأجهزة القائمة على دراسة الأثر التشريعي، **ويشمل ذلك** معلومات عن الجهات القائمة بالتحليل، وعن القائمين بالتحليل داخل هذه الجهات وأيضاً عن الأسلوب ومنهجية التحليل نفسه، وعن النتائج التي يصل إليها التحليل، فهذه الشفافية تمثل ضماناً لاتباع منهجية السليمة وتعد خطوة مهمة أيضاً لتحقيق المسؤولية.

**ويعتمد مستوى الشفافية** على الظروف المحيطة، فلا يلزم الإفصاح عن كل اعتبارات السياسة التشريعية للجمهور، بحسب اعتبارات السلامة: كالأمن والثقافة وغيرها من الاعتبارات المهمة، إلا أنه يتمنى إمداد ذوي المصايخ المرتبطة المشتركين في عملية التقييم والتشاور بشأن التشريعات بمعلومات واضحة وكافية تمكنهم من إعطاء رأي سليم مبني على أساس صحيحة.

### الاتساق الداخلي:

٤

**من الضروري أن تعمل كل التشريعات بتناسق وانسجام لتحقيق الرؤية والأهداف نفسها**، ولا يمكن أن يتحقق ذلك ما لم تتحدد أيضاً أساليب ومنهجية التقييم السابق واللاحق للتشريعات على حد سواء، أو على الأقل أن تعمل من خلال الأسس نفسها وفي ضوء الإرشادات نفسها. وعلى الرغم من أن التحليل المطلوب يختلف من حيث النوع والدرجة بحسب طبيعة ومستوى التشريع المقترن، **فإن كل التشريعات يتمنى أن تتبع حدّاً أدنى مشتركاً من متطلبات التحليل لضمان انسجام الأهداف.**

### التوازن بين المركزية واللامركزية:

٥

**لا يعني الاتساق والتنسيق** أن يجري تحليل وتقدير كل التشريعات المقترنة من خلال جهاز مركزي موحد، فمثل هذا التركيز قد يؤدي إلى تعطيل العملية وتأخيرها، مع وجود ضغوط كبيرة على الجهاز، ويستحيل في الوقت نفسه أن تتوافر لديه جميع الخبرات في جميع المجالات الممكنة، وكل هذا سيؤثر سلباً على قدرة المشرع على الاستجابة لمتطلبات التشريع المختلفة في الوقت المناسب. **وعلى الرغم من أن وجود بعض المركزية قد يكون مستحبّاً**، على الأقل فيما يخص توحيد المعايير والمراقبة والتتبع والتقييم اللاحق، إلا أنه من الضروري منح الإدارات الفرعية والمختصة والمحليّة الوسائل والسلطة التقديرية ل القيام بدراسة الأثر التشريعي وإصدار القرارات التي تعكس خبرات وخصوصيات هذه الجهات.

٨.١ مبادئ الحكومة

لكي تؤتي منهجهية دراسة الأثر التشريعي ثمارها المطلوبة لا بد من أن تخضع لمبادئ الحكومة الرشيدة المعتبرة، **ويفتا يأتى أهم هذه المبادىء:**

دور أصحاب المصالح المرتبطة:

8

ويحقق اشتراك أصحاب المصالح مبكراً أهدافاً عدّة، منها:

- (أ) توصيف أفضل للخطر أو الضرر الممكن وقوعه.

(ب) اقتراح حلول تعتمد على آليات السوق وتكون أقل تكلفة أو تقييداً للحربيات.

(ج) الإعداد التدريجي للمجتمع والسوق للتشريع القادم ومتطلباته.

(د) استجابة والتزام أكبر للتشريع عقب صدوره؛ بناء على فهم أفضل للهدف منه.

(هـ) فتح قنوات اتصال تسمح بالتعرف على ردود الفعل بعد تطبيق التشريع.

ويعد من أهم أصحاب المصالح لكل تشرع الجهات والإدارات والموظفو<sup>ن</sup>  
القائمون على تنفيذه وتطبيقه، ورغم أن هذا ظاهر ولا شك إلا أنه كثيراً ما يُتجاهل  
هؤلاء عند وضع التشريعات، وهو ما يؤدي إلى ظهور مشكلات غير متوقعة عند تطبيق  
التشريعات فعلياً، وهي مشكلات كان يمكن تلافيها والحذر منها بسهولة لو جرى  
التشاور سابقاً مع هؤلاء المعنيين.

**أصحاب المصالح المرتبطة** هم الأفراد، والجماعات والهيئات التي تتأثر، سلباً أو إيجاباً، بالتشريع المقترن، فقد يكونون هم المقصودين بالعماية من نوع معين من التلوث، أو المستفيدين من الجسم الضريبي أو الحوافز المالية، أو المطالبين بالكافر عن بعض الأنشطة أو دفع بعض الرسوم.

**ومن المهم أن يلعب أصحاب المصالح دوراً ملحوظاً منذ بداية العملية؛** من خلال التشاور البنّاء بشأن التشريع المقترن، فمن الممكن أن يبدأ هذا الدور مع تحديد المشكلة؛ بالمساعدة في تحديد وجود مشكلة ما ودرجة التعرض لها، كما يمكنهم الإسهام في تحديد بدائل الوقاية من هذا الخطير.

**ويعتمد نجاح التشريع في تحقيق أهدافه** على مدى  
وطبيعة استجابة المخاطبين بأحكامه، ولذلك فإن التعرف على  
أنسب الأساليب التي تحقق تعاونهم في تحقيق الأهداف يعد  
مسألة جوهيرية.

## ٤.٨ مبادئ الحكومة

### ز) التطبيق التدريجي:

**على الرغم من أهمية تقييم الأثر التشريعي لتحقيق تنمية قانونية مستدامة، فإنه من المهم أيضًا الاعتراف بوجود حدود لإمكانية التطبيق الشامل والغوري لمطالباته على جميع المستويات، فليست كل المؤسسات العامة لديها القدرة الالزمة للقيام بمثل هذا التقييم على جميع المستويات، بما يجعل فرض مثل هذا المتطلب فوراً مسألة مستحيلة وقد تأتي بآثار عكسية، ولذلك فإن التطبيق يتعين أن يكون تدريجيًّا بناءً على عدة عوامل يتعينأخذها في الاعتبار، ومنها:**

**١) مستوى التشريع** (تشريع عام، لوائح تنظيمية، قواعد تسرى على المملكة كلها أو قواعد محلية).

**٢) موضوع التشريع** (بعض الموضوعات قد تكون أسهل في تحليها وجمع البيانات عنها بطريقة علمية أو اقتصادية كالصحة والبيئة).

**٣) مدى توافر البيانات والمعلومات** الدقة وسهولة الوصول إليها.

**٤) توافر الخبرات والكفاءات** الالزمة للقيام بالتحليل والتقييم.

### و) البناء والتطوير المستمر للقدرات:

فمع تبني منهجية **تقييم الأثر التشريعي** تصبح هذه المنهجية أمراً معتمداً على جميع المستويات، **ويصبح من الضروري** أن تُدرَّب وتنطَّور قدرات القائمين على اقتراح وسن وتطبيق التشريعات المختلفة، ولا شك أن مستوى ونوع التدريب يختلفان باختلاف مستوى مشاركة المعنيين في عملية التقييم والتطبيق؛ بحيث إذ يزداد مستوى التدريب والتأهيل بارتفاع مستوى مسؤوليات الفرد، وكلما ارتفع مستوى التأهيل ازدادت قدرة الفرد على الاكتشاف المبكر للمشكلة والإبلاغ عنها واقتراح حلول مناسبة لها.

**ومن المهم هنا أن نؤكد على** تدريب وتأهيل الأفراد في المستويات الدنيا والمتوسطة والقائمين على تطبيق وتنفيذ السياسات، وإن لم يشاركا في وضعها؛ **فالوعي الناشئ عن هذا التأهيل يساعد من ناحيتين:**

**الأول:** التطبيق والتنفيذ الأفضل والأكثر فاعلية؛ إذ يُجري الموظف المختص بعض التعديلات البسيطة في أسلوبه للتنفيذ واستجابته للحقائق في الواقع دون أن يؤدي ذلك إلى الإخلال بأهداف التشريع.

**والثانية:** التقييم الأسرع والأفضل لمدى نجاح التشريع، بناءً على وعي القائم بالتنفيذ بعلامات النجاح والفشل، وهو ما يؤدي إلى دائرة متكاملة من التطوير المستمر للوصول إلى الغرض المستهدف.

## ٤.٨ مبادئ الحكومة



### ط) مبدأ الاستقلالية في التقييم:

**ذكرنا أهمية دور أصحاب المصالح المرتبطة (المعنيين)** في مراحل تقييم الأثر التشريعي المختلفة، **ومع ذلك فإنه من المهم جدًا** في الوقت نفسه احتفاظ القائمين على التحليل والتقييم باستقلالهم وحيادهم عن جميع المعنيين بالتشريع المقترَأ؛ فعدم الاستقلالية قد يؤدي - حتى مع منتهى حسن النية - إلى تحيزات معينة قد تؤثر على نتائج التقييم، ولذلك فقد يكون من المهم اللجوء - على الأقل - إلى مراجعين مستقلين خارجين بعد إتمام الدراسة الأصلية، على الأقل في حالة التشريعات المهمة أو المعقدة بعض الشيء.

### ح) المسؤولية:

**لا شك أنه من الضروري** أن يكون القائمون على دراسات الأثر التشريعي مسؤولين عن فشلهم في القيام بالدراسات على وجه صحيح قبل مبارتهم لاقتراح فرض تشريعات ولوائح جديدة، **ومن المهم أن يكون من الواضح أن هذا المتطلب ليس مجرد متطلب شكلي، بل يتعمّن أن تحدث الدراسة فعلًا بناءً على المبادئ والأسس المقررة لها**، إلا أنه من المهم أيضًا تأكيد أن هناك حدودًا لمثل هذا التقييم، وأن القائم بالدراسة لا يضمن نجاح التشريع فعليًا في تحقيق أهدافه التي قد تحكمها اعتبارات أخرى، ففشل التشريع لا يعني بالضرورة أن التحليل السابق كان ناشئًا عن تقصير من القائم بالتحليل، ما دام أن القائمين بالتحليل بذلوا العناية المطلوبة واللزمة للوصول إلى النتائج السليمة.

## ٨.٢ هيكل الحكومة

**أ) التشريع في المملكة:** تمر عملية التشريع في المملكة عبر **عدة مراحل إجرائية متتابعة**، ويمكن تطبيق تحليل الأثر التشريعي من خلال أي منها، كما يمكن القيام بها في أكثر من مرحلة إذا لزم الأمر، بشرط أن يتم ذلك بتعاون الجهات المختلفة المعنية، فتحليل الوضع الراهن يتبع إجراؤه قبل طرح فكرة التشريع الجديد ورسم خطوطه العريضة المبدئية.

**ب) وفي هذه المرحلة تحل الجهة المعنية** الوضع القائم وتحديد وتوصيف المشكلة القائمة إن وجدت، والتأكد من الحاجة إلى التدخل بالتشريع، كما أشير إلى ذلك سابقًا، **ويتعين أن يشمل التحليل كذلك** تحديد الأهداف المرجوة من التشريع، وفي الحالات التي يتواافق فيها تشريع سابق في الموضوع فلا بد من تقييم أثر التشريع السابق على المشكلة. **ويتمثل الشكل أدناه الآتي** مراحل العملية التشريعية في المملكة، ويبين الخطوات التي يمكن من خلالها إجراء تحليل الأثر التشريعي، **وهي:** ١) تقييم الأثر أثناء العملية التشريعية. ٢) تقييم الأثر قبل التشريع. ٣) تقييم الأثر اللاحق.

## ٨.٢ هيكل الحكومة

### مسار العملية التشريعية ومراحل تقييم الأثر التشريعي

#### تقييم الأثر السابق للعملية التشريعية

#### تقييم الأثر أثناء العملية التشريعية

##### إبداء الملاحظات

مجلس الشؤون  
السياسية والأمنية

مجلس الشؤون  
الاقتصادية والتنمية

أصحاب السمو والمعالي الوزراء  
ورؤساء الجهات ذات العلاقة

مجلس الشوري

غير مستوفٍ

مستوفٍ

إحالة بحسب  
موضوع التشريع

إحالة من  
التحقق من  
استيفاء  
المتطلبات

إعادة للجهة مصداة  
المقترح للتعديل

تقييم الأثر القبلي

مجلس الوزراء

مجلس الشوري

أجهزة السلطة التنفيذية

تقييم الأثر اللاحق

إصدار  
النظام  
بمرسوم  
ملكي

هيئة الخبراء  
لاستكمال  
الإجراءات  
النظمية  
في شأنه

إحالة مقترن مجلس الشوري للجهة المعنية  
لإبداء الملاحظات والمرئيات

يدرس تقييم أثر التشريع أثناء العملية التشريعية من خلال:  
أولاً: احتواء المذكورة التوضيحية على:

- بيان الآثار المالية والاقتصادية والوظيفية المتوقعة، والتي قد تنتج عن تطبيق المقترن.

- بيان الآثار الاجتماعية التي قد تنتج عن تطبيق المقترن، والتنسيق مع الجهات المعنية في هذا الشأن.

ثانياً: مرحلة دراسة المقترن من هيئة الخبراء، وفي مرحلة مناقشته في الجهات المعنية.

ثالثاً: مرحلة ما بعد إصدار النظام.

مسار مجلس الوزراء

مسار مجلس الشوري

مسار أجهزة السلطة التنفيذية

## ٨.٣ مستويات التدخل التشريعي المختلفة

**تدرج التشريعات** بناء على أهميتها وسلطة إصدارها، ف يأتي الدستور وما في حكمه (النظام الأساسي للحكم) في مقدمتها، ثم يليه التشريع (القانون/النظام) العادي، ثم اللوائح.

**ويصدر القانون (النظام) في المملكة** بمرسوم ملكي بناء على قراري مجلس الوزراء ومجلس الشورى، ويتعلق بتنظيم المصالح الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، فيما عدا بعض الأنظمة التي تصدر بأوامر ملكية، **أما اللوائح -إجمالاً- فتصدرها السلطة التنفيذية، وتنقسم إلى نوعين:**

### لوائح تنظيمية:

لوائح تنظيمية (تشريع فرعي مستقل): تصدر بقصد ضبط النظام العام، وتصدر من مجلس الوزراء، وكثيراً ما تفوض السلطة المختصة بموضوع اللائحة بإصدار اللائحة.

### لوائح تنفيذية:

تهدف إلى وضع القانون موضع التنفيذ، وقد تصدر من مجلس الوزراء، أو الوزير المختص، أو أي جهة أخرى يحددها النظام، غالباً ما ينص النظام على الجهة المختصة بإصدار اللائحة التنفيذية.

الفصل  
التاسع  
الخاتمة

## الفصل التاسع: الخاتمة

**يرجى أن يكون هذا الدليل مرجعاً مفيداً** للقائمين على سن وتطبيق القواعد القانونية في المملكة، بجميع أنواعها وفي جميع مراحل التشريع والتطبيق؛ إذ إن الهدف الأساسي من هذا الدليل هو أن تتأمل الجهات المشرعة في الهدف المرجو من تدخلها في تنظيم المجتمع وجميع المجالات ذات الصلة بحياة المواطنين والمقيمين، وأن تتأكد أثناء تدخلها أن هذا التدخل مطلوب ومرغوب، وأن أسلوبه ومداه مناسبان لتحقيق هذه الأهداف.



ينطلق هذا الدليل من أن رياادة المملكة وتحقيق رؤيتها ٢٠٣٠ تقتضي تضافر كل الجهود في هذا السبيل، سواء جهود الحكومة، أو جهود مبادرات الأفراد. **ويهدف هذا الدليل أيضًا إلى التأكيد من تضافر الجهود وتوجهها وجهة واحدة، وذلك يتطلب من مؤسسات الدولة وأجهزتها ومنسوبيها اتباع خطوات منهجية ومنطقية، كلّ بحسب منصبه ومسؤولياته، وهذه الخطوات يمكن إيرادها على النحو الآتي:**

**إذا أصبح تدخل السلطة التنظيمية لازمًا** فيجب الحرص على اختيار أكثر صور هذا التدخل كفاءة وفاعلية، ليصبح الهدف منه تحقيق أعلى نفع وفائدة للمجتمع بأقل تكلفة.

٤

**استدامة التطوير والتنمية** من خلال التقييم وإعادة التقييم المستمر.

٥

**الاعتماد الدائم** على الأسس العلمية المنضبطة وأحدث الدراسات، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات الدقيقة التي تساعد على اتخاذ القرار الصحيح.

٦

**بذل الجهد** في فهم المشكلة، وأبعادها المختلفة، وأسبابها، القريبة والبعيدة.

٧

**تحري كل الخيارات المتاحة** لمواجهة المشكلة، وعدم التسريع في اتخاذ القرار قبل استكشاف جميع جوانبه.

٨

**الابتعاد قدر الإمكان** عن الهد من مبادرات الأفراد، والتقييد من حقوقهم وحرياتهم، والتدخل في عمل آليات السوق الحرة.

٩

**هذه الدليل إرشادي، ولا يعُد مستندًا رسميًا أو نظاميًّا أو مبينًا لآراء السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية،** وتعد مظامينه استرشادية ومساندة للمختصين والمعنيين بالمشروعات التشريعية في المملكة.

يصبُّ هذا الدليل لأن يكون مرجعًا لبيان الاعتبارات والخطوات المختلفة المطلوبة للتدخل بالتشريع، وهو بلغة سهلة وميسّطة، مع ضرب الأمثلة كلما تسمى الأمر، إلا أنه لما كانت الجهات القائمة بالتشريع والتنظيم والتطبيق تتباين من حيث نطاق و موضوع اختصاصها ومن حيث الأدوار المسندة إليها، فإن الاستفادة من هذا الدليل ستباين أيضًا من حيث الدرجة والكيفية بحسب أحوال وطبيعة دور كل جهة.

**ومع تفاوت درجات الاستفادة من الدليل وإمكانية اتباع جميع خطواتها،** خاصة ما كان منها متعلّقًا بجمع البيانات الدقيقة والتحليل الكمي المنضبط الوارد في الفصل الخامس من الدليل، إلا أنه لا غنى لجهات التشريع والإدارة جميعًا عن اتباع المبادئ الواردة في الفصول الأولى، وذلك باتباع أسلوب منطقي ومنهجي واضح في الدراسة المبدئية السابقة للتدخل في تنظيم سلوك الأفراد وآليات السوق، ولا غنى لها أيضًا أثناء ذلك عن الالتزام بأحكام الفصل الثامن المتعلقة بحكومة وإدارة القيام بهذه الدراسات.

**والحد الأدنى من الاستفادة من هذا الدليل** هو اطلاع كل ذي اختصاص من جهات وأفراد، بما يكفل تحقيق فاعلية أكثر وجودة أكبر وكفاءة أعلى، ثم على كل جهة معنية بعد ذلك أن تعمل لتضع الهيكل التنظيمي الذي يتتسّب مع مسؤولياتها وقدراتها للقيام بما يتطلبه الدليل في تحقيق أهدافها، وكل ذلك في إطار الحكومة التي تناولها الدليل في فصله الثامن.

**وأخيرًا، فإن الدليل هو باكورة مجاله وبداية طريق، ووضعه موضع التطبيق الذي يسهم في تحقيق غايته وأهدافه لن يتأتى إلا بتضارف جهود جميع المعنيين من جهات وأفراد وصولاً، إلى ما نأمله جميعًا من رفعة لوطننا وإنجاز طموحاته وتطلعاته.**

## ◀ المراجع



المركز الوطني للتنافسية  
واجهة روشن للأعمال، طريق المطار الفرعى

13414  
المملكة العربية السعودية  
[www.ncc.gov.sa](http://www.ncc.gov.sa)

في حال وجود ملحوظات بالإمكان إرسالها عبر البريد الإلكتروني  
[pc@ncc.gov.sa](mailto:pc@ncc.gov.sa)

حقوق النشر والطبع لهذا الدليل محفوظة



تم إعداد هذا الدليل الاسترشادي من  
قبل اللجنة التحضيرية لإعداد  
التشريعات القضائية، وتم مراجعته من  
قبل اللجنة القانونية لدى وحدة دعم  
الأنظمة واللوائح وما في حكمها  
بالمركز الوطني للتنافسية

Coleman M.E. & Marks H.M (1999). Qualitative and Quantitative Risk Assessment. Elsevier Science Ltd.

Federal Register (1993). Executive Order on Regulatory Planning and Review. Vol. 58, No. 190.

Greenstone M. (2009) Towards a Culture of Persistent Regulatory Experimentation and Evaluation.

National Centre for Environmental Economics – U.S Environmental Protection Agency (2010). Guidelines for Preparing Economic Analysis.

National Research Council (1983). Risk Assessment in the Federal Government.

National Research Council (2009). Science and Decisions: Advancing Risk Assessment. Washington, DC: The National Academies Press.

Office of Management and Budget (2003). Circular A-4 on Regulatory Analysis.

Robinson L.A., Hammitt J.K., Cecchini M., Chalkidou K., Claxton K., Cropper M., Ezenou P.H., Ferranti D., Deolalikar A.B., Guanais F., Jamison D.T., Kwon S., Lauer J.A., O'Keeffe L., Walker D., Whittington D., Wilkinson T., Wilson D., and Wong B., (2019). Reference Case Guidelines for Benefit-Cost Analysis in Global Health and Development. Gates Foundation.

U.S Department of Health and Human Services (2016). Guidelines for Regulatory Impact Analysis.

Wiener J.B. & Bennear L.S. (2020). Institutional Roles and Goals for Retrospective Regulatory Analysis. Duke University.



المركز الوطني للتنافسية  
واجهة روشن للأعمال، طريق المطار الفرعى

13414  
المملكة العربية السعودية  
[www.ncc.gov.sa](http://www.ncc.gov.sa)

في حال وجود ملحوظات بالإمكان إرسالها عبر البريد الإلكتروني  
[pc@ncc.gov.sa](mailto:pc@ncc.gov.sa)

حقوق النشر والطبع لهذا الدليل محفوظة



تم إعداد هذا الدليل الاسترشادي من  
قبل اللجنة التحضيرية لإعداد  
التشريعات القضائية، وتم مراجعته من  
قبل اللجنة القانونية لدى وحدة دعم  
الأنظمة واللوائح وما في حكمها  
بالمركز الوطني للتنافسية

